وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور بشير البيض

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص الاقتصاد الكمي

السنة الثانية ماستر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

**بعنوان:**

# أثر تغيرات اسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة تحليلة قياسية خلال الفترة: (1990-2022).

**من إعداد الطالب:**

طيبي عبد القادر.

**تحت اشراف الأستاذ:**

د.قصابي شعبان.

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .../.../2023

أمام أعضاء لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| | | المركز الجامعي نور بشير البيض | رئيسا |
| د.قصابي شعبان | استاذ مساعد قسم ب | المركز الجامعي نور بشير البيض | مشرفا ومقررا |
| | | المركز الجامعي نور بشير البيض | ممتحنا |

**السنة الجامعية:** 2022-2023.

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

ربي نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك فانفعني بما علمتني.

إلى التي لو جاز السجود لغير الله لسجدت لها، إلى انبع زهرة تفتحت لي في هذا الوجود،

إلى المع وارق ذرة تحدق لها العيون، إلى احن وارق أم في الدنيا..... أمي ثم أمي ثم

أمي.....أمي العزيزة حفظها الله.

إلى الذي صارع وكافح في بحر الدنيا من أجل مصير يصنعه لي: أبي حفظه الله.

إلى دفئ البيت وسعادته إخوتي حفظهم الله.

إلى كل أفراد العائلة كل باسمه.

الى رفقاء العمر: ضياء، بوعمامة، احمد، مصطفى، وياسين... وكل الاخوة.

الى الدكتور شعبان قصابي والدكتورة بورداش شهرزاد.

إلى كل من شاركوني مشواري الدراسي بدون استثناء وخاصة دفعة الماستر..

**عبد القادر.**

# الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

**"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"**

صدق الله العظيم سورة البقرة الآية: 32

احمد الله واشكره على توفيقه لي في مسيرة البحث وإتمام هذه المذكرة.

وعن خير الخلق ﷺ قال" من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا انكم قد شكرتم، فإنّ ن الله يحب الشاكرين" صدق رسول الله.

فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الشكر الدائم والموصول إلى الأستاذ المشرف الدكتور شعبان قصابي على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى ما أسداه وأهداه من نصائح وتوجيهات قيمة رسمت لهذا العمل طريقا إلى النجاح، فاسأل الله أن يوفقه لكل خير وأن يبارك فيه خدمة للعلم وأهله.

والشكر للدكتورة بورداش شهرزاد التي كانت هي أيضا السدد والمدد وفقها الله.

الشكر الجزيل لمن علمونا دروسا في الإخلاص وحب العلم أساتذتي الكرام كل باسمه.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الافاضل

أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء قراءة هذه المذكرة وقبول مناقشتها.

كما أشكر كل من كانت له يدا في إنجاز هذا العمل.

وأخيرا أعود وأتوجه إلى العلي القدير بالحمد والشكر على أنه وفقني ووهبني الصبر والمثابرة على انجاز هذا العمل.

شكرا لكم جميعا.... شكرا

**عبد القادر.**

**الفهرس العام**


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء.** | - |
| **الشكر.** | - |
| **الفهرس العام.** | - |
| **قائمة الجداول.** | - |
| **قائمة الإشكال البيانية.** | - |
| **قائمة الملاحق.** | - |
| **قائمة المختصرات.** | - |
| **المقدمة.** | **أ-هـ** |
| **الفصل الأول: تقلبات أسعار البترول في العالم.** | |
| **المبحث الأول: البترول في السوق العالمية.** | 08 |
| **المطلب الأول:** انتاج البترول في العالم. | 08 |
| **المطلب الثاني:** استهلاك البترول في العالم. | 09 |
| **المطلب الثالث:** الاحتياطي النفطي العالمي. | 11 |
| **المبحث الثاني: السعر البترولي العالمي.** | 14 |
| **المطلب الأول:** أنواع أسعار البترول وأساليب التسعير. | 14 |
| **المطلب الثاني:** العوامل المؤثرة على أسعار البترول. | 20 |
| **المطلب الثالث:** قوى سوق النفط العالمية. | 24 |
| **خلاصة الفصل.** | 29 |
| **الفصل الثاني: الإنفاق الحكومي.** | |
| **المبحث الأول: الإنفاق الحكومي في علم الاقتصاد.** | 32 |
| **المطلب الأول:** تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي. | 32 |
| **المطلب الثاني:** الإنفاق الحكومي سياسة اقتصادية. | 34 |
| **المطلب الثالث:** ضوابط سياسة الإنفاق العام. | 35 |
| **المبحث الثاني: تزايد الإنفاق العام.** | 38 |
| **المطلب الأول:** الأسباب الظاهرة لزيادة الإنفاق الحكومي. | 38 |
| **المطلب الثاني:** الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام. | 39 |
| **المطلب الثالث:** العوامل المؤثرة على الإنفاق الحكومي. | 42 |
| **خلاصة الفصل.** | 44 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي الجزائري.** | |
| **المبحث الأول: البترول في الاقتصاد الجزائري.** | 47 |
| **المطلب الأول:** القطاع البترولي الجزائري. | 47 |
| **المطلب الثاني:** الإمكانيات النفطية في الجزائر. | 49 |
| **المطلب الثالث:** المرض الهولندي. | 53 |
| **المبحث الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي الجزائري في ظل تغيرات أسعار البترول.** | 56 |
| **المطلب الأول:** تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر. | 56 |
| **المطلب الثاني:** مساهمة إيرادات البترول في الإيرادات العامة للدولة. | 57 |
| **المطلب الثالث:** تنويع الاقتصاد الجزائري. | 61 |
| **خلاصة الفصل.** | 65 |
| **الفصل الرابع: أثر تغيرات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر–دراسة قياسية–.** | |
| **المبحث الأول: الجانب النظري.** | 68 |
| **المطلب الأول:** دراسة السلاسل الزمنية. | 68 |
| **المطلب الثاني:** دراسة التكامل المشترك. | 72 |
| **المطلب الثالث:** نموذج تصحيح الخطأ. | 75 |
| **المبحث الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج.** | 77 |
| **المطلب الأول:** التعريف بمتغيرات الدراسة. | 77 |
| **المطلب الثاني:** دراسة متغيرات الدراسة وتقدير النموذج | 80 |
| **المطلب الثالث:** الاختبارات الإحصائية وتحليل النتائج. | 85 |
| **خلاصة الفصل.** | 87 |
| **الخاتمة العامة.** | 89 |
| **المراجع.** | 93 |
| **الملاحق.** | 100 |
| **الملخص.** | - |

**قائمة الجداول**


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | تطور الإنتاج العالمي للبترول خلال الفترة (1990- 2015). | 09 |
| 2-1 | تطور الطلب العالمي على البترول خلال الفترة (1990- 2015). | 10 |
| 3-1 | تطور الاحتياطي العالمي للبترول خلال الفترة (1990- 2015). | 12 |
| 1-3 | تطور احتياطي البترول المؤكد في الجزائر خلال الفترة (1990-2020). | 50 |
| 2-3 | تطور حجم انتاج البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2018). | 51 |
| 3-3 | تطور حجم صادرات البترول الخام والمشتقات البترولية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016). | 52 |
| 4-3 | الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2016). | 55 |
| 5-3 | التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر خلال (1990-2016). | 57 |
| 6-3 | تطور مساهمة الجبائية البترولية في الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة: (1990-2016). | 58 |
| 7-3 | تطور الجبائية البترولية المحصلة والمدرجة (2000-2016). | 60 |
| 1-4 | ملخص وصفي لمتغيرات الدراسة. | 77 |
| 2-4 | نتائج استقرارية كل متغيرات الدراسة. | 80 |
| 3-4 | نتائج اختبار ADFلسلسلة البواقي. | 81 |
| 4-4 | اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني. | 81 |
| 5-4 | نتائج تقدير اختبار الحدود Bound test. | 82 |
| 6-4 | نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار. | 83 |
| 7-4 | تقدير معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل. | 84 |
| 8-4 | اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test). | 85 |
| 9-4 | نتائج تقدير اختبار ثبات التباين. | 85 |

**قائمة الاشكال**


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية وأسعار البترول (1970-2016). | 21 |
| 1-4 | التمثيل البياني لأسعار النفط (1990- 2022). | 78 |
| 2-4 | التمثيل البياني للنفقات العامة (1990- 2022). | 79 |
| 3-4 | اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر. | 86 |

**قائمة الاختصارات**

| رمز الاختصار | معنى الاختصار |
|---|---|
| ARDL | منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة |
| DF | DICKY- FULLER |
| EaG | Engle and Granger |
| TS | Trend-Stationnary |
| DS | Différency-Stationnary |
| MCO | طريقة المربعات الصغرى |
| ADF | اختبار ديكي فولر المطور |
| DF | اختبار ديكي فولر البسيط |
| Gt | الإنفاق الحكومي |
| PPt | أسعار البترول |
| $H_0$ | الفرضية العدمية |
| $H_1$ | الفرضية البديلة |
| AIC | Akaike criterion information |
| SC | Schwarz information criterion |
| HQ | Hannan-Quinn Information criterion |
| VECM | نموذج تصحيح الخطأ الموجه |

# المقدمة

إن الطاقة كانت ولا تزال المحرك الأساسي والدافع الحقيقي لعجلة الاقتصاد، فهي تحظى باهتمام جميع دول العالم لما لها من أهمية كبيرة في التطور الاقتصادي على المستوى العالمي ومكانة أساسية في اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة لها.

ويعتبر البترول أحد أبرز موارد الطاقة الغير متجددة في العالم، بالنظر للخصائص والمزايا التي يتمتع بها مقارنة مع غيره من مصادر الطاقة الاخرى، يمكن ان نعتبره مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الاثر الكبير في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، إذ يشهد الطلب عليه تزايد مستمرا خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى التي أصبحت تتسابق فيما بينها من أجل الوصول إلى منابع النفط والسيطرة عليها.

وقد تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، فقد احتل النفط مكانة عالية كمورد استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، كما أن النفط في الحقيقة سلاح اقتصادي استراتيجي يفوق في أهميته وتأثيره أقوى الأسلحة العسكرية في الدول المتطورة. وقد ارتبط تاريخ النفط بالدولار الأمريكي، إذ يعد الدولار عملة تسعير البترول عصب الحياة واهم سلعة إستراتيجية في هذا القرن والركيزة الأساسية لهيكل الصادرات في المنطقة العربية، فالعوائد المتأتية منه تودع بالدولار الأمريكي ما يعني تأثر هذه العوائد بتقلباته ارتفاعا أو انخفاضا.

ومن وجهة نظر أخرى نرى ان السوق البترولية سوق غير مستقرة بسبب ما تتعرض له أسعار البترول من تقلبات حادة خلال فترات زمنية متقاربة نسبيا، وكنتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في هذه السوق، حيث شهد سوق البترول منذ سنة "1970" حتى سنة"2010" على الأقل خمس أزمات سعرية، على غرار ما حدث في السنوات "1997،1986،1979،1973"وأخيرا سنة "2008" حيث ارتفعت أسعار النفط إلى مستوى غير مسبوق وصل إلى حاجز "150" دولار للبرميل. حيث ينطوي عدم استقرار أسعار البترول على عدد من الأسباب والعوامل الخارجية تتعلق معظمها إما بالنمو في الاقتصاديات وما يترتب عليه من زيادة الطلب. أو عوامل ترتبط بالعرض مثل: عدم قدرة نمو الاستثمارات على مواكبة نمو الطلب على النفط، أضف إلى ذلك العوامل السابقة هناك أسباب غير اقتصادية ذات طبيعة جيوسياسية وأمنية كالأعمال التخريبية أو حتى تصرفات احتكارية للشركات العاملة. من خلال المراحل التي مر بها سوق المحروقات يتضح لنا أن كل اضطراب يشهده سوق البترول سيؤدي بالضرورة إلى آثار سلبية على اقتصاديات الدول وبرامج التنمية فيها.

من هذا المنطلق، فإن ما تعرضت له السوق العالمية للبترول من صدمات متتالية نتيجة تأثرها سلبا أو إيجابا بعوامل متعددة، انعكست في النهاية على أسعار البترول ارتفاعا أو انخفاضا، وأفضت إلى حالة عدم الاستقرار، وترتب على ذلك نتائج على اقتصاديات البلدان المصدرة للبترول وعلى التنمية بكل أبعادها.

وتعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول، والتي ارتبطت سياستها الاقتصادية بشكل كبير بوضعية السوق العالمية للبترول منذ استقلالها، حيث يعتبر النفط وخاصة بعد قيامها بتأميم قطاع المحروقات لديها مع بداية عقد السبعينات مصدر رئيسيا لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث اعتمدت الجزائر خلال فترة السبعينات والثمانينات على مداخيل البترول، واتبعت سياسة إنفاقيه توسعية، لكن سرعان ما انحسرت هذه السياسة بعد الأزمة

النفطية المعاكسة سنة "1986"، تلا ذلك دخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية، وذلك لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري، وانطلاقا من سنة "1999" عرفت أسعار النفط انتعاشا متزايدا ومع ذلك اتسمت السياسة الاقتصادية بصفة عامة وسياسة الإنفاق العام خلال الفترة "1999-2001 "بالحذر، وبعد أن اتضحت الرؤية الإيجابية لسوق البترول العالمي قامت الجزائر بتسطير ثلاثة برامج تنموية ضمن ما يسمى بسياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة "2001-2014".

ويمكننا القول إن ميزانية الدولة في الجزائر حساسة للصدمات الخارجية التي تأتي من تقلب أسعار البترول سواء كانت هذه الصدمات سلبية بانخفاض أسعار المحروقات أو ايجابية بارتفاع أسعارها.

1. **إشكالية الدراسة:** مما سبق ذكره يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين تقلبات أسعار البترول والإنفاق العام في الجزائر تجعلنا نبحث عن مختلف التفاعلات وتأثيرات هذه العلاقة ومنه صياغة الإشكالية الرئيسية هذا البحث كما يلي:

**"ما هو أثر تغيرات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة: (1990–2022) "**

ولمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات الفرعية المدعمة للموضوع والتي هي كالتالي:

- ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار البترول؟
- كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على اقتصاد الدول الجزائرية؟
- كيف هو واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر؟
- ما هي العلاقة بين تقلبات أسعار البترول والإنفاق الحكومي في الجزائر؟

2. **فرضيات الدراسة:** ترتكز هذه الدراسة على ثلاث فرضيات أساسية:

- بحكم اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات نتج عنه تراجع في نمو القطاع الفلاحي والصناعي، ما يدعم فرضية إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي.
- تعتمد الجزائر على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق الحكومي، مما يجعل ميزانيتها عرضة لتغيرات أسعار البترول.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار البترول وحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر أي أن التغير الذي يصيب الإنفاق الحكومي في الجزائر تعود بالأساس لتقلبات أسعار البترول.

3. **أسباب اختيار الموضوع:** ونوجزها في**ما يلي:**

- يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والحديثة نسبيا، والتي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار خاصة وان أسعار النفط لا تعرف الاستقرار.
- ان الاقتصاد الوطني يعتمد كلية على ما يجنيه من قطاع النفط، وان تقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات خاصة القطاع الحكومي، إضافة إلى القوة الشرائية لميزانية الفرد.
- محاولة معرفة مدى قدرة الجزائر على الاستفادة من استغلال مرحلة ارتفاع أسعار النفط، لبناء اقتصاد حقيقي وبالتالي التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

4. **اهمية الدراسة:** وتكمل أهمية الدراسة في:

- أهمية الطاقة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والمكانة التي تشغلها في الاقتصاد الجزائري.
- الأثر الكبير الذي تمارسه تقلبات أسعار البترول على تحديد اتجاه الإنفاق الحكومي.
- اعتبار الجزائر واحدة من الدول العربية التي تعتمد اقتصاديا على العائدات النفطية، وبالتالي الدراسة التحليلية لهذه السوق مهمة للاقتصاد الوطني.

5. **منهج الدراسة:** من اجل الإحاطة بجميع عناصر الموضوع قمت بالاعتماد على المنهج الوصفي في جزئها المتعلق بإبراز الإطار النظري لأسعار البترول والإنفاق الحكومي وكذالك.

كما سنعتمد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال استخدام الطرق القياسية، وتطبيق خطواتها لمعاجلة النماذج للسلاسل الزمنية كطريقة البحث عن وجود تكامل مشترك باستخدام برنامجEviews-12 معتمدين على التقارير المنشورة للجهات الرسمية مثل: البنك الدولي، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء.

6. **تقسيمات الدراسة:** من أجل الإلمام بجميع جوانب الدراسة قسمت إلى أربعة فصول كل فصل قسم إلى مبحثين بثلاث مطالب لكل منهما وهي كالتالي:

- **الفصل الأول:** يتطرق إلى تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية للبترول، من خلال التطرق الى انتاج البترول واستهلاكه والاحتياط النفطي العالمي واسعاره والعوامل المؤثرة فيه.
- **الفصل الثاني:** يتناول الفصل موضوع الإنفاق الحكومي كاستعراض نظري من خلال التطرق الى تطور الإنفاق وكونه سياسة اقتصادية وكذالك تقسيماته وأسباب زيادته والعوامل المؤثرة فيه.
- **الفصل الثالث:** يعالج الفصل سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول، من خلال إبراز مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري وتطور الإنفاق الحكومي في ظل تقلبات أسعار البترول وإبراز مساهمة الجباية البترولية في تمويل الإنفاق الحكومي.
- **الفصل الرابع:** ويخصص الفصل للدراسة القياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، وذلك بمعرفة خصائص متغيرات الدراسة المتمثلة في أسعار البترول والإنفاق العام ، من خلال دراسة استقرارية متغيرات الدراسة، ثم تقدير دالة الإنفاق العام الإجمالي ، ويلي بعد ذلك التحليل القياسي لأثر تغيرات أسعار البترول على الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، وذلك بإجراء تحليل كمي للإنفاق العام، و دراسة مختلف النماذج، ثم تحليل نتائج التقدير لمختلف النماذج باستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة " **ARDL** " ببرمجية "**Eviews 12**".

7. **الدراسات السابقة:**

**1**.رسالة ماجستير للطالب داوود سعد الله بعنوان " **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000–2010)**"، **جامعة الجزائر3، 2012**.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة إعادة توجيه الإنفاق العام، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية، وتمكن من تحسين الطاقة الإنتاجية الموجودة، وذلك بمحاولة استغلال الوفرة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي، بالإضافة إلى تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية.

**2**.رسالة ماجستير للطالب العمري علي بعنوان " **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970– 2006)"، جامعة الجزائر، 2008**.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها التأثير الكبير لأسعار النفط العالمية على الناتج الداخلي الخام، والذي ينعكس من خلال تأثير ذلك الأخير على الجباية البترولية، كما أوضح أن كل من الناتج الداخلي الخام والجباية البترولية لا تفسر أسعار النفط وهو ما يتوافق مع المعطيات النظرية.

**3**.دراسة بوالكور نور الدين، صوفان العيد بعنوان **"أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980– 2016)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، ديسمبر 2017**.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها: أن السياسة المالية في الجزائر تتميز بالدورية، كما كشف اختبار التكامل المشترك عن وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين تقلبات أسعار البترول والإنفاق الحكومي، وأثبتت أن سعر البترول يعتبر من أهم محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر، حيث أظهرت دوال الاستجابة الدفعية أن استجابة الإنفاق الحكومي لصدمة موجبة في سعر البترول كانت موجبة، الأمر الذي يعرضها للصدمات السالبة في أسعار البترول.

**4**.دراسة موري سمية، أطروحة دكتوراه بعنوان **"أثر تقلبات اسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية"، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، (2015)**.

حيث توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الوطني رهين قطاع المحروقات، وبالتالي تأثره بأسعار المصدر الوحيد للدخل المتمثل في البترول، ومن خلال الدراسة القياسية فتم التوصل إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية وقياسية وعلاقة طويلة المدى بين التغير في أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية، ولذلك أوصت الدراسة بضرورة تنويع الاقتصاد لتفادي تأثيرات تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني.

**الاستنتاج:**

توصلت معظم الدراسات السابقة الى وجود علاقة بين أسعار البترول والإنفاق الحكومي حيث يخضع هدا الأخير الى تقلبات أسعار النفط.

# الفصل الأول:
# تقلبات أسعار البترول في العالم.

لم تحظ أي سلعة أولية باهتمام الباحثين الاقتصاديين والعامة، مثلما حظي به البترول طوال السنوات التي مرت من القرن الحالي، ولعل هذا الاهتمام نابع من أمور عدة، و ذالك لقيمته مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، ودوره المحوري منذ بدايات القرن العشرين في ميزان الطاقة العالمي، ومساهمته في النمو الاقتصادي لجميع الدول، ولعل ما أسبغ عليه صفة السلعة الإستراتيجية نابع من دوره وعلاقاته المتداخلة، بما فيه ارتباط استكشافه وإنتاجه وتجارته بالعلاقات بين المنتجين والمستهلكين والشركات العالمية في مراحل الاستقرار والأزمات، ومنها طبيعة صناعته وتنظيمها في التاريخ الحديث للبترول، وأهم ما يميز تلك العلاقات الصراع حول السعر والتنافس على مناطق الإنتاج والتواجد.

لذلك سأحاول في هذا الفصل التطرق على تلك التطورات التي عرفتها الصناعة البترولية، وتطورات أسعاره على وجه الخصوص، وأهم العوامل المؤثرة فيها وهذا من خلال المبحثين ادناه:

- ✓ **المبحث الأول**: البترول في السوق العالمية.
- ✓ **المبحث الثاني**: السعر البترولي العالمي.

## المبحث الأول: البترول في السوق العالمية.

لنضع أنفسنا في صورة واضحة حول حالة سوق النفط العالمية والحصول على رسم فعلي كامل ودقيق للوضع العام في هذا القطاع، من الضروري معرفة الوضع العام لصناعة النفط حيث يصف هذا القسم ذلك ويوفر صورة شاملة لمناطق عرض النفط ومناطق الطلب عليه ، وكذلك المناطق التي تتركز فيها احتياطيات النفط، من خلال تحليل تطور احتياطيات النفط، ومتغيرات الإنتاج والطلب على النفط. وفقا للدول الرئيسية والمجموعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية في العالم

### المطلب الأول: انتاج البترول في العالم.

يتسم إنتاج البترول في العلم بزيادات تدريجية ودورية، وعلى الرغم من تميزه بالانتقال من منطقة إلى أخرى، فإن التراجع في موقع ما يمكن أن يحث الشركات المنتجة للبحث عن المزيد من النفط، مما يعني الانتقال إلى منطقة أخرى[1].

وكان من أهم العوامل في زيادة إنتاج النفط العالمي هو تسارع التصنيع الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى زيادة الطلب على زيت الوقود. وقد لعبت صناعة البتروكيماويات دورا مهما في تطوير إنتاج النفط، حيث تتطلب الزراعة الحديثة الكثير من المعدات، ليس فقط من الدول الصناعية، ولكن أيضا من الدول النامية حيث يعتبر التصنيع أهم ركائز التنمية نتيجة لتطور صناعة التكرير[2].

ساهم تطوير وسائل الإنتاج من قبل مختلف الشركات العالمية فنيا وتقنيا بمرور الوقت في زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط. ناهيك عن ضخامة حجم الاستثمار الموجه لهذا القطاع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والآسيوية[3]. وبلغ 59.11 مليون برميل يوميا عام 1990 وارتفع إلى 65.87 مليون برميل يوميا عام 2000 واستمر في الارتفاع ليسجل 75.12 مليون برميل يوميا في عام 2015. ومن المعروف أن توزيع البترول يتركز جغرافيا عبر مناطق من العالم، وهو ما يمكن توضيحه في الجدول رقم 1-1.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص 216.

[2] راشدي البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 1968، ص 23.

[3] موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2015، ص 38.

**الجدول رقم1-1: تطور الإنتاج العالمي للبترول خلال الفترة (1990- 2015).**

**الوحدة:** ألف برميل في اليوم.

| | 1990 | 1995 | 2000 | 2005 | 2010 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أمريكيا الشمالية | 8562.4 | 7939.8 | 7213.1 | 6480.0 | 6705.8 | 10678.6 |
| أمريكيا اللاتينية | 6871.6 | 7721.2 | 9316.5 | 10206.5 | 9654.4 | 9714.5 |
| أوروبا الشرقية | 11275.9 | 7050.3 | 7624.6 | 11098.1 | 12651.7 | 12654.6 |
| أوروبا الغربية | 4098.4 | 5812.0 | 6224.6 | 4904.4 | 3529.0 | 2892.9 |
| الشرق الأوسط | 16076.9 | 18856.3 | 21415.4 | 22783.6 | 21030.6 | 24494.3 |
| إفريقيا | 5961.6 | 6199.6 | 6771.1 | 8856.7 | 8668.6 | 7094.8 |
| آسيا والمحيط الهادي | 6269.5 | 6833.8 | 7251.5 | 7433.5 | 7648.2 | 7593.6 |
| مجموع العالم | 59116.4 | 60412.9 | 65879.7 | 71762.9 | 69888.2 | 75123.3 |
| الأوبك | 22021.1 | 24600.8 | 27745.0 | 30673.3 | 29249.4 | 31850.2 |
| **نسبة الأوبك** | **37.3%** | **40.7%** | **42.1%** | **42.7%** | **41.9%** | **42.4%** |

Source : OPEC, Annuel Statistical Bulletin, www.opec.com.

يعكس الجدول اعلاه تطور الإنتاج البترولي، حيث يلاحظ بأنه دائما يسير في اتجاه الارتفاع فقد ارتفع وبشكل كبير للغاية في سنة 2015 عن سنة 1990، وهذا ما يؤكد بأن البترول مازال لحد اليوم الطاقة العالمية المفضلة، والأكثر استعمالا في العالم، إضافة ودائما حسب الجدول أعلاه يلاحظ من تتبع هيكل الإنتاج العالمي للبترول بأن معظم إنتاج البترول يأتي من حقول عدد محدود من الدول، ونجد أن منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر إنتاجا لهاته المادة الحيوية، حيث أن ثلث الإنتاج العالمي من البترول ينتج في هاته المنطقة الجغرافية، هذا ما يفسر سبب احتدام هاته المنطقة بالصراعات الدولية. فاستئثار دول الشرق الأوسط بثلث الإنتاج البترولي العالمي جعلها تتصدر قائمة منتجي البترول الخام على المستوى العالمي حتى في السنوات التي شهدت فيها بعض دول الشرق الأوسط نقص الإنتاج بسبب الحروب ،كذلك بالرغم من تزايد الإنتاج في بعض الدول خارج المنطقة وخاصة في السنوات الأخيرة التي تشهد تزايد البترول الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية، ففي سنة 2015 بلغ إنتاج دول الشرق الأوسط ما قيمته 24.49 مليون برميل يوميا أي بما نسبته 33% من الإنتاج العالمي، وتأتي دول أوروبا الشرقية في المرتبة الثانية محققة عام 2015 قيمة إنتاجية قدرت بـ 12.65 مليون برميل يوميا أي بما نسبته 17%. لتأتي في المركز الثالث منطقة أمريكيا الشمالية بإنتاج قدر بـ 10.67 مليون برميل يوميا بما نسبته 14%. وبالنسبة لدول منظمة الأوبك فقدرت مساهمتها في الإنتاج العالمي بـ 42.4% عام 2015.

**المطلب الثاني: الطلب على البترول في العالم.**

يمثل الطلب على النفط ما يقارب من 35٪ من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة فإن الأهمية النسبية للطلب العالمي على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى كونه مصدر ممتاز للإمداد الطاقة، والنفط حاليا هو مصدر الطاقة المهيمن في المستقبل المنظور، حيث يلعب دورا رائدا في دفع حركة الاقتصاد وخدمة القطاعات المختلفة. والطلب على النفط هو الكمية اللازمة للحصول على النفط بسعر معين وفي وقت معين لتلبية احتياجات الإنسان.

**أولا– تحليل تطور الطلب العالمي على البترول:** يمكن القول بصفة عامة إن الطلب على البترول عرف نموا متزايدا في أغلب السنوات، وهذا تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية لأغلب الدول، ونجد تاريخيا و مع اختراع مولد الاحتراق الداخلي ، تم استخدام البترول لأول مرة للمنازل في الطبخ والإضاءة ، حيث وصل إلى 37 مليون برميل في عام 1900.، وكذلك لقيام بعض الدول الصناعية مثل: (انكلترا والولايات المتحدة) بتحويل وقود أساطيلها البحرية من الفحم إلى البترول، بعدها انخفض الطلب على البترول خلال فترة العشرينيات من القرن الماضي، بسبب أزمة الكساد العالمية، لكن ازداد خلال الحرب العالمية الثانية، بسبب الهجمات العسكرية على الحقول وصعوبة إيصال البترول إلى الدول المستهلكة، لكن بعد الحرب اتجه العالم للبناء والأعمار، لذلك زاد الطلب على البترول خلال الفترة (1950– 1970) بسبب تحول كل من الدول الصناعية اليابان والولايات المتحدة إلى مستهلك رئيسي للنفط، فضلا عن التقدم العلمي والاقتصادي للدول المستهلكة للنفط. أما بالنسبة لتطور الطلب على البترول خلال الفترة 1970– 2015 فيمكن ايضاح ذلك من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم 1–2: تطور الطلب العالمي على البترول خلال الفترة (1990– 2015).**

**الوحدة**: ألف برميل يوميا.

| | 1990 | 1995 | 2000 | 2005 | 2010 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **أمريكا الشمالية** | 20346 | 21295 | 23696 | 25097 | 23526 | 23818 |
| **امريكا الوسطى والجنوبية** | 3701 | 4429 | 4959 | 5286 | 6334 | 7021 |
| **أوروبا** | 15167 | 15418 | 15940 | 16541 | 15418 | 14413 |
| **الدول المتحولة** | 7974 | 4256 | 3473 | 3649 | 3834 | 4162 |
| **الشرق الأوسط** | 3489 | 4601 | 5087 | 6452 | 7973 | 9029 |
| **أفريقيا** | 1978 | 2182 | 2465 | 2902 | 3482 | 3877 |
| **آسيا والهادي** | 13872 | 18200 | 21180 | 24549 | 27967 | 32521 |
| **مجموع العالم** | 66527 | 70381 | 76801 | 84475 | 88535 | 94843 |

Source: BP Statistical Review of World Energy (2018): www.bp.com

مع بداية عقد التسعينات عرف الطلب العالمي على البترول نموا متزايدا، حيث سجلت السنوات من 1990 إلى 2015 نموا موجبا في الطلب على البترول باستثناء عام 2009[1]، الذي سجل نموا سالبا بلغ حوالي 1.6% متأثرا بظروف الأزمة المالية العالمية وانعكاسا على الاقتصاد العالمي، وبالتالي على طلب البترول، وبالمقابل شهدت الفترة 1990– 2015 تحولات هامة تمثلت في صعود الصين والهند والسعودية إلى قائمة الدول الأكثر استهلاكا للبترول في العالم، وخاصة الصين التي احتلت المرتبة الثانية في الطلب عام 2015، حيث قدر طلبها بحوالي 12 مليون برميل يوميا بعد الو م أ التي قدر طلبها لنفس السنة بحوالي 19.5 مليون برميل يوميا وقد بلغ الطلب العالمي للبترول سنة 2015 ما يعادل 93.67 مليون برميل يوميا وتتوقع أوبك أن الطلب العالمي على البترول سيواصل ارتفاعه ليصبح 113 مليون برميل يوميا بحلول العام 2030.

[1] الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 2139، خريف 2011، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2011، ص 14.

**ثانيا– التوزيع الجغرافي للطلب العالمي على البترول:** أصبحت مجموعة دول أسيا والمحيط الهادي المصدر الأول للطلب العالمي على البترول عام 2015، متجاوزة بذلك الدول الأوروبية وبلدان أمريكا الشمالية، حيث ساهمت بحوالي35.52 مليون برميل يوميا أي بما نسبته 35% من إجمالي الاستهلاك العالمي، مقارنة بحوالي 13.87 مليون برميل يوميا بما نسبته 21% عام 1990، بينما تراجعت بلدان أمريكا الشمالية إلى المركز الثاني، حيث ساهمت عام 2015 بحوالي 23.81 مليون برميل يوميا بما نسبته 25% من الاستهلاك العالمي، بعد أن كانت في المركز الأول مستأثرة بحوالي 20.34 مليون برميل يوميا بما نسبته 31% من الاستهلاك العالمي، كما تراجعت الدول الأوروبية إلى المركز الثالث لتساهم بنسبة 15% سنة 2015 بعد أن كانت في المركز الثاني بمساهمة قدرت عام 1990 ب 23%.

أما على صعيد الدولي، لازالت الو م أ محافظة على موقعها المتميز كمصدر أول ورئيسي للطلب على البترول حيث ساهمت بحوالي 19.53 مليون برميل يوميا بنسبة 21% من إجمالي الاستهلاك العالمي عام 2015، وصعدت الصين إلى المرتبة الثانية متجاوزة جميع الدول الأوروبية الكبرى لتساهم بحوالي 11.98 مليون برميل يوميا بنسبة 13% من الطلب العالمي على البترول.

أما بالنسبة لتوقعات منظمة الأوبك المستقبلية للطلب العالمي على البترول، فحسب ما جاء به تقريرها عام 2013[1]، نجد أن الطلب العالمي على البترول لأوبك سوف يزداد من 8.7 مليون برميل في عام 2012 إلى 11.9 عام 2035، و نجد إن الطلب العالمي على البترول في مجموعة البلدانOECD بشكل بحدود 50% من إجمالي الطلب العالمي على البترول، ويؤشر هذا على أهمية هذه المجموعة الاقتصادية عالميا وقدر ا في التأثير على السوق البترولية الدولية، كذلك الحال فان النظر إلى مجموعة البلدان النامية لا يقل أهمية من المجموعة الأولى إذ تزايد الطلب العالمي على البترول بشكل واضح جدا وبمعدل اكبر من المجموعة الأولى عام 2035 اذ قدر بنحو 62.1 مليون برميل يوميا، مما يؤكد النمو المتسارع لهذه المجموعة، وبالتالي قدر ا في لعب دورا كبيرا في التأثير على السوق العالمية مستقبلا، مما يعني إن النمو الاقتصادي في مجموعة الدول هذه أسرع من غيرها، كما يتوقع أن يزداد الطلب من طرف دولتي الصين والهند مستقبلا حيث سيرتفع طلب هاتين الدولتين من 13.4 مليون برميل يوميا إلى 20.6 مليون برميل عام 2025، وتتواصل زيادة الطلب على البترول حيث يتوقع في عام 2035 أن يصل إلى 26.8 مليون برميل، ما يبرر هذا هو نمو اقتصاد الدولتين بالإضافة إلى ارتفاع عدد سكا ما[2].

وفي الأخير يمكن القول إن الطلب العالمي على البترول يتأثر بعوامل بعدة أهمها (النمو السكاني، النمو الاقتصادي العالمي، أسعار البترول، سياسات الدول المستهلكة).

**المطلب الثالث: الاحتياطي العالمي للبترول الخام.**

تعتمد السياسة النفطية على احتياطيات النفط، والتي تُعرّف على أنها الكمية التي يمكن الحصول عليها بالوسائل التكنولوجية في وقت معين من منطقة معينة، على أساس سعر معين[3]، تُعرف احتياطيات النفط بانها كمية النفط الخام الموجودة في الأرض والتي يمكن استخراجها باستخدام الأدوات المتاحة، وتعرف الاحتياطات حسب مجمع مهندسي

[1] Word Oil Outlook (2013), OPEC: www.opec.org 27/11/2022.

[2] BP Statistical Review of World Energy (2018) : www.bp.com 26/11/2022.

[3] فتحي محمد ابو عيشة، الجغرافية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص455.

البترول بانها "الكميات المقررة من النفط الخام المقدر استخراجها بشكل اقتصادي، وفي ظل الشروط الاقتصادية الموجودة والتنظيمات الحكومية الحالية"[1].

كما أنه كلما تتوفر الاحتياطيات النفطية بشكل كبير كلما تساعد تلك الاحتياطيات على الإنتاج بشكل كبير، بعد أن يتم الاهتمام بزيادة الطاقة الإنتاجية التي تتناسب مع حجم تلك الاحتياطيات، وبالتالي فكلما ارتفعت الاحتياطيات النفطية أدت إلى زيادة الاهتمام بزيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الإنتاج وزيادة حجم الصادرات البترولية، بعد ذلك يتم تغطية الحاجة المحلية من البترول الخام، وبالتالي زيادة حجم العائدات النفطية.

وشهدت صناعة البترول تطورات معتبرة في تقنيات البحث عن البترول واستخراجه والتي أدت إلى اكتشاف مناطق جديدة، لم يكن بالإمكان الوصول إليها، وبالرغم من غزارة الإنتاج العالمي لا تزال العديد من مناطق العالم تحتوي على احتياطات ضخمة جدا تكفي لعقود من الزمن، وعرفت الاحتياطات المؤكدة من البترول الخام حسب إحصائيات منظمة الأوبك تزايدا وارتفاعا معتبرا حيث انتقلت من 548.452 مليار برميل عام 1970 إلى 984.708 مليار برميل عام 1990 لتستمر في التزايد لتصل عام 2015 إلى 1487.893 مليار برميل، والسبب الرئيسي لهذا الارتفاع يرجع أساسا إلى الأهمية التي يحتلها البترول في الحياة المعاصرة، والتي أدت إلى تكثيف الجهود وزيادة البحوث الجيولوجية والجيوفيزيائية عبر العالم، والتي سمحت بزيادة الكشف عن التجمعات البترولية إضافة إلى استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة في مجال التنقيب، وعن تواجد هذه الثروات من البترول عبر مختلف مناطق العالم موضحة في الجدول الموالي:

[1] حسين القاضي، محاسبة البترول، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 177.

**جدول رقم 1-3: تطور الاحتياطي العالمي للبترول خلال الفترة (1990- 2015).**

الوحدة: مليار برميل.

| | 1990 | 1995 | 2000 | 2005 | 2010 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أمريكيا الشمالية | 31.839 | 27.245 | 26.901 | 26.071 | 28.167 | 36.218 |
| أمريكيا اللاتينية | 122.746 | 132.473 | 122.234 | 118.364 | 334.009 | 342.549 |
| أوروبا الشرقية | 58.568 | 58.961 | 76.976 | 93.660 | 117.310 | 119.860 |
| أوروبا الغربية | 16.890 | 20.990 | 19.251 | 16.967 | 12.966 | 10.064 |
| الشرق الأوسط | 662.019 | 665.394 | 694.579 | 742.688 | 794.265 | 802.848 |
| إفريقيا | 58.599 | 70.972 | 93.380 | 117.774 | 127.323 | 127.969 |
| آسيا والمحيط | 34.047 | 35.539 | 39.521 | 38.439 | 43.943 | 48.385 |
| مجموع العالم | 984.708 | 1011.574 | 1072.841 | 296.3511 | 389.7541 | 398.7841 |
| الأوبك | 765.879 | 785.066 | 840.538 | 904.255 | 1192.727 | 1210.202 |
| نسبة الأوبك | %77.8 | %77.6 | %78.3 | %78.4 | %81.8 | %81.3 |

Source : OPEC, Annuel Statistical Bulletin, www.opec.com.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن منطقة الشرق الأوسط تتوفر على أكبر احتياطي من البترول الخام بنسبة 54% ما يعادل ما قيمته 80248.8 مليار برميل بنهاية عام 2015 من مجموع احتياطي العالمي قدر السنةب7.148848مليار لنفس برميل، وتأتي منطقة أمريكا اللاتينية في المرتبة الثانية بنسبة 23% وتحتل المركز الثالث منطقة إفريقيا بنسبة قدرت عام 2015 بـ 8% من الاحتياطي العالمي للبترول.

وما يلفت الانتباه أيضا أن حجم الاحتياطات العالمية من البترول الخام في العقود الأخيرة قد زاد بشكل كبير في بلدان منظمة الأوبك على حساب البلدان الأخرى، فهذا الحجم الذي كان يمثل حوالي 67.1% عام 1980، أصبح يمثل 81.3% عام 2015.

**المبحث الثاني: السعر البترولي العالمي.**

انطلاقا من حقيقة أن النفط الخام سلعة استراتيجية ومصدر رئيسي للطاقة ، تعد أسعار النفط الخام وطرق التسعير منذ اكتشاف النفط من أهم القضايا التي تظهر باستمرار في سوق النفط العالمي، فمن يتابع تاريخ صناعة النفط يعرف أن سعر النفط وتسعره كان سبب الصراع بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وشركات النفط العالمية. ، لذلك نحاول في هذا المبحث أن نستعرض أهم مراحل تسعير البترول في السوق العالمية للبترول وذلك انطلاقا من معرفة أهم أنواع أسعار البترول وأساليب التسعير التي عرفتها أسعار البترول منذ اكتشافه إلى حد الآن، لنعرج في الأخير على أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول الخام.

**المطلب الأول: أنواع أسعار البترول وأساليب التسعير.**

**أولا –أنواع أسعار البترول:** يشير مفهوم سعر النفط إلى القيمة النقدية لبرميل واحد من النفط الخام بالمعايير الأمريكية حيث هناك 42 جالونا في البرميل.[1] ما يعادل 158 لتر معبرا عنها بالوحدة النقدية الامريكية (الدولار)، وتتطور أسعار النفط منذ الاكتشاف التجاري مع تطور سوق النفط بالنظر إلى أن أسعار النفط دائما ما تكون من الموضوعات الساخنة، يبدو من الضروري إظهار أهم أنواع أسعار النفط التي ظهرت في سوق النفط. يمكن تقديم هذا بموجب المفاهيم التالية:

**1– الأسعار المعلنة (The posted prices)**: ظهرت الأسعار المعلنة لأول مرة في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر، وتميز سوق النفط الأمريكي بوجود عدد كبير من منتجي النفط الخام[2] ، من جهة بينما في الواقع هناك شركة واحدة مشتركة ومحتكرة لمعظم السوق و هي شركة ستاندود اويل نيو جرسي ( **stundard oil new jersey co**) الأمريكية ،التي استطاعت امتلاك معظم الطاقة التكريرية وشبكات النقل والتوزيع ، وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ عام 1880 عندما أعلنت هذه الشركة عن سعر برميليها النفطي عند فوهة البئر[3] ، واستمر العمل ذه الأسعار حتى بعد حلول شركات نفطية جديدة إلى السوق ، حيث تحولت السوق إلى سوق منافسة بدلا من احتكارها من قبل شركة واحدة ، ومع اكتشاف النفط في بداية العشرينات من القرن الماضي في مناطق عديدة من العالم وظهور شركات نفطية أخرى منافسة ، أدى لتوحد الشركات وقامت بتحديد الأسعار المعلنة في موانئ التصدير المنتشرة في البلدان النفطية العالمية، وخاصة موانئ الخليج العربي وخليج المكسيك[4] ، واستمرت شركات النفط الكبرى بتحديد الأسعار المعلنة حتى يوم 16 أكتوبر عندما أقرت منظمة الأوبك أسعار نفطها الخام من جانبها، خلال مؤتمرها المنعقد بالكويت في اليوم المذكور[5] ، لذلك يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ما هي في الواقع إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي ، بل أن الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الربح والضريبة على الأرباح بموجبها ، كما أن الدول المنتجة لم يكن لها أي دور يذكر في تحديد السعر.

---

[1] بيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي بيروت. ط1، 2001، ص 102.

[2] علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوبك، المجلد 38، العدد 141، الكويت، 2012، ص11.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[4] نواف نايف اسماعيل، تحديد أسعار النفط الخام في السوق العالمية، دار الرشيد للنشر، بيروت، 1981، ص 19.

[5] نواف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 20.

**2- الأسعار المتحققة (The Relized prices)**: بدأت هذه الأسعار بالعمل في أواخر الخمسينيات عندما دخلت شركات النفط المستقلة في دول الشرق الأوسط في سوق النفط وقدمت هذه الشركات بعض التخفيضات على الأسعار المعلنة، اي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود والخمسينات ومن اهمها:( الموقع الجغرافي ، المحتوى الكبريتي ، درجة الكثافة ،... الخ)، والسعر المتحقق فعليا هو عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري[1] ، لذلك نجد دائما أن الأسعار المحققة تقل عن الأسعار المعلنة.

**3- أسعار الاشارة (The Reference prices)** : يتم التعبير عن سعر الإشارة بالسعر بين السعر المعلن والسعر المحقق. بمعنى آخر هو متوسط سعر السعرين، لذا فهو أعلى من السعر المحقق وأقل من السعر المعلن [2]، وقد طبقت أسعار الإشارة للأول من قبل الجزائر، بعد الاتفاق الذي عقدته مع فرنسا في 28 تموز 1965، وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز ان تحتسب مبيعات البترول الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار.

**4- أسعار الكلفة الضريبية (The tax-paid cost prices)**: وهو يمثل تكلفة استخراج برميل النفط مضافا إليه الضريبة المضافة إلى تلك التكلفة، ويسمى هذا السعر بالسعر الضريبي[3]، اذ أن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام من جهة، ومن جهة اخرى يمثل القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق البترولية، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة[4]، ويتم احتساب هذه الأسعار وفق ما يلي:

**سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج+ عائد الحكومة.**

حيث ان عائد الحكومة هو (**الربح+ الضريبة**).

**5- أسعار الآنية (الفورية) (the spot prices)**: بدأ السعر الفوري يظهر وينشط بعد أن أخذت السوق الفورية تمثل نسبة مهمة في التجارة الدولية للبترول الخام مع أواخر عام 1978، حيث يقصد بالسعر الفوري ثمن برميل البترول معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة أو المفتوحة للبترول الخام[5] ، بمعنى آخر فإن الأسعار الفورية ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا، والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء ، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء[6] ، حيث تقوم السوق الفورية بإعادة توزيع الإمدادات على البلدان المستهلكة للبترول، وبالتالي أصبحت الأسواق الفورية تمثل مؤشرا لحركة الأسعار في العالم، والأسواق الفورية عديدة منها : سوق سنغافورة، سوق روتردام.

[1] منتدى الأعمال الفلسطيني، تقلبات أسعار النفط عالميا، فلسطين، 2005، ص 06.

[2] منتدى الأعمال الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[4] منتدى الأعمال الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص07.

[5] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[6] نواف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 23.

**6- أسعار الآجلة أو أسعار صفقات الآجل الطويل:** وتعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم البترول الخام في فترة مستقبلية محددة، وهذا يتم في أسواق تدعى بالأسواق الآجلة او البورصات النفطية مثل سوق نيويورك لتبادل التجاري (NYMEX) وسوق المبادلات النفطية العالمية (IPS)، وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX)، ومعظم المتعاملين في هذه السوق هم من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الارباح والاستفادة من تقلبات الأسعار.

**ثانيا- أساليب تسعير البترول:** تاريخيا، استجاب تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية للتغييرات الأساسية في اتجاه إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية، وتوازن القوى، والتغيرات الاقتصادية والسياسية التي غيرت بشكل جذري هيكل سوق النفط، ومرت بمراحل مختلفة. يمكن تقسيم قواعد تسعير السوق وسلسلة التوريد الخاصة به إلى ثلاث مراحل أساسية:

1. مرحلة تسعير البترول في ظل الاحتكار المطلق 1920- 1950.
2. مرحلة تسعير البترول في ظل الانحسار الاحتكاري: 1950- 1980
3. مرحلة تسعير البترول في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية 1980 إلى يومنا هذا.

**1- مرحلة تسعير البترول في ظل الاحتكار المطلق 1920- 1950:** أهم ما يميز هذه المرحلة هو سيطرة كبرى شركات النفط العالمية على كامل سلسلة صناعة النفط العالمية، وخاصة في تسعير النفط الخام، حيث لوحظ احتكار كامل في السنوات الأولى من الإنتاج، مما ساعدها على التوحيد سيطرتهم على صناعة النفط ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل:

- تسعير النفط الخام بنظام الخليج المكسيك الأساس الأحادي.
- تسعير النفط الخام بنظام الأساس المزدوج.
- تسعير النفط الخام بنظام نقطة الأساس الواحدة المتعادلة.

**1.تسعير النفط الخام بنظام الخليج المكسيك الأساس الاحادي:** تمخض هذا النظام عبر اتفاق تم بين ثلاث شركات نفطية كبرى هي: شركة ستاندرد اويل نيو جارسي وشركة شل وشركة روايال داتش في قلعة (**ACHNACARY**) بإسكتلندا[1] عام 1928، والذي أثمر عن ولادة تسعير جديد أطلق عليه نظام نقطة الأساس أحادية في خليج المكسيك، وقد طبق هذا النظام عام 1936 بسعر معلن قدره دولار وتسع سنتات لبرميل النفط الخام الأمريكي[2]، وكما هو معروف فإن هذا في التسعير جاء جراء السيطرة التي كانت تمارسها الشركات البترولية الاحتكارية في الو. م. أ وخارجها، وللدور الرئيسي التي كانت تلعبه الو. م أ على صعيد الإنتاج النفطي بحيث تساهم بحوالي 64 % من إجمالي النفط العالمي (باستثناء الاتحاد السوفيتي) سابقا، بينما كانت مساهمة الشرق الأوسط لا يتعدى 5- 6 % وفنزويلا 10 %، وشكلت صادرات النفط الأمريكية ما يقارب ثلث إجمالي استهلاك النفط خارج الو.م. أ واستوردت أوربا الغربية أكثر من 43 % من إجمالي واردا ا من النفط من الو. م.أ في عام 1938[3].

[1] نواف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص106.

[3] علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوبك، المجلد 38، العدد 141، الكويت، 2012، ص13.

ويعنى هذا النظام أن السعر المعلن للنفط الخام في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير يتحدد بالسعر المعلن في خليج المكسيك، أي يتوجب على المستورد أن يدفع سعر النفط في خليج المكسيك مضاف إليه أجور النفط من خليج المكسيك إلى ميناء المستورد بغض النظر عن الجهة او الميناء المصدر لذاك النفط سوآءا كان قريبا او بعيدا عن خليج المكسيك[1]، ونتيجة هذا كله تتحقق أرباح طائلة (من جراء هذه الاجور الوهمية للنقل) تضاف إلى رصيد شركات النفط الكبرى.

ولقد حقق نظام الأساس الأحادي بخليج المكسيك غرضه الأساسي المفروض من قبل الشركات النفطية الكبرى في ذلك الوقت، والذي تجلى واضحا في استمرار سيطرة هذه الشركات على سوق النفط العالمية، كما جعل هذا النظام سعر نفط الشرق الأوسط أعلى عمليا من سعر النفط الأمريكي وذلك بسبب فرق أجور الشحن.

إلا أنه نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، بدأ نظام التسعير المبني على نقطة الأساس الأحادية يفقد من أهميته بسبب حاجة حلفاء الو. م. أ وخاصة بريطانيا إلى مصادر نفط قريبة وقليلة التكاليف وبكميات كبيرة، وهذا ما توفره منطقة الخليج العربي، التي تزايد دورها في تلبية الاحتياجات العالمية للنفط، ولذلك وافقت الشركات النفطية الكبرى على اختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي.

**2.تسعير النفط الخام بنظام الأساس المزدوج:** بدأ العمل بنظام نقطة الأساس المزدوجة في عام 1945، حيث تم بموجب هذا النظام ، إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك[2] ، وتم اتخاذ نقطة "عبادان" بإيران في مستوى السعر نفسه في خليج المكسيك، حيث حددت أسعار النفط الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة لأسعار النقطة الأساسية في خليج المكسيك، فأصبح بإمكان المشترين لنفط الشرق الأوسط منذ ذلك الوقت أن يدفعوا الأسعار النفطية المحددة مضافا إليها أجور شحن وتأمين من أقرب الخليجين إليهم، و هذه الطريقة تمكن نفط الشرق الأوسط الخام بتكاليف المنخفضة من مزاحمة أنواع النفط الخام الأخرى[3] ، حيث برز سعر النفط الخام العربي الحقيق منذ عام 1945 في ميناء تنورة سعودي بالخليج العربي كأول سعر عربي في السوق النفطية العالمية.

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 18، العراق، 2015، ص04.

[2] منتدى الأعمال الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] نواف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 46.

**3.تسعير النفط الخام بنظام نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:** أعتبر ميناء نابولي في ايطاليا نقطة تتعادل فيها أسعار أنواع النفط الخام الواصلة عن خليج المكسيك أو الخليج العربي نظرا لتساوي المسافة بين هاتين النقطتين وميناء نابولي[1]، لكن ونظرا للتطورات الاقتصادية والنفطية التي شهد ا الفترة (1946- 1956) من أهمها تحول الو. م أ من مصدرة للنفط إلى مستورد للنفط العربي، وظهور مناطق إنتاج جديدة في الشرق الأوسط والبحر الكاريبي وبأسعار منخفضة، وكذلك حاجة أوروبا للطاقة لأعمارها من خلال مشروع مارشال، ولذلك نقلت الشركات البترولية نقطة الأساس من ميناء نابولي إلى ميناء (**ساوثهاميتن**) الانجليزي[2] وهذا في منتصف سنة 1948.

وفي عام 1949 قامت شركات الكارتل النفطي إثر تحديد للإنتاج في كل من الو. م. أ وفنزويلا، بتخفيض سعر برميل النفط العربي الخام فأصبح 1.81 دولار للبرميل، وبالتالي استطاع منافسة البترول الخام المصدر من فنزويلا إلى موانئ الو. م أ على المحيط الاطلسي بعد ان أصبحت أسعاره معادلة للأسعار نفط فنزويل عند نيويورك[3]، والتي اعتبرت نقطة تعادل جديدة، واستمر العمل ذا النظام حتى بعد الصناعة النفطية إلى نظام المناصفة والتملك الكلي والمشاركة، حتى تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) عام 1960.

وما يمكن قوله خلال فترة تسعير النفط الخام في ظل الاحتكار المطلق، أن هذا النظام تميز بالسياسات الاحتكارية لشركات النفط، والتي تعكس سياسة الدول الصناعية التي تنفذها الشركات العالمية مع الدول المنتجة للنفط، فإلى غاية اية الخمسينات لم تكن هناك سوق للنفط ولم يكن للدول المنتجة والمصدرة أي دور في تسعير النفط.

**ثانيا– مرحلة تسعير البترول في ظل الانحسار الاحتكاري: 1950– 1980**: بداية يقصد بالانحسار الاحتكاري هو ضعف سيطرة الشركات الاحتكارية على الصناعة البترولية، خاصة جانب الأسعار حيث كانت المتحكم الوحيد في تحديد أسعار البترول منذ اكتشافه، حيث شهدت هذه الفترة ظهور متحكمين جدد في تحديد الأسعار، والأمر يتعلق هنا بالدول المنتجة والمصدرة للنفط في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكيا والتي أنشأت حكوميا منظمة الأوبك كوجهة موحدة للمنتجين في 10 سبتمبر 1960، ولتضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى[4].

عموما إن اهتمام البلدان المنتجة للبترول وبخاصة الأسعار وما يتعلق من علاقات مع الشركات، قد تبلور خلال نهاية الخمسينيات بشكل دعا تلك الدول إلى التقارب والتنسيق فيما بينها، وتعتبر التخفيضات التي أجرتها شركات النفط الكبرى على أسعار النفط العربي الخفيف خلال عامي 1956و1960، بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير في التعجيل في قيام منظمة الأوبك[5] ، حيث أنه خلال العقد الأول من عمرها وهو عقد الستينات اشتغلت المنظمة في تثبيت وتطوير أجهزتها، فبالرغم من أن المنظمة لم تتمكن في هذا العقد من استعادة مستويات الأسعار المعلنة (أسعار عام 1958 يتم استعاد ا في عام 1971)، فإن مجرد قيام منظمة الأوبك كان عاملا لمنع الشركات من إجراء تخفيضات سعرية أخرى،

---

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[3] عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[4] جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، – حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد التاسع، جامعة الوادي، جوان 2016، ص05.

[5]علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص17.

حيث يعتبر استقرار الأسعار عند حدود 1.80 دولار للبرميل خلال عقد الستينات بالإنجاز البارز للأوبك[1] ، كما استطاعت دول المنظمة التوصل إلى عقد اتفاقيات مع الشركات الامتيازية، والتي أدت إلى زيادة في عوائدها النفطية، ومن أهم تلك الاتفاقيات اتفاقية تنفيق الريع عام 1964، حيث تم بموجب هذه الاتفاقية زيادة العائد الحكومي من (3.5 سنت) إلى (5.5 سنت) للبرميل الخام[2] ، هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات المتعلقة بعمولة التسويق التي كانت تستحوذ عليها الشركات والخصيمات التي كانت تمنح للمشتريين[3] .

وبشكل عام لا تقتصر الانجازات التي حققتها الأوبك خلال عقدها الأول على المكاسب المادية فحسب، بل اعتبرت بداية لتحرك موازين القوى لصالح الدول المنتجة، حيث بدأت قوة الشركات النفطية الاحتكارية تتقهقر في السوق مع استمرارها في السيطرة على التسعير، بالرغم من وجهود منظمة الأوبك والتي استطاعت فقط خلال هذه الفترة منع حدوث أي انخفاض في الأسعار وعملت فقط على استقرارها.

لكن منذ بداية عام 1970 عرفت الصناعة النفطية تطورات هامة، تجلت في ظهور بوادر اختلال بين العرض والطلب، الشيء الذي ساعد الدول المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة الأسعار، وقد أدت هذه التطورات إلى أن يتقرر سعر النفط الخام في السوق العالمية من قبل دول منظمة الأوبك بدلا من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى[4].

الشيء الذي أدى إلى تحول نوعي في السوق البترولية لتتحول من سوق مشتري إلى سوق بائع، كذلك دخول الشركات النفطية الكبرى في مفاوضات مع الأوبك لتعديل الأسعار، وهذا ما تم من خلال اتفاقية طهران في 14 فبراير 1971، حيث سجلت هذه الاتفاقية حدثا بارزا في تاريخ الصناعة البترولية، بينما فرضت الأوبك على شركات النفط الكبرى الاعتراف اكمنظمة وقبولها لمبدأ التفاوض مع دول الأوبك من اجل إعادة النظر في الأسعار المعلنة لنفطها الخام نتيجة لعوامل عديدة منها[5] : التضخم المستورد وهبوط سعر صرف الدولار ،بالإضافة إلى ضرائب الدخل والريع والفروقات النسبية.

وكان من أبرز سمات تلك الاتفاقية[6]، هو زيادة في الأسعار المعلنة للخام، دفع تعويض النقص في القوة الشرائية للنقود، وكذالك رفع نصيب الدول المنتجة من الضريبة من 50 % إلى 55 %، ورفع الأسعار المعلنة للنفط الخام بطريقة تعكس التطور العام للأسعار في السوق العالمي، وإلغاء جميع الخصومات على أسعار تصدير الخام.

أعقب ذلك عقد اتفاقية طرابلس في مارس 1971، بخصوص صادرات النفط من موانئ دول البحر الأبيض المتوسط وبشروط أفضل نسبيا وزيادة أعلى في الأسعار بالمقارنة مع اتفاقية طهران.

وعقب اتفاقية طرابلس، عرف سعر صرف الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية تراجعا اثر تعويضه في 15 أوت 1971 بقرار من الحكومة الأمريكية ،إضافة إلى استمرار موجة التضخم العالمي وانعكاسها ا على دول الأوبك، وبناءا على هذه التطورات طالبت دول الأوبك الشركات النفطية الكبرى الدخول في مفاوضات من أجل تعويض

---

[1] نواف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] نواف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[3] علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[4] عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[5] واف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[6] عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الأولى عن الخسائر التي لحقت نتيجة للتطورات السابقة، و أسفرت المفاوضات عن عقد اتفاقية سميت باتفاقية جنيف الأولى في 20 كانون الثاني 1972، وبذلك ازدادت الأسعار المعلنة بحوالي 8.49 % ليصبح سعر البرميل من النفط العربي الخفيف ذو كثافة (34°) 2.479 دولار للبرميل[1] ، وبعد التخفيض الثاني في 13شباط 1973 لسعر صرف الدولار في سوق النقد العالمية، تم عقد اتفاقية جينيف الثانية في 01 حزيران 1973، حيث ارتفعت بموجبها الأسعار بمقدار 11.9% ليصبح سعر البرميل العربي الخفيف 2.898 دولار للبرميل [2].

يلاحظ من خلال الاتفاقيات الأخيرة، من اتفاقية طهران إلى غاية اتفاقية جينيف الثانية دخول الدول المنتجة للنفط في تاريخ الصناعة البترولية كطرف في مسألة التسعير إلى جانب الشركات وانتهاء مرحلة اقتصار عملية التسعير على الشركات فقط.

لكن باتخاذ دول منظمة الأوبك قرارها التاريخي في مدينة الكويت يوم 16 أكتوبر 1973، الذي يعتبر نقطة تحول رئيسية في صناعة النفط العالمية، عند قيامها بإعلان الأسعار من جانب واحد بمقدار (70 %) عن الأسعار التي كانت سائدة قبل الاجتماع [3] ، ومع ظروف الحرب العربية الإسرائيلية التي كانت تدور رحاها في ذلك الوقت، جاء قرار آخر في 23 كانون الأول 1973 من طرف وزراء البترول بخفض وقطع إمدادات النفط العربي عن الدول التي ساندت إسرائيل في حرب أكتوبر 1973، وقد أدى هذين القرارين إلى تحول جذري هيكلي في السوق العالمية للبترول، وللأول مرة عبر تاريخ الصناعة البترولية تنفرد الدول المنتجة بتسعير نفطها، أي انتقال قرار التسعير إلى منظمة الأوبك .

**ثالثا–مرحلة تسعير البترول في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية 1980 إلى يومنا هذا** :يعد التصحيح السعري الذي قامت دول منظمة الأوبك عام 1973، نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية، ما مكن دول المنظمة من تصحيح مسار أسعار نفطها ليزداد سعر العربي الخفيف ( نقطة الإشارة) من 3.01 دولار للبرميل في أكتوبر 1973 إلى 11.62 دولار للبرميل في جانفي 1974[4]، لكن مع التطورات التي عرفتها السوق العالمية للنفط من أهمها تزايد دور السوق الفورية وانحسار دور الأسعار الرسمية الصادرة عن منظمة الأوبك والتي تخلت عنها عام 1986 تاركة أمر تحديدها أسعار نفطها لعوامل السوق، هذا بالرغم من المحاولات التي اتخذ ا منظمة الأوبك في إيقاف التدهور المستمر في السوق، ومنها تخفيض السعر وإدخال نظام الحصص في عام 1983، الشيء الذي أدى إلى فتح المجال أمام قوى السوق وميكانزيم العرض والطلب للتأثير على أسعار البترول إلى الآن.

**المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على أسعار البترول.**

ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، وهذا راجع لكون النفط سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية، بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الأطراف في سوق النفط، ولذلك تعد أسعار البترول أكثر تقلبا، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والمتغيرات التي تؤثر في سعرها، والشكل 1-1 يوضح أهم الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية وعلاقتها بأسعار البترول.

---

[1] نواف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3] علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[4] علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص 78.

**الشكل 1-1: الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية وأسعار البترول (1970-2016).**

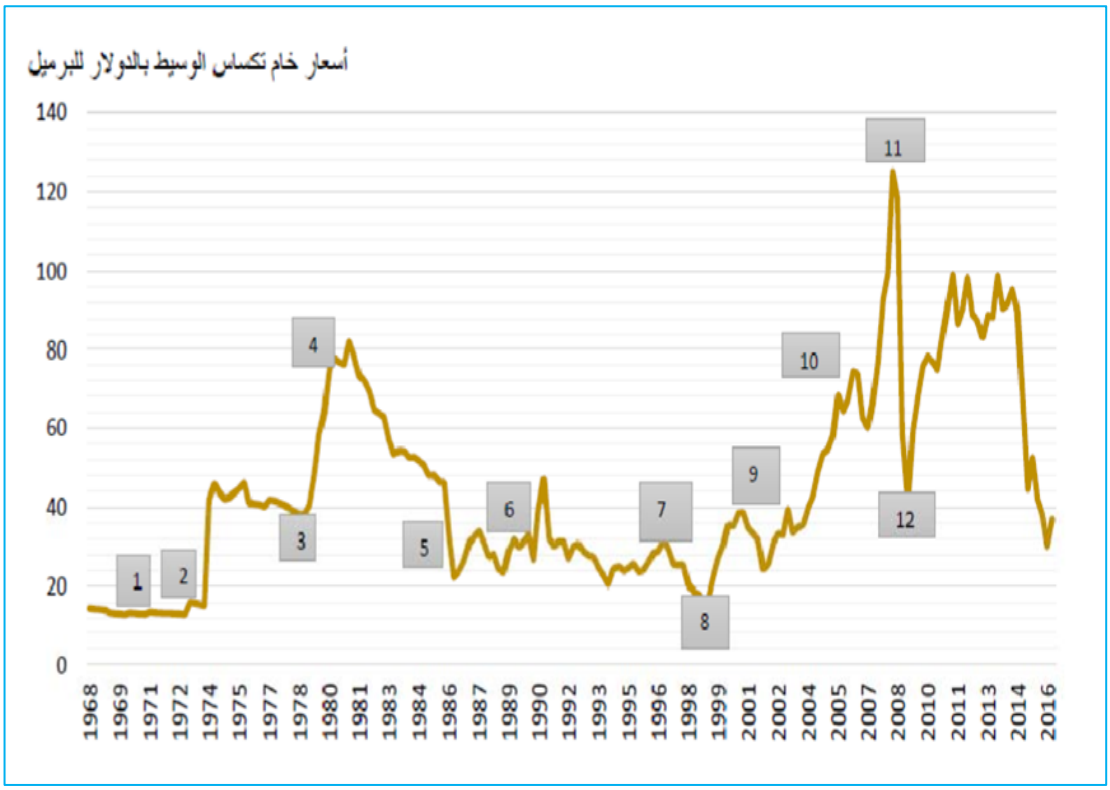


**المصدر: أسعار النفط إلى أين، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، البنك الدولي، العدد07، جويلية 2016، ص 4.**

**هذه الاحداث:**

| | |
|---|---|
| 1 -نفاذ فائض الطاقة الإنتاجية الامريكية. | 7 -الازمة المالية الاسيوية. |
| 2 -الحظر النفطي العربي. | 8 -خفض أوبك سقف انتاجها الى 1.7م. برميل يوميا. |
| 3 -الثورة الإيرانية. | 9 -هجمات 11 سبتمبر. |
| 4 -الحرب بين إيران والعراق. | 10 -انخفاض فائض الطاقة الإنتاجية. |
| 5 -تخلي السعودية عن دور المنتج المرجح. | 11 -الازمة المالية العالمية. |
| 6 -الغزو العراقي للكويت. | 12 -خفض أوبك سقف انتاجها الى 4.2م. برميل يوميا. |

**المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الشكل السابق.**

ويمكن إيجاز أهم العوامل المؤثرة للأسعار البترول فيما يلي:

**1.سعر صرف الدولار الأمريكي:** يتم تسعير البترول الخام بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية، ولذلك فأن أي تغير في سعر صرف الدولار يؤثر بشكل مباشر في سعر البترول الخام[1]، إذ أن انخفاض سعر الدولار يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول في المدى القصير والطويل، ففي المدى القصير عند انخفاض سعر الدولار ترتفع أسعار البترول بسبب زيادة حدة المضاربات في عقود النفط لإقبال المستثمرين عليه[2] ، أما على المدى الطويل فانخفاض سعر النفط يخفض من الاستثمارات الخاصة بصناعة النفط، الأمر الذي يؤدي انخفاض الطاقة الإنتاجية فينخفض العرض فترتفع أسعار البترول، الأمر نفسه

[1] بيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] بيل مهدي الجنابي مرجع سبق ذكره، ص203.

ينطبق على الشركات النفطية خاصة في بحر الشمال، أين تقوم بدفع أجور عمالها باليورو في حين تتسلم عوائدها بالدولار، هذا يعني ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائدات الأمر الذي يمنعها من زيادة الاستثمار في طاقة إضافية الشيء الذي يقلل من العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار[1] .

**2.العرض العالمي للنفط**: توجد عدة عوامل تؤثر في عرض النفط، منها الطلب عليه وسعره والإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط وسياسات الدول المنتجة للنفط، والمتتبع لتاريخ الصناعة البترولية يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها، وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار[2]. وتتسم مرونة العرض النسبية (استجابة الإنتاج لتغيرات السعر)، بالانخفاض وبصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بزيادة العرض مع ارتفاع السعر، حيث أن الإنتاج النفطي يعتمد أساسا على القدرة في الاستخراج من الآبار، ولكي تنخفض أسعار البترول لابد من أن تحدث زيادة في حجم المعروض من النفط وهي مسالة في غاية الصعوبة خصوصا عندما يصل الإنتاج إلى حده الأقصى، لأن الزيادة في العرض ستطلب وقتا طويلا[3].

**3.الطلب العالمي على البترول**: يعتبر النفط سلعة اقتصادية غير مرنة الطلب، لعدم وجود بديل عنه في كثير من مجالات الحياة[4]، حيث أن ارتفاع سعر البترول الخام لا يترتب عليه انخفاض في الكمية المطلوبة والعكس صحيح، ولذلك بخلاف العديد من السلع الأخرى التي يترتب على تغير أسعارها استجابة الكميات المطلوبة منها على نحو كبير[5]، وينقسم الطلب على النفط إلى نوعيين: الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة، وكلاهما يتأثران بصورة كبيرة بمعدلات النمو الاقتصادي العالمي.

**4.معدل النمو الاقتصادي**: هو أحد المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتما إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وبالتالي ارتفاع السعر، وفي المقابل فإن انخفاض او تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط مما يجعل أسعار النفط تنخفض[6].

**5.زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط**: تقوم عملية المضاربة في النفط على أساس التوقعات المستقبلية للأسعار، التي ترتكز إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذلك السياسية والمناخية، حيث ساهمت إلى حد كبير في عدم الاستقرار في الأسواق النفطية، الشيء الذي شجع العديد من المستثمرين على الدخول في سوق النفط، حيث تكونت صناديق المضاربة فيه[7] ، حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية، في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] عماد الدين محمد، العوامل التي أثرت على تقلبات على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 15، العدد01، فلسطين، 2013، ص334.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[4] رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، دار صفاء، الأردن، 2014، ص 413.

[5] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[6] جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، – حالة الجزائر مرجع، سبق ذكره، ص 10

[7] براهيم بالقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، عدد2013 /12. ورقلة، 2013، ص11.

مما يؤدي إلى انخفاض السعر[1] ، وقد ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون وهو ما يبرز واضحا في كثافة المضاربة ( وهو شراء النفط بغرض بيعه سعرا على بدلا من استخدامه للأغراض تجارية ) في الأسواق الآجلة للنفط[2].

**6.العوامل السياسية:** تلعب العوامل السياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط فالتوترات والاضطرابات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين[3]، وخاصة في منطقة الخليج أين يتركز فيها إنتاج النفط، وهي منطقة ساخنة جدا من الناحية السياسية ونتيجة لذلك فإن أي تغير على الأوضاع السياسة في هذه المنطقة ينعكس بشكل مباشر على الأسعار العالمية للنفط الخام.

**7.العوامل المناخية:** تؤدي الكوارث الطبيعة مثل الأعاصير والبراكين والزلازل إلى تعطيل البنية التحتية للإنتاج النفط وتكريره[4]، وتؤثر التغيرات في درجة الحرارة من حيث ارتفاعها وانخفاضها على أسعار النفط، حيث يزداد استخدام النفط في حالة انخفاض درجة الحرارة وبالتالي ترتفع الأسعار، وتنخفض الأسعار في حالة ارتفاع درجة الحرارة، وهناك العديد من الأمثلة عن التغيرات المناخية غير المتوقعة التي أثرت على سوق النفط وخاصة الأسعار نذكر منها[5]:

- إعصار (كترينا) وإعصار (ألبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الو.م. أ.
- برودة الطقس في اوروبا والو. م. أ في الربعين الأول والرابع من عام 2007، الأمر الذي ترتب عنه زيادة الطلب على وقود التدفئة.
- تسبب الإعصار المداري (بونو) وقف عمليات الإنتاج والتحميل في سلطنة عمان وإغلاق مؤقت للميناء العماني.
- توقف إنتاج النفط الأمريكي عقب إعصار (ايفان) الذي حرم الو. م. أ من أكثر من 10 ملايين من الإنتاج وذلك منتصف شهر أيلول 2004. وهذا بالإضافة لتوقف الإنتاج في بعض حقول المكسيك نتيجة الأضرار التي خلفها الإعصار.

[1] جاب الله مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 10.
[2] براهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[3] عماد الدين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 337.
[4] جاب الله مصطفى المرجع السابق، ص 11.
[5] عماد الدين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 338.

**المطلب الثالث: قوى سوق النفط العالمية** تتكون السوق النفطية من مجموعة من الأطراف الفاعلة، تتحكم فيها من الجانبين، أي من جانب الطلب وجانب العرض، بحيث نجد أن كل طرف من هذه الأطراف يسيطر على السوق بنسبة معينة تختلف بينهم بحسب حجم كل طرف، وسوف نتعرف على كل طرف من هذه الأطراف من كل جانب من جوانب السوق على حدي كالآتي:

**أولا– القوى المحددة للعرض النفطي:** تتمثل قوى العرض النفطي أو الأطراف المتحكمة في جانب العرض في السوق النفطية في كل من منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، الشركات العالمية للنفط ومنتجو النفط خارج منظمة الأوبك.

**1.منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك)" OPEC"**: تأسست منظمة الدول المصدرة للبترول ( أوبك)، و هي منظمة حكومية دولية في المؤتمر الذي عقد في بغداد خلال الفترة 10- 14 سبتمبر 1960[1]، وذلك بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للبترول وهي: السعودية، العراق، إيران، الكويت، فنزويلا، وكان السبب الرئيسي وراء هذه المبادرة هو ضعف الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وعدم تحكمها في سوق النفط وخاصة ما تعلق بالأسعار، لذلك رأت ضرورة التكتل في مواجهة شركات النفط العالمية التي كانت تسيطر على المعروض النفطي، وانضم في وقت لاحق أحد عشر عضوا آخرين وهم[2]: قطر(1961) وانسحبت في جانفي (2019)،ليبيا(1962)، اندونيسيا (1962) وقد علقت عضويتها من (جانفي2009) لتعاود الانضمام في (جانفي2016) وانسحبت في(**نوفمبر2016**)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر(1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور (**1973**) وقد علقت عضويتها من ديسمبر (1992) حتى أكتوبر(2007) وانسحبت مرة أخرى في (جانفي2020)، الغابون (1975-1994) لتعاود الانضمام في (جويلية 2016)، أنغولا (2007)، غينيا الاستوائية (2017)، الكونغو (2018)، وكان مقر وجودها في السنوات الخمس الأولى من تأسيسها في جنيف (**سويسرا**)، تم نقل هذا إلى فيينا (**النمسا**) في(01 سبتمبر 1965).

وكان من بين أسباب تأسيسها:

- ✓ التحول في المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي، وذلك مع انتهاء الاستعمار الواسع باستقلال العديد من الدول الجديدة في العالم النامي ذات الموارد الطبيعية خاصة النفط.
- ✓ سيطرت الشركات متعددة الجنسيات "الأخوات السبع" على سوق النفط الدولية.

**أهداف منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك):** تسعى الدول المنضمة إلى الأوبك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهذا حفاظا على مصالحها المختلفة والمشتركة بين جميع اعضائها، ومن جملة هاته الأهداف ما يلي[3]:

- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء من أجل تأمين أسعار عادلة ومستقرة لمنتجي النفط والكفاءة الاقتصادية وإمدادات منتظمة من النفط إلى الدول المستهلكة.
- الإبقاء على سعر النفط الذي يستغله الكارتل الدولي النفطي (الشركات المتعددة الجنسيات) خارج حدودها في مستوى مرتفع.

[1] عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 75.

[2] الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك على الموقع الإلكتروني:www.opec.org .

[3] الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك على الموقع الإلكتروني:www.opec.org .

- تسهر المنظمة على ضمان المساواة بين أعضائها.
- توحيد جهود البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.

**أهمية ودور منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك)**: تظهر أهمية منظمة الدول المصدرة للبترول (**الأوبك**) في السوق العالمية للنفط تظهر بصورة جلية في سيطرة الكبيرة على جانب العرض دون جانب الطلب، وذلك من خلال امتلاكها لـ 81 %من الاحتياطي العالمي للنفط الخام، وإنتاجها لنسبة 9,44% من الإنتاج العالمي للنفط الخام، وتصديرها لنسبة 3,45% من إجمالي الصادرات العالمية، في مقابل استهلاك يقدر بـ 8,8% من الطلب العالمي على النفط. أما فيما يخص دور الأوبك في سوق النفطية العالمية، فيظهر كمنتج مرجح في عملية التوازن بين العرض والطلب على النفط، فسياسة الشركات النفطية الكبرى الانفرادية في تسعير النفط، ترتب عنها انفجار الطلب العالمي على النفط الخام، بسبب الأسعار الزهيدة والاستنزاف الجائر لمكامن النفط، تبعتها مرحلة مشاركة الأوبك في تسعير النفط الخام في بداية السبعينات من القرن العشرين، والتي تعاملت أثناءه الأوبك بدور مسؤول إلى حد كبير بما لا يخل بآليات العرض والطلب على النفط الخام في السوق العالمية[1].

**2.شركات النفط العالمية**: تعرف شركات النفط الكبرى بأنها عبارة عن شركات متعددة الجنسيات عملاقة، والشركات المتعددة الجنسيات كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCATAD) بأنها "كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قرارا ا تخطيطا شاملا"[2]، كما يمكن تعريفها أيضا على أنها تلك الشركات التي تملك وتقوم بالإنتاج في الكثير من المجالات مثل الصناعة والمناجم وتكرير النفط في أكثر من دولة واحدة[3].

وينطبق هذا على تلك الشركات النفطية التي سيطرت على النفط العالمي قرابة خمسين عاما تقريبا، وكان أول ظهور لها سنة 1870 من طرف الأمريكي روكفلر، الذي قام بتشكيل أولى شركات النفط في تلك الفترة، والتي أطلق عليها اسم شركة ستاندار أويل، بحيث ركزت هذه الشركة جهودها لعدة سنوات على الاحتكار شبه الكامل للسوق العالمية، واستمر هذا الاحتكار حتى سنة 1911 بحيث كسر احتكار ستاندار أويل، فقسمت الشركات إلى عدد من الشركات النفطية الكبرى من أهمها: ستاندار أويل أوف نيو جرسي (الآن إكسون)، ستاندار أويل أوف نيويورك (الآن موبيل)، ستاندار أويل أوف نيو كاليفورنيا، ستاندار أويل أوف أوهايو، ستاندار أويل أوف انديانا. الثلاثة الأولى بالإضافة إلى غولف وتكساسو ورويال دوتش/شل وبريتيش بتروليوم (التي تألفت كشركة أنجلو إيرانية في أوائل القرن العشرين لإدارة امتياز نفطي بريطاني في إيران) شكلت السبع الكبريات[4].

---

[1] مايكل لينش، البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005، ص256.

[2] بول هيرست، وغراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت،2001، ص251

[3] – السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص .213.

[4] مايكل تانزر، مرجع سبق ذكره، ص ص103 -104.

وفي سنة 1973 كانت هذه الشركات تتحكم في 85% من الاحتياطي العالمي للنفط[1]، أما في سنة 2000 فسيطرت هذه الشركات على مبيعات 29 مليون برميل يوميا من المنتجات النفطية المكررة، أو ما يقارب من 40 %من الاستهلاك العالمي من النفط[2]، غير أنها واجهت ولا تزال تواجه تحدي كارتل الأوبك، وتنامي قدرات الشركات النفطية الوطنية في بعض الدول الناشئة.

**أ- إستراتيجيات الشركات البترولية العالمية:** تتجلى الإستراتيجيات التي وضعتها وخططتها وبرمجتها الشركات النفطية العالمية لتحقيق أهدافها في إستراتيجيتين، الأولى قصيرة الأجل، والأخرى طويلة الأجل، ويمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- ✓ **الإستراتيجيات القصيرة الأجل:** تتمثل الإستراتيجيات القصيرة الأجل فيما يلي:
  - الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في المناطق "المأزومة سياسيا".
  - الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في مناطق خارج دول الأوبك.
  - التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وازدياد أهمية السوق الفورية.
  - التلاؤم مع التخفيض في درجة التكامل الرأسي.
  - السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط.
- ✓ **الإستراتيجيات الطويلة الأجل:** تتمثل هذه الإستراتيجيات أساسا في السيطرة على السوق العالمية للطاقة، ولتحقيق هذا الهدف تعمل الشركات العالمية للنفط على تركيز استثمارا ا بصفة أساسية في كل من النفط والفحم والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك تحاول أن تضمن "السيطرة على تكنولوجيا المستقبل" التي ستكون أساس تحقيق التوازن في السوق النفطية في الأجل الطويل.

**ثانيا: القوى المحددة للطلب النفطي:** تتمثل قوى الطلب النفطي في الدول المكونة لوكالة الطاقة الدولية وكذا الدول المستهلكة الأخرى كالصين والهند.

**1.وكالة الطاقة الدولية (IEA):** نتيجة للتغيرات والتطورات التي عرفتها سوق النفط في فترة السبعينات والمتمثلة في تحول السيطرة على إنتاج النفط وتسعيره من الشركات النفطية الكبرى إلى منظمة الأوبك تأسست منظمة الطاقة الدولية عام 1974، وذلك من أجل تكوين إطار منظم للدفاع على مصالح المستهلكين للبترول وتنسيق مواقفهم بغية إعادة السيطرة على السوق النفطية، وهي وكالة مستقلة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ، ويعد هينري كيسنجر أول من نادى بضرورة تأسيس نادي للدول المستهلكة والمستوردة للبترول، حيث كان يرى أن الوسيلة الوحيدة

[1] محمد زيدان ومحمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول 3 منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14 -15 فيفري 2012، ص06.

[2] قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 4 وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2010، ص 72.

[3] علي لطفي، التنمية والطاقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010، ص 2561. 73-74.

من أجل قمع قوة منظمة الأوبك، هي أن يرتفع سعر النفط فتتدفق الأموال للاستثمار خارج نطاق أقطار الأوبك، فارتفاع السعر يرتبط ارتباطا جذريا بالرغبة في إضعاف الأوبك[1].

وجاء كذلك تأسيس الوكالة الدولية للطاقة كرد على إقدام الدول العربية المصدرة للبترول في أواخر سنة 1973 على زيادة أسعاره وخفض إنتاجه وحظر تصديره إلى الدول التي ساندت اسرائيل ووقفت بجانبها أثناء حرب أكتوبر 1973[2]، ما اصطلح الغرب على تسميته "بأزمة الطاقة" أو " الصدمة البترولية،" من أجل مساعدة البلدان المستهلكة بتنسيق استجابة جماعية لاضطرابات كبيرة في إمدادات النفط، من خلال الإفراج عن مخزونات النفط الطارئة إلى الأسواق بحيث تهدف إلى[3]:

- صيانة وتحسين نظم للتعامل مع تعطل الإمدادات النفطية.
- تعزيز سياسات الطاقة العقلاني في سياق عالمي من خلال علاقات تعاونية مع الدول غير الأعضاء والدول الصناعية والمنظمات الدولية.
- تشغيل نظام المعلومات دائم في سوق النفط الدولية.
- تحسين إمدادات الطاقة وهيكل الطلب في العالم من حيث تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة

وفي إطار تحقيق أهدافها اتبعت الوكالة الدولية للطاقة عدة استراتيجيات تتمثل في الآتي[4]:

- ترشيد استهلاك الطاقة، بهدف تخفيض الطلب على البترول وتقليل استيراده من خلال السماح بزيادة أسعار البترول داخل الدول الأعضاء للحد من الاستهلاك من جهة، وتشجيع مصادر الطاقة البديلة من جهة أخرى.
- العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول وتشجيع تطوير البحث في هذا المجال.
- البحث عن البترول في مناطق جديدة خارج الدول الأعضاء في منظمة الأوبك.
- الاحتفاظ بمخزون نفطي تجاري وإستراتيجي كبير لاستخدامه في أوقات الندرة، وللضغط على الأسعار في الاتجاه النزولي، ووضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الاحتياطات البترولية لديها.

**2.دولتي الصين والهند:** تعتبر كل من الصين والهند من أكبر المستهلكين للنفط في العالم، ومن أكبر المتعاملين في السوق النفطية العالمية، إذ تمثل نسبة الطلب لكل من الهند والصين 40 % من الطلب العالمي للنفط بحلول سنة 2030 وفقا

---

[1] حمد زكي يماني وآخرون، المشهد النفطي العربي والعالمي (الوطن العربي بين القرنين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 196.

[2] محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان، سوريا، 2010، ص 356.

[3] الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية (IEA).

[4] منى مصطفى البرادعي، السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص 22 -231.

للتوقعات العالمية الحالية [1]، ونجد حاليا أن هاتين الدولتين واللتان تعتبران أكبر دولتان تعدادا للسكان في العالم تساهمان بشكل كبير في ارتفاع أسعار الطاقة، وتنافسان الشركات البترولية العالمية في إيجاد موطئ قدم في حقول البترول والغاز الممتدة عبر العالم، حيث حصلتا على العديد من الصفقات النفطية في بلدان افريقية مثل السودان، وفي بعض الدول الأسيوية، وأمريكا اللاتينية، وبحر قزوين وهذا مؤشر جديد على الديناميكية السياسية لأسواق النفط العالمية [2].

[1] لوركان ليوفز، الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد الأول، 2008، ص.16.

[2] محمد خيتاوي، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 11.

**خلاصة الفصل:**

جاء هذا الفصل ليستعرض أهم التطورات التي عرفتها السوق العالمية للبترول وأهم ما توصلت إليه دراستنا لهذا الفصل نوجزه فيما يلي:

- ✓ يمكن القول بصفة عامة إن الطلب على البترول عرف نموا متزايدا في أغلب السنوات، تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية والفنية، وأصبحت حاليا مجموعة دول أسيا والمحيط الهادي المصدر الأول للطلب العالمي على البترول متجاوزة بذلك الدول الأوروبية وبلدان أمريكا الشمالية.
- ✓ عرف الإنتاج البترولي العالمي اتجاها تصاعديا الارتفاع، وهذا ما يؤكد بأن البترول مازال لحد اليوم الطاقة العالمية المفضلة، والأكثر استعمالا في العالم ونجد أن منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر إنتاجا لهاته المادة الحيوية، حيث أن ثلث الإنتاج العالمي من البترول ينتج في هاته المنطقة الجغرافية، كما تحتوي على أكبر احتياطي من البترول الخام بنسبة 54%.
- ✓ مر تسعير البترول الخام في الأسواق الدولية بمراحل مختلفة وذلك استجابة للتغيرات الجذرية في اتجاهات الهيكلة الاقتصادية والسياسية وموازين القوى والتحولات الاقتصادية والسياسية، التي غيرت بشكل جذري هيكلة سوق النفط وسلسلة إمداداته ونظرا لتعدد أساليب التسعير.
- ✓ هناك عدة عوامل اقتصادية وجيو سياسية واجتماعية أثرت في أسعار البترول جعلتها عرضة للتقلبات مسببة عدة أزمات في حالة الارتفاع أو الانخفاض.
- ✓ تتحكم في السوق البترولية عدة أطراف تختلف نسب تحكمها، وأهم الفاعلين الشركات البترول العالمية، منظمة الأوبك، وكالة الطاقة الدولية، الدول المنتجة خارج الأوبك بالإضافة إلى الصين مؤخرا.

# الفصل الثاني:

# الإطار النظري الإنفاق الحكومي

تكتسي سياسة الإنفاق العام أهمية بالغة ويرجع السبب في ذلك كونه الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس جوانب الأنشطة العامة كافة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات، حيث تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للأفراد وسعيا وراء تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة لهم.

ومع تطور دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة، تزايد اهتمام المفكرين بدراسة طبيعة الإنفاق الحكومي وتحليلها وتقسيمها وحدودها والمعايير الاقتصادية وغير الاقتصادية، التي تحكم عملية اختيارها والضوابط والمعايير والمقومات التي توجه سياسة الإنفاق العام، والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن ذلك، وهكذا تجاوزت دراسة سياسة الإنفاق العام الحدود الكمية التي كانت تدرس في إطارها، و أصبحت بالإضافة إلى ذلك تبحث في النواحي النوعية والكيفية وأثارها وعملية استخدامها في مجال المالية العامة لتحقيق الأهداف.

وتهدف سياسة الإنفاق العام إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، والاسترشاد ذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وعلى هذا الأساس فإن دراستنا لسياسة الإنفاق العام تتضمن النقاط التالية المبوبة في المبحثين أدناه:

- ✓ المبحث الأول: الإنفاق الحكومي في علم الاقتصاد.
- ✓ المبحث الثاني: تزايد الإنفاق العام.

## المبحث الاول: الإنفاق الحكومي في علم الاقتصاد

جاء تطور الفكر الاقتصادي مؤثرا بصفة كبيرة على سياسة الإنفاق العام، وأهميتها كأداة من أدوات السياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، إذ نجد أن موضع سياسة الإنفاق العام ازداد مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من جهة، ولزيادة أهمية السياسة المالية وفعاليتها كسياسة اقتصادية من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس يبرز تطور الإنفاق العام مصاحبا للأشكال التي مرت عليها الدولة وصولا إلى وقتنا الحاضر.

### المطلب الأول: تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي.

تعكس سياسة الإنفاق العام دور الدولة الاقتصادي وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة، تطور الإنفاق الحكومي حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى اختلاف مفهومها حسب الفكر الاقتصادي السائد، وعليه سنتناول سياسة الإنفاق العام وفق المفهوم التقليدي والحديث.

**أولا: المفهوم التقليدي لسياسة الإنفاق العام:** لم يشغل الإنفاق العام مكانة مهمة في مؤلفات كتاب المالية الكلاسيك، مقارنة بتلك التي شغلتها الإيرادات العامة، فمعظم الكتاب الكلاسيك الذين عالجوا الإنفاق العام، كانوا قد عالجوه من الناحية الفنية والسياسية، دون الاهتمام بطبيعته وآثاره الاقتصادية، إلا أن الأحداث الاقتصادية والاجتماعية كالحرب العالمية الأولى وبصورة خاصة الأزمة الاقتصادية العامة، أظهرت أهمية دراسة طبيعة الإنفاق العام وأثاره الاقتصادية والاجتماعية[1].

فقد كان علماء المالية الكلاسيك، ينظرون إلى الإنفاق العام بعين الريبة والشك، و شعارهم هو الاقتصاد في الإنفاق، ويدعون الدولة إلى التوفير بقدر المستطاع، واعتبروا الدولة مستهلك للثروة، لأنه حتى تنفق الدولة يجب أن تقتطع جزءا من ثروة الأفراد وتملكها، وهذا يعني أن الدولة تقضي أو تعدم ذلك الجزء المتقطع من الثروة القومية للنفقات العامة، ناتج من نظرية الدولة القائمة على أساس المذهب الحر، فالدولة بموجب هذه النظرية يجب أن تحصر أعمالها في الوظائف العسكرية والأمنية والتشريعية، وان تمتنع عن التدخل في الميدان الاقتصادي، وذلك على اعتبار أن العمل الفردي أكثر كفاءة وإنتاجا من عمل الدولة عن طريق تدخلها في الميدان الاقتصادي، فتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي بدلا من أن يولد ثروة يؤدي إلى استهلاك الثروة القومية، وبالنتيجة يؤدي إلى إفقار المجتمع، لأنها تنقص من مجموع الثروة التي يتقاسمها الأفراد، فالإنفاق العام في نظر علماء المالية الكلاسيكية، لا يضيف شيئا إلى الدخل القومي، بل بالعكس يقتطع قسما منه، وهذا يعني أن الدولة تستهلك نفقا ا، فمحتوى المفهوم الكلاسيكي للنفقات العامة هو أن الدولة مستهلك.

لقد تناول التقليديون الإنفاق العام في ضوء منطقهم التقليدي الذي كان يحدد النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة، التي تولت الدولة أمر إشباعها وفق المتطلبات المذهب الاقتصادي الحر[2] ، ولهذا فقد كان المبرر الأساسي وقتئذ لتحصيل الإيرادات العامة هو تغذية الإنفاق الحكومي اللازم لتسيير المرافق المحدودة التي تتولى الدولة أمر تنظيمها وإدارتها وملكيتها، ولذلك فان الدولة في ظل هذه النظرية تحترم مبدأ توازن الموازنة بل وتقدسه، بحيث لا تسمح بفرض إيرادات

[1] محمد حلمي مراد، مالية الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص21

[2] محمد خالد المهايني، المالية العامة، الطبعة الثانية، مطبعة الداودي، دمشق،2006، ص73

وتحصيلها أو بتكليف المكلفين بأعباء مالية إلا ضمن الحدود اللازمة لتمويل نفقات هذه المرافق[1] ، وهذا يعني أن النظرية التقليدية اعتبرت نفقات الدولة مجرد نفقات للاستهلاك العام، الذي اضطلعت به الدولة في أثناء أدائها لدورها المحدود في حياة المجتمع ( الدولة الحارسة ) لذلك فقد كان طابع الإنفاق العام حياديا.

**ثانيا: المفهوم الحديث للإنفاق العام** توسعت اهتمامات الكتاب المحدثون في المالية العامة في مجال الإنفاق العام، حيث تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الوطني والحياة الاجتماعية، مستخدمة في سبيل تعزيز هذا التدخل وتأصيل أسس ومقومات عناصر المالية العامة كركائز أساسية لهذا الطريق، ولذلك أصبح من غير المعقول الاحتفاظ بحياد هذه النفقات في ظل هذا التطور الهائل، الذي لحق دور الدولة، كما أدى هذا التطور إلى خروج الموازنة العامة عن الإطار الذي وضعتها فيه النظرية التقليدية وهو مبدأ التوازن، وفي هذه الظروف اضطرت الدولة إلى زيادة الإنفاق العام للوفاء بالأهداف المذكورة، على الرغم من احتمال أن تصاب الموازنة بعجز، وانتهت التجارب والتطبيقات المالية الحديثة إلى قبول فكرة عجز الموازنة[2] ، وأنها ا لا تشكل خطرا، وإنما بالعكس يمكن استخدامها أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي وتطويق الآثار الضارة الناشئة عن الدورات الاقتصادية.

ويستند المفهوم الحديث للنفقات العامة على فكرتين أساسيتين: الأولى أن الدولة عبارة عن أداة لإعادة التوزيع، والثانية عدم قبول الفكرة القائلة بان العمل الفردي أكثر إنتاجا وتفوقا من عمل الدولة.

بالنسبة للفكرة الأولى أن الدولة أداة لإعادة التوزيع، تعتبر الإنفاق العام بأنواعها المختلفة (نفقات إنتاج، ونفقات استهلاك .... الخ).

فالفكر المالي الحديث، يرى دور الدولة في كونها أداة لتوزيع للدخول والثروات وتحويل للقوة الشرائية من مجموعة إلى أخرى داخل المجتمع، حيث أن علماء المالية المحدثين، على عكس القدامى، يرون في الدولة مجموعة من الأفراد يعملون وينفقون ويستهلكون كغيرهم من الأفراد ( موظفين ومتعهدون ...الخ )، فالدولة لا يمكن أن تكون مستهلك، لان الدولة ما هي إلا عبارة عن شخصية حكمية لا تستهلك ولا تنفق، وإنما موظفو الدولة ومجهزو ومقاولو الدولة هم الذين يستهلكون وينفقون بواسطة المبالغ التي تدفعها لهم الدولة، والتي حصلت عليها باقتطاعها من دخول وثروة الأفراد عن طريق الأساليب المالية ( الضريبة والرسم ... الخ ).

فالإنفاق العام لا يستهلك، كما قال الكلاسيك، وإنما تقوم الدولة بإعادة توزيعه إلى الأفراد عن طريق دفع الرواتب إلى الموظفين، والاجور إلى العمال أو دفع ثمن السلع المختلفة المقدمة من قبل المجهزين، فالمبالغ المقتطعة من دخل وثروة الافراد، تعيد الدولة توزيعها إلى الافراد ثانية عن طريق الإنفاق العام، ولكن لا يوجد علاقة شخصية ومباشرة بين الذي يدفع والذي يستلم، فالدولة عبارة عن مضخة تمتص جزء من الدخل القومي لتعيده ثانية إلى تيار الدخل القومي عن طريق الإنفاق العام.

أما فيما يتعلق بتفسير عدم اعتبار الدولة مستهلك لمجموع المبالغ التي اقتطعت من دخل وثروة الأفراد، لأنها ستعاد إلى تيار الدخل القومي بشكل إنفاق عام، ومع ذلك فان علماء المال القدامى يرون ان الإنفاق العام هذا يؤدي

[1] زين العابدين ناصر، مبادئ علم المالية العامة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2001، ص39

[2] – محمد حلمي مراد، مرجع سبق ذكره، 2002، ص 21

إلى خسارة مادية ناتجة عن الفرق بين تدخل الدولة غير المنتج والعمل الخاص المنتج، وهذا يفسر أن جزء من الإنفاق العام المستخدم من قبل الدولة سيخفض ويبدو أن الوهم الذي وقع فيه هؤلاء الكلاسيك في اعتبار ( الدولة مستهلك ) يمكن في تحديد ( ماهية الإنتاجية )، فاذا اقتصر استخدام هذا اللفظ على انتاج السلع المادية، فان كثيرا من النشاط الحكومي يبدو ولاشك اقل انتاجية من كثير من أوجه النشاط الفردي، اذ أن النسبة الغالبة من النشاط الحكومي تمثل في توليد خدمات غير مادية كالأمن الداخلي والدفاع الخارجي والقضاء والتربية والتعليم والرعاية... الخ.

وواضح ان الاقتصاد الحديث، لا يقرن صفة الإنتاجية بالمادية، فجميع أوجه النشاط التي تبذل لإشباع حاجات المجتمع المادية وغير المادية إنما تعتبر منتجة، فالمدرس أو المحامي أو الطبيب لا يقل إنتاجه عن البناء أو النجار أو الصانع، فالإنتاج ليس توليدا للسلع فقط، انما هو توليد منفعة سواء كان ذلك بإنتاج السلع والخدمات مادية كانت أو غير مادية

كما ان الحكم على أوجه النشاط الحكومي بأنها غير منتجة، لا لشيء سوى انها لا تدر للفرد نفعا ماديا مباشرا يكون بعيدا عن الصواب، فالعبرة ليست بما يصيب الفرد من نفع مادي مباشر، إنما العبرة دائما عما يحققه النشاط الحكومي من منافع اجتماعية مباشرة، وفضلا عما تقدم يمكن القول ان المدرسة التقليدية كانت تصف الإنفاق العام بأنه استهلاك للثروة يرجع أيضا إلى تخوف هذه المدرسة من ان الازدياد في الإنفاق العام قد يؤدي بدوره إلى زيادة الاستقطاعات الضريبية من دخل وثروة الأفراد، ولربما إلى إحداث تغيرات في بقية النظام المالي للدولة، والتي قد تلحق الضرر في الطبقة البرجوازية.

**المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي سياسة اقتصادية.**

لم يختلف علماء المالية في إعطاء تعريف ومفهوم للنفقة العامة، إذ نجد أغلبهم اتفقوا على أن النفقة العامة عبارة عن مبالغ نقدية تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة[1]، ويستخلص من هذا التعريف أن عناصر النفقة العامة ثلاثة: استعمال مبلغ نقدي وهذه النقود تكون داخلة في الذمة المالية للدولة، وان يكون الغرض من استعمالها سد حاجة عامة وهذه العناصر الثلاثة تمثل صفا ا المميزة وأركا ا، ولتحديد المفهوم الصحيح نناقش عناصرها الثلاثة بنوع من التفصيل في الآتي:

1-**النفقة العامة مبلغ نقدي**: تتخذ النفقة العامة عادة طابعا نقديا، يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئا ا العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات تحتاجها للقيام بنشاطها، كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والإنفاق على الجيش وقوات الأمن والإنفاق على الخدمات والمرافق والأشغال العامة، والإنفاق على خدمة الدين العام بما يتطلبه من سداد الإقساط والفوائد[2].

وبذلك لا يعد من قبيل النفقة العامة، التجاء الدولة بما لها من سلطات إلى الحصول على ما تحتاجه من موارد إنتاجية بغير مقابل كما في حالات السخرة أو الاستيلاء بغير تعويض، أو سداد جزء من المقابل المستحق للغير نقدا، والآخر عينا في صورة خدمات تقدمها الدولة دون مقابل أو بمقابل رمزي ( الإعفاء من سداد قيمة إيجار المساكن أو نفقات العلاج والتعليم وأجور المواصلات أو تخفيض قيمتها بالنسبة لبعض موظفي الدولة )، وقد تضاءلت هذه الحالات

[1] عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 38

[2] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص27

في ظل الدولة الحديثة ولم يعد لهذه الوسائل مجال للتطبيق في الوقت الحالي، لأنها ا تتنافى والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان[1] ، بحيث أصبح قيام الدولة بدفع مقابل نقدي للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات يشكل عنصر أساسيا من عناصر النفقة العامة ، وقد ترتب على ذلك ان ازداد حجم الإنفاق العام، وبالتالي حجم الضرائب وغيرها، إلا أن ذلك لا يفرض بالضرورة زيادة في عبء هذه التكاليف ، وإنما قد يجري تخفيضه وتوزيعه بصورة أفضل.

ومن مزايا استخدام النقود في الإنفاق انه يسهل من عمل النظام المالي، حيث انه يركز على مبدأ الرقابة على الإنفاق العام، تأمينا لأفضلية استخدامها وفقا للقواعد التي تحقق المصلحة العامة، ولا تتحقق بسهولة هذه الاعتبارات لو جرى الإنفاق بشكل عيني، فضلا عن ان الإنفاق العيني يثير كثيرا من المشكلات الادارية والتنظيمية ويتسم بعدم الدقة، حيث قد تحابي الإدارة بعض الأفراد فتمنحهم مزايا عينية، ضمن عيوب الإنفاق العيني هو الإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد أمام فرص الاستفادة من الإنفاق العام وتحمل الأعباء التي تفرضها.

2-**صدور النفقة العامة من الدولة أو إحدى هيئاتها:** يشترط في النفقة العامة كي تكون عامة ان تصدر من الدولة أو إحدى هيئا ا وقد أثارت هذه النقطة نقاش كبير في الفكر المالي[2] ، و ذا المفهوم فإنها ا تشمل نفقات الهيئات المحلية والهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة ونفقات المشروعات العامة، حتى ولو خضعت إدارة هذه المشروعات لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح، حيث لا يحجب ذلك صفتها العامة، وبناء على ذلك تعتبر نفقة عامة تلك النفقات التي تنفذها الدولة بصفتها السيادية، إضافة إلى نفقا ا في المجال الاقتصادي، وبالعكس فان النفقة التي يقوم ا الأفراد أو المشروعات الخاصة لا تعتبر نفقة عامة، حتى ولو كان المقصود ا تحقيق نفع عام فإذا تبرع شخص ما بمبالغ لبناء مستشفى أو مدرسة مثلا، فلا يعتبر ذلك نفقة عامة، وإنما يدخل ضمن إطار الإنفاق الخاص.

3-**يقصد بالنفقة العامة تحقيق نفع عام:** هو أن تستخدم لسداد منفعة عامة، لأن الإنفاق العام يهدف أساسا إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام[3]، وذا المعنى لا تعتبر نفقات عامة تلك التي لا تشبع حاجة عامة، ولا تحقق نفعا عاما للأفراد، ويمكن تبرير ذلك في انه لما كان الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة (الضرائب وغيرها) فإنهم يتساوون في الانتفاع بالإنفاق العام للدولة في جميع الوجوه، أي أن النفقة سدادا لحاجة عامة وليست لمصلحة خاصة.

**المطلب الثالث: ضوابط سياسة الإنفاق العام**

تحكم سياسة الإنفاق العام عدة قواعد (ضوابط) يجب مراعاتها، وقد صنف الكتاب هذه الضوابط إلى ثلاثة هي كالتالي:

**أولا: قاعدة المنفعة:** يقصد بقاعدة المنفعة، أن يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، لذا لا يجوز للدولة أن تنفق في الأمور التي لا يرجى منها نفعا، ولا تقتصر فكرة المنفعة المتأتية من إنفاق الدولة على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منها، بل تشمل كل ما يمكن ان تدره الأموال المنفقة على العاطلين عن العمل في صورة إعانات من منافع، كذلك الحال بالنسبة للأموال المنفقة على زيادة وتحسين نوعية الإنتاج.

---

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999، ص 39

[2] محمد خالد المهايني، المالية العامة، المالية العامة، الطبعة الثانية، مطبعة الداودي، دمشق،2006، ص 73.

[3] عصام بشور، المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1997، ص 16.

ويتحقق مبدأ المنفعة العامة إذا توجه الإنفاق نحو إشباع الحاجات العامة[1] ، إذ تكتسب الحاجات العامة عموميتها إذا كان إشباعها يحقق منفعة جماعية، وتؤدي هذه القاعدة بالدولة إلى المفاضلة بين المشروعات التي يحتاجها المجتمع على أساس ما تحققه من منفعة جماعية، وتقرر الإنفاق في ضوء ذلك، كما أن على الدولة أن توازن بين المنافع، فلا يقتصر إنفاقها على إشباع حاجة عامة واحدة و مل الحاجات الأخرى، و انما عليها أن توازن بين مختلف الحاجات لتتمكن من تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، إضافة إلى ذلك عليها أن تراعي توزيع النفقات حسب حاجات النواحي والأقاليم المختلفة، وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية، ومن أولى واجبات المخطط هي الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة، حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة، وأي المشروعات واجبة التنفيذ أولا، فيوازن بين كلفة المشروعات، والمدة التي يستغرقها التنفيذ، وعدد وكفاءة جهاز التشغيل من عمال وغيرهم، والعائد من المشروع والنتائج التي تسحب أثارها على مستوى النشاط الاقتصادي.

**ثانيا: قاعدة الاقتصاد:** تعني هذه القاعدة تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل كلفة ممكنة، أو بعبارة أخرى تحقيق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة[2] ، حيث تتضمن تجنب التبذير في الإنفاق العام، لان مبرر النفقة هو بما يحققه من منفعة اجتماعية، ولا تقوم المنفعة عن طريق إنفاق تبذيري، كزيادة عدد الموظفين بشكل يفوق الحاجة لهم، أو إجراء تنقلات غير ضرورية بينهم لغير دافع المصلحة العامة والإنفاق الزائد على المظاهر في الدوائر الحكومية، ويحتاج تجنب التبذير في الإنفاق العام إلى تعاون وتضافر جهود مختلفة ورقابة الرأي العام، للكشف عن ذلك إلى جانب الرقابة الادارية والبرلمانية على أن ذلك لا يعني التقتير، لان التقتير في الإنفاق العام الذي يؤدي إلى تحقيق منفعة اجتماعية كبيرة غير صحيح، بينما الاقتصاد يعني إنفاق المبالغ اللازمة على العناصر الأساسية والجوهرية في الموضوع، فالإنفاق على مشروع اقتصادي ضروري يجب تقديم ما يلزمه من أموال، لكن الكماليات والزخارف داخله ليست ضرورية وبالتالي يمكن تجنبها[3] .

**ثالثا: قاعدة الترخيص:** تعني هذه القاعدة أن النفقة تصرف من قبل هيئة عامة بأموال عامة ، ولهذا ينبغي أن تحصل هذه الهيئة العامة على إذن من السلطة المختصة، ذلك لان الإنفاق على إشباع الحاجة العامة التي تحقق المنفعة لا يتم إلا بقانون، ولا يهم بعد ذلك ان تقوم السلطة المختصة بتقرير الإنفاق العام هي أو البرلمان في النطاق المركزي، أو الهيئات العامة فيما يخص اختصاصها الزمني والمكاني، كما أن ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة هي قاعدة الترخيص، لأنها إما أن تخضع للبرلمان في النطاق المركزي، وإما لإذن الهيئات المحلية المختصة إذا دخلت ضمن اختصاصها ولا تخضع النفقات الخاصة لمثل هذه الإجراءات.

وتظهر أهمية هذه القاعدة أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين وهما: قاعدة المنفعة، وقاعدة الاقتصاد، والتأكد من استمرار تحققهما من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، وهو ما يتمثل في احترام الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام، بواسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها

[1] عادل العلي، مرجع سبق ذكره2009، ص 44.

[2] عادل العلي، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 44.

[3] محمد عبد الله العربي، نفقات الدولة، الكتاب الأول، القاهرة، 1984، ص 55-60.

(الرقابة الإدارية عن طريق السلطة التنفيذية، الرقابة الخارجية عن طريق دواوين المحاسبة والمالية، والرقابة البرلمانية التي تقوم ا السلطة التشريعية)[1].

[1] عادل العلي، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 45.

**المبحث الثاني: تزايد الإنفاق العام.**

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين، هي ظاهرة تزايد الإنفاق العام مع زيادة الدخل الوطني، وتعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية) ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي (دول متقدمة، ودول نامية).

وأول من لاحظ هذه الظاهرة، أي ظاهرة زيادة في الإنفاق العام هو الاقتصاد الألماني فاجنر في سنة 1893، ولهذا يطلق على هذه الظاهرة بقانون فاجنر، ويسمى هذا القانون بـ (قانون الزيادة المستمرة للنشاط العام وبصورة خاصة نشاط الدولة).

ويجب الإشارة إلى أن الأرقام المتزايدة للنفقات العامة ولعدة سنوات، قد لا تعكس الزيادة الحقيقية في النفقات، أي انه قد يكون الازدياد الفعلي للنفقات العامة أقل مما توضحه عنه الأرقام، وهذا يعني أن هناك عوامل عديدة قد تضيف على الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام زيادات جديدة تؤدي إلى تضخيم الظاهرة، لذلك فانه من اجل الوقوف على حقيقة الزيادة في هذه الأرقام لابد من أن نفرق بين الأسباب الظاهرية التي أدت إلى تضخم هذه النفقات وزيادات غير الحقيقية وتلك التي أدت إلى زياد ا زيادة حقيقية.

**المطلب الأول: الأسباب الظاهرة لزيادة الإنفاق العام**

المقصود بالأسباب الظاهرية لازدياد الإنفاق العام، تلك التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق العام عدديا دون أن يقابله زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين مستواها[1]، أي تلك الزيادة التي لا يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة التي، ويعزى معظم هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية من شأنها أن تزيد من حجم الإنفاق العام دون أن يؤدي إلى زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة، ويمكن تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة هذه الظاهرة فيما يأتي:

**أولا : انخفاض قيمة النقود:** أصبح الانخفاض في قيمة النقود مظهرا من مظاهر الحياة الاقتصادية منذ الخروج عن قاعدة الذهب، ومن ثم لم تفلت أي دولة من الدول منه، مما حدا بالبعض إلى القول أن التضخم ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية[2] ، ويقصد بانخفاض قيمة النقود هبوط القوة الشرائية للوحدة النقدية والذي يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[3] ، أي يجب أن يدفع عدد اكبر من الوحدات النقدية من اجل الحصول على نفس السلعة أو الخدمة، التي كان بالإمكان الحصول عليها في السابق بعدد اقل من الوحدات النقدية، ويشير الانخفاض في قيمة النقود إلى أن الزيادة في الإنفاق العام تكون ظاهرية في جزء منها، وان هذا الجزء يتوقف على مدى هذا الانخفاض، وهذا يعني أن الزيادة في الإنفاق العام قد تعزى إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي وزعتها هذه النفقات.

**ثانيا: التغيير في أساليب الحسابات الحكومية:** قد ترجع الزيادة في الإنفاق العام إلى الاختلاف في الفن المالي، وإلى اختلاف طرق قيد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة، الأخذ بفكرة الميزانية الصافية أو الإجمالية، وتقوم فكرة الميزانية الصافية على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، ومؤدى ذلك أن يسمح لبعض

[1] - مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3] – محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 104

الهيئات والمؤسسات العامة مثلا أن تجري مقاصة بين إيرادا ا ونفقا ا؛ بحيث تكون لها سلطة طرح نفقا ا من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، وبالتالي فإنه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات، وفكرة الميزانية الصافية كانت تتبع في الماضي، أما فكرة الميزانية الإجمالية فهي تقوم على أن كل النفقات التي تنفقها المرافق والهيئات العامة تظهر في ميزانية الدولة التي تضم كافة النفقات والإيرادات العامة، وعليه فإن الأخذ بمبدأ الميزانية الإجمالية في سنة معينة، حيث تظهر كافة النفقات الحكومية للدولة إلى وجود قدر من الزيادة فيحجم الإنفاق العام في هذه السنة مقارنة بالسنة السابقة[1] ، وتعتبر هذه الزيادة زيادة ظاهرية بسبب تغيير القواعد المحاسبية للميزانية لا زيادة حقيقية في الإنفاق العام.

**ثالثا: توسع مساحة إقليم الدولة أو زيادة عدد سكانها:** إن زيادة المساحة العامة للدولة وكذلك الانفجار السكاني يؤثر بشكل مباشر على معدل نصيب الفرد من الخدمات[2]، فزيادة عدد السكان واتساع مساحة الإقليم التي تبسط الدولة عليه سلطتها الحكومية إلى زيادة في الإنفاق الحكومي، فزيادة عدد أفراد المجتمع معناه إضافة أعباء جديدة على الدولة، إذ عليها واجب توفير الأمن العام والعدالة وبناء المستشفيات والمدارس وما إلى ذلك من الحاجات العامة التي يحتاجها المجتمع.

فزيادة الإنفاق العام نتيجة لزيادة عدد السكان أو زيادة مساحة الإقليم أو كلاهما لا تعد بمجموعها زيادة ظاهرية، وذلك لأنها حصلت نتيجة لزيادة عدد السكان أو زيادة مساحة الإقليم أو كلاهما، وكذلك لا تعد زيادة حقيقية لأنها لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة رغم زيادة حجم الإنفاق مثل ذلك: الزيادة التي حققتها أرقام الميزانية العامة للجمهورية العربية المتحدة بعد وحدة مصر وسوريا فقد كانت في حقيقتها تجميع لميزانية كل من البلدين قبل وحد ما.

**المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام**

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم الإنفاق العام زيادة المنفعة الحقيقية للمجتمع والناشئة عن هذه النفقات أو زيادة نصيب متوسط الفرد الواحد من الخدمات العامة، وتشير الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام إلى زيادة تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيرها من جوانب الحياة، وللزيادة الحقيقية أسباب متعددة اجتماعية واقتصادية وسياسية ومالية وهي كالتالي:

**أولا– الأسباب الاجتماعية:** أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات الحكومية المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء ...الخ، ويرجع ذلك إلى أن متطلبات وحاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم[3] ، كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يتطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على

[1] عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 104

[3] عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

الكسب، وقد نتج عن منح الدولة لهذه الإعانات وتقديم للعديد من الخدمات الاجتماعية إلى زيادة الإنفاق العام وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

**ثانيا– الأسباب الاقتصادية وأهمها:**

**أ–زيادة الدخل القومي:** من الطبيعي أن تؤدي زيادة الدخل القومي إلى ازدياد موارد الدولة[1]، حيث تساعد الزيادة في معدلات الدخل القومي على زيادة الإنفاق العام حيث أن زيادة العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج والتي من مجموعها يتكون الدخل القومي تمكن الدولة من أن تحصل على نسبة معينة من هذه العوائد (الدخول) عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها لتتمكن الدولة من خلالها من مقابلة نفقا ا المتزايدة أي أن هناك علاقة طردية بين الدخل القومي والإنفاق العام.

**ب–انتشار المشروعات العامة:** دف الدولة من تأسيس المشروعات إما للحصول على موارد للخزينة العامة وإما للتعجيل بعملية التنمية أو تطويق الاحتكار وتوجه النشاط الاقتصادي[2] ، وأصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يتزايد في معظم الدول سواء كان عن طريق توسع المشروعات القائمة أو من خلال إنشاء مشروعات جديدة لأسباب متعددة منها المساهمة في زيادة المعروض من السلع والخدمات الضرورية للمجتمع والتي يحتكر القطاع الخاص إنتاجها، أو التي لا يرغب في إنتاجها بسبب عدم تحقيقها للأرباح، أو بسبب أن إنتاجها يحتاج إلى موارد مالية كبيرة بتعذر على القطاع الخاص توفيرها، وعلى اثر ذلك تتزايد الإنفاق العام.

**جـ– دعم الدولة للمنتجين والمصدرين المحليين:** من بين أسباب زيادة الإنفاق العام تقديم الدولة إعانات اقتصادية للمؤسسات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المؤسسات الأجنبية في الأسواق الدولية، كما تقدم إعانات للإنتاج لتتمكن المؤسسات الوطنية من الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية[3].

**د– حدوث الدورات الاقتصادية:** تعمل الدولة على زيادة إنفاقها العام في فترتي الكساد والازدهار، ففي فترة الكساد عليها أن تعمل جاهدة على زيادة الطلب الفعال من خلال تشغيل اكبر عدد ممكن من القوى العاملة في المشاريع الخدمية والإنتاجية مقابل أجور معينة توزع على هؤلاء العاملين الذين سيقومون بإنفاقها على السلع والخدمات لإشباع حاجا م منها، والذي يعني زيادة الطلب الفعال ومع استمرار زيادة الاستخدام ثم زيادة الدخول الموزعة لاسيما من ذوي الدخول المحدودة الذين يتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يترتب عليه زيادة أكثر في الطلب الفعال مما يؤدي إلى امتصاص المعروض من السلع والخدمات في الأسواق من ناحية، وإلى تحفيز المشاريع على التوسع في إنتاجها من ناحية أخرى، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي أما فترة الازدهار فان قيام الدولة بإنشاء المشاريع وتوسيع القائم منها يرافقها تطبيق سياسات مالية ونقدية (كزيادة الضرائب والتوسع في القروض العامة) للحد من ارتفاع معدلات التضخم التي تساير عملية زيادة الإنفاق الحكومي.

**ثالثا– الأسباب السياسية:** يتأثر الإنفاق العام بطبيعة الحكم السائد وأفكاره السياسية التي يعتنقها، فالحكم الذي يتحدد بحدود إقليمية تكون إنفاقاته اقل من الحكم الذي يتعدى حدود إقليمية إلى رحاب القومية الواسعة، ويساهم في مساعدة

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[3] محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 104.

الأقطار الشقيقة النامية، كما أن الدولة التي تحمل رسالة إنسانية وتساهم في حركات التحرر تكون نفقاتها العامة أوسع مقارنة بغيرها من الدول التي لا تتبنى هذه المواقف.

كما أن انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية، والاهتمام بالفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها إضافة إلى أن نظام تعدد الأحزاب السياسية قد يدفع الدولة إلى زيادة المشروعات الاجتماعية لكسب رضا الناخبين الذي ترتب عليه زيادة في الإنفاق العام كذلك فان للتعاون الدولي ومساهمة الدولة في المنظمات الدولية والإقليمية واتساع رقعة التمثيل الخارجي تكلف الميزانية الكثير من النفقات.

**رابعا– الأسباب الإدارية:** نتج عن توسع الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية زيادة عدد المؤسسات والمرافق العامة، ثم زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تسييرها ومن ثم زيادة الإنفاق العام، غير أن زيادة عدد الموظفين عن الحد الذي تحتاج إليه الإدارات وسوء التنظيم الإداري وانعدام التعاون والتنسيق في العمل بين الإدارات إضافة إلى الروتين المعقد تساهم كثيرا في زيادة الإنفاق العام.

**خامسا– الأسباب المالية:** تميز العصر الحديث بسهولة الاقتراض، حيث لم يتحدد القرض العام بمفهومه السابق من انه مصدرا غير اعتياديا تلجأ إليه الدولة في الظروف غير الطبيعية، لزيادة إيرادا ا العامة، وقد تفرض على الدولة المقترضة شروطا غير ميسرة من قبل المؤسسات المقرضة، مما يؤدي إلى زيادة عبء خدمة الدين (سداد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه) نتيجة لهذا الاقتراض.

وقد تضاءلت هذه القيود، نتيجة للجوء الدولة إلى إصدار سندات ذات آجال وفئات مختلفة وتشجع الأفراد على شرائها من خلال المزايا التي ترافق عملية طرح السندات، كالإعفاء من الفوائد والضرائب وغيرها من المحفزات، وقد تلجأ الدولة إلى القرض الإجباري في حالة أصبح القرض الاختياري لا يلبي احتياجا ا من الأموال اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة، كما أن اللجوء إلى القرض العام أدى إلى زيادة خدمة الدين ومن بعد إلى زيادة الإنفاق العام، كما أن وجود فائض في الإيرادات العامة أو مال احتياطي غير مخصص قد يغري الدولة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية مما يزيد من الإنفاق العام.

**سادسا– الأسباب القانونية:** إن تطور المبادئ القانونية وتقرير مسؤولية الدولة أمام القضاء نتيجة لما يلحق الأفراد من أضرار من قبل دوائر الدولة وموظفيها، سواء أكان بتعمد أو نتيجة خطأ أو إهمال، أو نتيجة القيام بمشروع مثل إنشاء جسر تسبب في تصدع جدران الدور القريبة من قواعده الجانبية نتيجة لدق ركائزه، بل حتى لو اقتضت المصلحة العامة بتملك بعض الأراضي والدور للصالح العام، فعلى الدولة تعويض أصحا ا بما يناسب القيمة وقت الحيازة، وغالبا ما تكون الدولة كريمة في التقدير لتشجيع أصحاب هذه الأراضي والدور على الانتقال إلى أماكن جديدة وإنشاء دور حديثة لهم إضافة إلى بعض التعويضات التي تغريهم بالانتقال إلى هذه الدور كل ذلك يساهم في زيادة الإنفاق العام.

**المطلب الثالث: العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام**

لم تكتفي النظرية المالية التقليدية بالربط بين الدخل القومي وبين حجم الإنفاق العام، وإنما سارت إلى ابعد من ذلك، عندما حدد بعض كتاب ا نسبة الإنفاق العام من الدخل القومي فاقترح بعضهم أن تكون النسبة 15% وحددها آخرون بـ 16% وان الحد الأقصى لنسبة الإنفاق العام من الدخل القومي والتي يجب أن لا تتعداه هي 25%، وان السبب الذي جعل النظرية المالية التقليدية تحدد هذه النسبة الضئيلة من الدخل القومي للإنفاق العام، هي لأنها افترضت أن الإنفاق العام ذو طبيعة استهلاكية وبالتالي يجب أن تحدده في أضيق الحدود وعند افتراضها لحيادية الإنفاق العام لم ترى حاجة للبحث في أنواعها وأثارها المختلفة، لذا عمل التقليديون على تحديد الحجم الكلي للإنفاق العام وأهملوا حجمه ونوعه وحجم كل نوع، ومع أن هناك صلة قائمة بين حجم الإنفاق العام والدخل القومي إلا أن هذه مل طبيعة الإنفاق العام وكيف أن مقداره يختلف باختلاف كل من الغرض منها وباختلاف أثارها والظروف الاجتماعية والاقتصادية في الدول، فمثلا الإنفاق العام على مشاريع التنمية الاقتصادية ينبغي أن يكون كبيرا في حين أن الإنفاق على نشاطات أخرى اقل أهمية يفترض أن يكون صغيرا، ولهذا فان المسألة تختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد عدة عوامل تحدد حجم الإنفاق العام وهذه العوامل تتمثل في دور الدولة والإيرادات العامة وحالة النشاط الاقتصادي.

**أولا– دور الدولة:** لقد تم التطرق من قبل إلى أن الدولة تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الإنفاق عليها، وان الحاجات العامة تنمو باستمرار مع توسع وظائف الدولة، ولهذا فان دور الدولة يعد عاملا محددا لمقدار الإنفاق العام، حيث أن الإنفاق لا يتقرر إلا عند إشباع حاجة عامة، أي عند تدخل الدولة، ومن ثم فكلما كان دور الدولة كبيرا كلما كان حجم الإنفاق كبيرا أيضا والعكس صحيح.

لذلك يلاحظ أن حجم الإنفاق العام كان صغيرا خلال فترة الدولة الحارسة، واتسع أكثر حجم الإنفاق العام في فترة الدولة المتدخلة والدولة المنتجة، فلم يكن الإنفاق العام مهما في ظل المفهوم التقليدي لدور الدولة، ذلك لان النشاط الاقتصادي المربح كان من اختصاص القطاع الخاص أما الدولة فتقوم بحراسة المجتمع من الاعتداء الخارجي وتوفير الأمن الداخلي والقضاء، إضافة إلى بعض المشاريع العامة التي لا يقترب منها القطاع الخاص، مثل شق الطرق العامة وإقامة الجسور والسدود وبناء المستشفيات والمدارس وما في حكمها.

أما في فترة الدولة المتدخلة والدولة المنتجة فان حجم الإنفاق العام اخذ بالزيادة مع اتساع دور الدولة في هذه الفترة، وقد اشتركت عدة عوامل في زيادة تدخل الدولة ثم زيادة نفقا ا العامة، فتدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية من اجل إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الأولى، ولمعالجة الأزمة الاقتصادية في عام 1929، عن طريق التوسع في الاستخدام وزيادة الدخول الموزعة لزيادة الطلب الفعال وتدخلت الدولة في الحياة الاجتماعية لمكافحة البطالة والجهل والمرض من خلال التوسع في إقامة المشاريع العامة كبناء المدارس والمستشفيات، وكذلك تدخلت الدول في الحياة السياسية عن طريق انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية والعلاقات الخارجية ونمو مسؤولية الدولة إضافة إلى تحول الدول إلى الاشتراكية وما يرافقها من زيادة في حجم الإنفاق العام نتيجة لاتساع النشاط العام.

**ثانيا– حالة النشاط الاقتصادي:** تعد حالة النشاط الاقتصادي محددا مهما لحجم الإنفاق العام، فإذا كانت حالة الاقتصاد تعاني من ظاهرة الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار (ارتفاع معدلات التضخم)، فان العلاج لذلك يقتضي تخفيض حجم الإنفاق العام إلا أن تخفيضه يؤدي إلى تقليل الطلب الفعال على السلع والخدمات، وهذا يعني أن الإنفاق العام يعد أحد مكونات الطلب الكلي الفعال.

وإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة الركود أي أن العرض الكلي من السلع والخدمات يفوق كثيرا الطلب الكلي عليها، فان علاج ذلك يكون في زيادة حجم الإنفاق العام، لأن زيادته تؤدي إلى زيادة الدخول الموزعة والذي يقود إلى زيادة الطلب الكلي الفعال لمقابلة الزيادة في المعروض من السلع والخدمات.

**ثالثا– الإيرادات العامة:** يتأثر حجم الإنفاق العام والزيادة فيه بمقدار الإيرادات العامة ونسبة الزيادة فيها، إذ انهلا يمكن للدولة أن تنفق أمولا تفوق الأموال التي تحصل عليها وذلك لأن سلطا ا في الحصول على الإيرادات العامة محدودة.

وقد تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور المالية العامة ففي فترة الدولة الحارسة نجد أن الدولة لا تلجأ إلى تحصيل الإيرادات من الأفراد إلا لغرض تمويل نفقا ا وان هذه الإيرادات التي تم تجميعها يجب أن لا تزيد عما يلزم لتمويل الإنفاق العام، أي يجب أن تكون الميزانية العامة متوازنة بمعنى أن تغطي الإنفاق العام عن طريق الإيرادات العادية، أي عدم الالتجاء إلى القروض العامة، وهذا يترتب عليه أن يتم إقرار الإنفاق العام في الميزانية قبل الإيرادات العامة حتى لا يتحقق فائض في الإيرادات الذي كان من الممكن للقطاع الخاص الاستفادة منه، غير أن هذا الوضع كان مقبولا في ظل المفهوم التقليدي لدور الدولة إلا أن الأحداث التي وقعت في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأزمة 1929 أوضحت عدم إمكانية الاستمرار في تطبيق مفهوم المالية العامة الذي جاءت به المدرسة التقليدية والذي يقضي بوجوب تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة وعلى اثر ذلك توسع الإنفاق العام من ناحية، وتم اللجوء إلى القروض العامة لتمويل بعض النفقات من ناحية أخرى، وأصبح توازن الميزانية ليس أمرا مهما بقدر أهمية التوازن الاقتصادي.

**خلاصة الفصل:**

خصص هذا الفصل لاستعراض نظري لسياسة الإنفاق العام حيث خلصنا إلى ما يلي:

- ✓ تطور مفهوم سياسة الإنفاق العام مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة، وهذا ما يعكس دور الدولة الاقتصادي وأهمية سياسة الإنفاق العام كسياسة اقتصادية فعالة في النشاط الاقتصادي.
- ✓ عند بحثنا عن تعريف للنفقة العامة اتضح لنا عدم اختلاف علماء المالية في إعطاء تعريف ومفهوم للنفقة العامة، إذ نجد أغلبهم اتفقوا على أن النفقة العامة عبارة عن مبالغ نقدية تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة.
- ✓ تحكم سياسة الإنفاق العام عدة ضوابط لا بد من مراعاتها وهي قاعدة المنفعة وقاعدة الاقتصاد وقاعدة الترخيص.
- ✓ تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق من الظواهر العامة في جميع الدول، مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية)، ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي (دول متقدمة، ودول نامية)، وقد أرجع الاقتصاديون وصناع القرار هذه الزيادة إلى أسباب حقيقية وظاهرية.

# الفصل الأول:

# اثر تغيرات أسعار البترول على الانفاق الحكومي الجزائري.

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في الاقتصاد الجزائري لاعتماده بشكل رئيسي على الموارد المالية المتأتية من تصدير البترول، وباعتبار هذا القطاع تحت سيطرة الدولة، أعطى مبررا للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، من خلال المكانة المتميزة لسياسة الموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري، كون أن تمويل الإنفاق الحكومي يعتمد بصورة كبيرة على حواصل الجباية البترولية المعتمدة أساسا على تطورات أسعار البترول في السوق البترولية العالمية التي تتسم بالتذبذب المستمر.

الأمر الذي أفضى إلى حالة من عدم الاستقرار في الموازنة العامة للدولة، حيث أن النفقات الحكومية كانت تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التغير في الإيرادات، إذ أن الزيادة في النفقات الحكومية كانت المدفوعة بارتفاع الإيرادات النفطية يصعب إلغاؤها بعد انخفاض أسعار النفط ونقص الإيرادات المالية، ونتيجة لأن الإنفاق العام هو المحرك الأساسي للنشاط لاقتصادي في الجزائر الأمر الذي يجعل اقتصادها عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط.

وانطلاقا مما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل للتطرق إلى العناصر التالية:

- ✓ المبحث الأول: البترول في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ المبحث الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي الجزائري في ظل تغيرات أسعار البترول.

## المبحث الأول: البترول في الاقتصاد الجزائري.

يعتبر قطاع البترول العصب الأساسي للاقتصاد الجزائري شأنه في ذلك شأن جميع الدول المعتمدة على قطاع واحد، حيث ساهمت عائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة منذ استقلال الجزائر إلى الآن، وهذا ما يتجلى في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة وتوفير النقد الأجنبي، وما يتبع ذلك من إنفاق الدخل المتولد عنه على سلسلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه نحاول في هذا المبحث التعرف على مكانة قطاع البترول في الجزائر وإمكانيات الجزائر البترولية ومدى إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي.

### المطلب الأول: القطاع البترولي الجزائري.

تعتبر الجزائر من الدول التي يعتمد اقتصادها على إنتاج وتصدير البترول، فمنذ استقلالها عام 1962 احتلت عائدات قطاع البترول أهمية كبرى في تمويل مسير ا التنموية، مقارنة بالقطاعات الأخرى، الشيء الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهينة قطاع المحروقات الذي تتحكم فيه عوامل خارجية خاصة ما تعلق بتحديد الأسعار التي لم تعرف استقرار، والمتتبع لقطاع المحروقات في الجزائر يجد أنه مر بعدة مراحل منذ الاستقلال وهذا ما نحاول استعراضه في هذا المطلب.

من المعلوم أن البترول تواجد في الجزائر منذ القدم، غير أن أولى بدايات البحث والتنقيب عن البترول، ترجع إلى بداية القرن العشرين وبالتحديد في عام (1913)، حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وقالمة وعين الفكرون وسيدي عيش، ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف، وكان أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية وهو حقل (عجيلة ) وذلك في (25 جوان 1956)، ثم توالت الاكتشافات بعد ذلك مع تطور الصناعة النفطية في الجزائر.

وفي حقيقة الأمر أن استقلال الجزائر عام 1962 لم يكن سوى استقلالا سياسيا، كون أن قطاع المحروقات الممول الوحيد للتنمية والإنفاق في الجزائر كان لا يزال تحت هيمنة وتصرف المستعمر الفرنسي الذي كان يسير بقانون البترول الجزائري 1958، ولذلك كان أولى اهتمامات الجزائر بعد الاستقلال تدعيم الاستقلال السياسي واستكماله بالاستقلال الاقتصادي، وهذا لا يتحقق إلا بالسيطرة على الثروة البترولية، وكانت البداية بتأسيس شركة سوناطراك (SONATRACH )وذلك بتاريخ (31-12- 1963)، والتي تتولى القيام بجميع أنشطة التنقيب والتسويق[1] ، وقد باشرت الجزائر من خلال هذه الشركة سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات بدءا بالنقل ثم التنقيب والإنتاج لاحقا، وفي هذا الصدد فقد تم التوصل مع فرنسا إلي اتفاقيات في 5 (جويلية 1965)، التي على إثرها تم إنشاء الجمعية التعاونية (AS.coop ) والتي حازت من خلالها سوناطراك على 50% من الشركات الفرنسية في مجال البحث البترولي وتقيم الإنتاج المحصل[2] ، ثم شراء حقول بريتش بتروليوم ( BP ) وشركة (ESS.MOPILOIL ) في ( 42 أوت 1967)، وشركة شل (SHELL) في (ماي 1968)، وتأميم كل شركات التوزيع في (أوت 1967).

[1] كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص106.

[2] العمري علي، دارسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دارسة حالة الجزائر 1970-2006، مذكرة مقدمة لنيل 2 شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008، ص89.

أما على النقلة التي عرفتها الجزائر في سبيل السيطرة على ثروتها البترولية، تمثلت حين قامت الجزائر بتأميم الشركات البترولية الفرنسية في (24 فيفري 1971)، وهذا بعد رفض الشركات الفرنسية رفعها لسعر البترول الذي كان يعتمد على سعر البترول الليبي والمقدر آنذاك ب2.08 دولار للبرميل، لكن بناءا على قرار الأوبك تم تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري ب2.85% دولار للبرميل[1]، وقد تم أخذ 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج النفطي وبذلك فقد أرست الجزائر بعد قرار التأميم نظاما جديدا لاستغلال المحروقات، قام على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة، حيث تم حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد هو عقود الخدمات ، ولقد أثبتت النتائج المحققة المتواضعة جدا على طول الفترة بين (1971 - 1985) محدودية قانون 1971 وعجزه على رفع التحديات الجديدة التي واجهت القطاع بعد عمليات التأميم، حيث لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10%من مجموع مساحة المجال المنجمي، ولم تتحقق أعمال الاستكشاف سوي اكتشافات قليلة، ولم تكن كافية لتعويض ما يتم إنتاجه، مما جعل مستويات الاحتياطي تتراجع بشكل حاد، وهو الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التفكير في تغير ذلك القانون ، وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع[2] .

نتيجة للازمة البترولية لسنة (1986) التي عصفت بالاقتصاد الجزائري، سارعت الجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة والتي مس جانبا منها قطاع المحروقات من خلال صدور أول قانون للمحروقات ( قانون 14- 86 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986)[3] ، الذي تضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية، ثم صدر بعد ذلك في (30 نوفمبر 1991) قانونا آخر والذي أدخل تعديلات هامة على القانون السابق تضمن بعض التحسينات على نصه، ووسع مجال الشراكة لتشمل قطاع الغاز خاصة، وقد تم بموجب ذلك استقطاب عدد من الشركات العالمية مثل شركة( ANADARCO) و(AGIP) و(PTRO CANADA )[4] ، وتطبيقا لهذه السياسة القطاعية الجديدة، قامت الجزائر في الفترة (1987-2003 ) بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركة نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف، ونجحت في جذب عدد كبير من الشركات، حيث بلغ عددها في نفس الفترة أكثر من 50 شركة، قامت في المجموع بإنفاق مبلغ يزيد عن 2.5 مليار دولار في ميدان الاستكشاف وحده، وبفضل العقود الموقعة تحقق 56 اكتشافا نفطيا وغازيا، منها عدة حقول نفطية هامة، الأمر الذي أضاف إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحو 10 مليار برميل مكافئ بترول[5] .

---

[1] Marc Ecriment, "Indépendance politique et libération économique. 1985.p26

[2] Omar KHELIF. Dynamiques des marchès et - valorisatioon des hydrocarbures, (Alger: CREAD, 2005 p56.

[3] الجريدة الرسمية، السنة 25ن العدد 35 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986.

[4] هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997، ص.186.

[5] – بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى منظمة للتجارة، 2 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008، ص108.

وقد أثبت قانون 14- 86 نجاحه في جذب المستثمر الأجنبي، إلا أن تغير ظروف الاقتصاد الدولي وسرعة التطور التي ميزت قطاع المحروقات في العالم، جعلت الجزائر تفكر في قانون أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي فتم إقرار قانون 05- 07 المؤرخ في( 28 أفريل 2005 ) كثاني محطة للإصلاحات في قطاع المحروقات، وقد أحدث هذا القانون جدلا واسعا في الجزائر خاصة ما جاءت به المادة 48 منه التي نصت على إلغاء العمل بعقود الإنتاج واعتماد نظام تعاقد، حيث منحت الشركات الأجنبية الحق في امتلاك 70 % على الأقل من حقوق المساهمة في أي شراكة ولم تترك سوى خيار يتراوح 30 % على الأكثر و 20% على الأقل لشركة سوناطراك، شرط موافقة هذه الأخيرة في أجل لا يتجاوز مدة الشهر بعد المصادقة على مخطط التطوير الذي تقوم به الشركة المستكشفة، وهذا ما يعني ضمنيا وعمليا دفع شركة سوناطراك إلى الانسحاب وفسح المجال أمام الشركة الأجنبية لتملك كامل المشروع والاستحواذ على كامل إنتاج الحقل المستكشف، لكن نتيجة للانتقادات التي تعرض لها قانون 05-07 تم التعديل بالأمر 06- 10 الذي يعتبر كثالث محطة تشريعية لقطاع المحروقات منذ الاستقلال حيث جاء هذا القانون ليؤكد سيطرة الدولة على قطاع المحروقات وتحكمها فيه وبغرض الحفاظ على الثروات الوطنية وضمان حقوق الأجيال القادمة منها، وأهم ما نص عليه أن شركة سوناطراك مؤسسة وطنية شركة ذات أسهم وهي صاحبة الامتياز، حيث تستفيد من امتياز النقل والتعاقد، وتصبح سوناطراك مساهمة بقوة القانون في الشركة المكونة بينها وبين الشركات الأجنبية بنسبة لا تقل عن 51% مقابل 49% للشركة الأجنبية، وهذا ما أ ى الجدل الذي أحدثته المادة 48 من القانون السابق، كما فتح هذا الأمر الشراكة لتشمل حقول الغاز.

لكن مع حلول العقد الثاني من القرن الحالي تراجعت مردودية قطاع المحروقات وانخفض إنتاج البترول، حيث عجزت الجزائر حتى عن تلبية إنتاج الحصة التي تقررها منظمة الأوبك، لذلك اضطرت الحكومة إلى تعديل القانون 05-07 مرة أخرى عام 2013 سنة صدور قانون 13-01[1] من أجل إعطاء ديناميكية جديدة لقطاع المحروقات تعتمد على زيادة الاستثمارات الأجنبية من خلال منح مزيد من التسهيلات و التحفيزات في مجال التنقيب عن المحروقات واستغلالها، حيث جاء هذا القانون بتعديلات وتكميليات مست 58 مادة ،كما أضاف عشر مواد جديدة بالإضافة إلى تأكيده على الاستمرار بقاعدة 49/51.

**المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية في الجزائر.**

تعد الجزائر دولة ريعية بامتياز، حيث يعتمد اقتصادها اعتمادا شديدا على مداخيل قطاع المحروقات في إيرادات ميزانية الدولة، وساعدها في ذلك توفرها على إمكانات بترولية، نحاول في هذا المطلب التعرف عليها خاصة ما تعلق بحجم الاحتياطات البترولية المؤكدة، وحجم الإنتاج البترولي الجزائري، بالإضافة إلى حجم الصادرات البترولية.

**أولا- الاحتياطات البترولية للجزائر:** تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 15 عالميا والمرتبة 7عربيا من حيث حجم الاحتياطات البترولية المؤكدة التي تمتلكها لسنة 2015، إذ تساهم بما يقارب 1% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط، و1.71% من إجمالي الاحتياطي العربي، و 1.21% من إجمالي احتياط دول الأوبك[2] ، ولقد شهد مستوى احتياطي النفط المؤكد من السبعينات القرن الماضي بعض التطورات إلى أن استقر مستوى الاحتياطات عند

[1] الجريدة الرسمية، العدد 48 بتاريخ 30 جويلية 2006.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) (2016)، التقرير الإحصائي السنوي.

12.200 مليار برميل بدءا من سنة 2006 إلى غاية 2016، والجدول والشكل المواليين يوضحان تطورات احتياطي البترول المؤكد خلال فترة الدراسة

**جدول رقم 3-1: تطور احتياطي البترول المؤكد في الجزائر خلال الفترة (1990- 2020).**

**الوحدة:** مليار برميل

| السنة | احتياطي البترول المؤكد | السنة | احتياطي البترول المؤكد | السنة | احتياطي البترول المؤكد |
|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 9.200 | **2001** | 11.314 | **2012** | 12.200 |
| **1991** | 9.200 | **2002** | 11.314 | **2013** | 12.200 |
| **1992** | 9.200 | **2003** | 11.800 | **2014** | 12.200 |
| **1993** | 9.200 | **2004** | 11.350 | **2015** | 12.200 |
| **1994** | 9.979 | **2005** | 12.700 | **2016** | 12.200 |
| **1995** | 9.979 | **2006** | 12.200 | **2017** | 12.200 |
| **1996** | 10.800 | **2007** | 12.200 | **2018** | 12.200 |
| **1997** | 11.200 | **2008** | 12.200 | **2019** | 12.200 |
| **1998** | 11.314 | **2009** | 12.200 | **2020** | 12.200 |
| **1999** | 11.314 | **2010** | 12.200 | **2021** | -- |
| **2000** | 11.314 | **2011** | 12.200 | **2022** | -- |

**Source**: OPEC, Annuel Statistical Bulletin, www.opec.com

من خلال الجدول والشكل اعلاه يتبين أن حجم الاحتياطي من النفط في الجزائر قد عرف جمودا نسبيا خلال الفترة التي أعقبت تأميم لثرواتها النفطية إلى غاية منتصف الثمانينات، وهي الفترة التي تميزت باحتكار شركة سوناطراك شبه لكامل لنشاط الاستكشاف، حيث لم ينمو حجم الاحتياطات بعد سنة 2006، ويعزي هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطات إلى عاملين أساسين هما:

- عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف.
- انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة، أي في منطقة تم استكشاف أهدافها البترولية الكبيرة.

**ثانيا: إنتاج البترول الخام في الجزائر:** تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 16 عالميا والمرتبة 5 عربيا من حيث حجم الإنتاج النفطي لسنة 2015، حيث تساهم بنسبة 1.48% من حجم الإنتاج العالمي، وبنسبة 4.89 % من حجم الإنتاج العربي[1]، وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي:

[1] OPEC, Annual statistical Bulletin.2016.

**جدول رقم 3-2: تطور حجم إنتاج البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (1990 -2018).**

**الوحدة: ألف برميل يوميا.**

| السنة | إنتاج البترول | السنة | إنتاج البترول | السنة | إنتاج البترول | السنة | إنتاج البترول |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 783.5 | **1999** | 749.6 | **2008** | 1356.0 | **2017** | 1141.5 |
| **1991** | 803.0 | **2000** | 796.0 | **2009** | 1216.0 | **2018** | 1248.4 |
| **1992** | 756.5 | **2001** | 776.6 | **2010** | 1189.8 | **2019** | -- |
| **1993** | 747.7 | **2002** | 729.9 | **2011** | 1161.6 | **2020** | -- |
| **1994** | 752.5 | **2003** | 942.4 | **2012** | 1199.8 | **2021** | -- |
| **1995** | 752.5 | **2004** | 1311.4 | **2013** | 1202.6 | **2022** | -- |
| **1996** | 805.7 | **2005** | 1352.0 | **2014** | 1192.8 | | |
| **1997** | 846.1 | **2006** | 1368.8 | **2015** | 1157.1 | | |
| **1998** | 827.3 | **2007** | 1371.6 | **2016** | 1146.3 | | |

**Source**: OPEC, Annuel Statistical Bulletin, www.opec.com

مع بداية الألفية كان القطاع في حالة انتعاش ونرى زيادة مستمرة في الإنتاج، بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1371.6 ألف برميل يوميا، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة 2007، فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة خلالها، بسبب الجهود التي قامت ا الدولة، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات والامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء، فكان نتيجة هذا الإقبال الكبير للأجانب على الاستثمار داخل القطاع، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية، ليستمر الانخفاض ويرجع ذلك إلى ضعف عدد الآبار البترولية المستكشفة وضعف مردودية الآبار القديمة بالإضافة إلى تذبذب الأسعار وما يصاحبه من تخوف المستثمرين[1] ، حتى سنة 2012 بحيث سجل الإنتاج في هذه السنة تحسنا نوعا ما مقارنة بالسنوات الفارطة بلغ 1199,8 ألف برميل يوميا، وهذا في ظل تزايد الطلب عليه بسبب تزايد الطلب العالمي عليه، ليصل سنة 2013 إلى 1202,6 ألف برميل يوميا، نتيجة الاكتشافات الجديدة لآبار النفط في مناطق متعددة من الوطن بفضل الجهود الجبارة التي تبذلها سوناطراك في هذا المجال، ليشهد الإنتاج تراجعا آخر ابتداء من 2014 إلى غاية 2017 متأثرا بتراجع أسعار البترول في السوق العالمية.

**ثالثا: تطور حجم الصادرات البترولية في الجزائر** بعد تأميم المحروقات عكفت الجزائر على تصدير بترولها انطلاقا من كون الدور الذي تلعبه الصادرات البترولية في توفير العملة الصعبة نظرا لاستئثارها بما يقارب 97% من حجم الصادرات الجزائرية، فاتبعت سياسة التصدير المكثف والتي كان الهدف من ورائها زيادة العائدات البترولية من اجل تمويل مشاريع التنمية، والملاحظ من خلال تتبعنا لتطور حجم الصادرات البترولية في الجزائر أ ا عرفت تذبذبات منذ تأميم المحروقات إلى يومنا هذا، خاصة بعد احتلال مكون المشتقات البترولية حيزا معتبرا في حجم الصادرات البترولية، والجدول الموالي يوضح تطور كل من صادرات البترول الخام والمشتقات البترولية بالإضافة إلى مجموع الصادرات البترولية.

[1] حمزة بن الزين، أمال رحمان، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية: حالة الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2017/12، ص 297.

**جدول رقم3-3: تطور حجم صادرات البترول الخام والمشتقات البترولية في الجزائر الفترة (1990- 2016)**

**الوحدة**: 1000 برميل يوميا.

| السنة | صادرات البترول الخام | صادرات المشتقات | مجموع الصادرات | السنة | صادرات البترول الخام | صادرات المشتقات | مجموع الصادرات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 280.6 | 452.8 | 733.4 | 2007 | 1253.5 | 451.3 | 1704.8 |
| 1991 | 344.7 | 400 | 744.7 | 2008 | 841 | 457 | 1298.5 |
| 1992 | 279.4 | 419.1 | 698.5 | 2009 | 747 | 232 | 979 |
| 1993 | 308 | 374.6 | 682.6 | 2010 | 709 | 314 | 1023 |
| 1994 | 329.2 | 384.0 | 713.2 | 2011 | 698 | 492 | 1190 |
| 1995 | 332.8 | 395.8 | 728.6 | 2012 | 809 | 450 | 1259 |
| 1996 | 390.8 | 406.1 | 796.9 | 2013 | 744 | 453 | 1197 |
| 1997 | 373.1 | 462.3 | 835.4 | 2014 | 622.9 | 582.6 | 1205.5 |
| 1998 | 549.4 | 461.9 | 1011.3 | 2015 | 642.2 | 605.4 | 1247.6 |
| 1999 | 414.6 | 599.7 | 1014.3 | 2016 | 668.3 | 541.1 | 1209.4 |
| 2000 | 461.1 | 544.3 | 1005.3 | 2017 | -- | -- | -- |
| 2001 | 441.5 | 555.8 | 997.3 | 2018 | -- | -- | -- |
| 2002 | 566.2 | 527.2 | 1093.5 | 2019 | -- | -- | -- |
| 2003 | 741.0 | 528.3 | 1269.3 | 2020 | -- | -- | -- |
| 2004 | 893.2 | 446.0 | 1339.2 | 2021 | -- | -- | -- |
| 2005 | 970.3 | 464.4 | 1434.7 | 2022 | -- | -- | -- |
| 2006 | 947.2 | 435.1 | 1392.3 | | -- | -- | -- |

**Source**: **OPEC**, **Annuel Statistical Bulletin**, www.opec.com.

عرفت صادرات البترول الخام عودة قوية ابتداء من سنة 2002حيث أصبحت تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات البترولية وذلك بعد المنحنى التصاعدي الذي شهدته والذي استمر إلى غاية 2007، وبذلك قد شكلت صادرات البترول الخام ما نسبته 73 % من إجمالي الصادرات البترولية سنة 2007 بعدما كانت لا تتعدى نسبة 45% خلال فترة التسعينات، في حين تراجعت نسبة مساهمة المشتقات البترولية إلى 32 % بعدما قد سجلت سنة 1999 ما نسبته 59% من إجمالي الصادرات البترولية.

ولقد عرفت الصادرات إجمالا انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2008- 2009، ومرد ذلك إلى التزام بالحصص المحددة لها من طرف منظمة الأوبك، وذلك في إطار سعي هذه الأخيرة إلى إعادة الاستقرار إلى السوق البترولية بعد الاضطرابات التي تعرضت لها بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية (2008)، لتعاود الصادرات البترولية الارتفاع خلال الفترة (2011- 2016) بعد تعافي وعودة انتعاش الاقتصاد العالمي.

**المطلب الثالث: المرض الهولندي**

نحاول في هذا المطلب التعرف على مدى إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي، بداية بإعطاء لمحة موجزة لمفهوم هذا المرض وأعراضه المختلفة ومدى انطباقها على الاقتصاد الجزائري.

**أولا: مفهوم المرض الهولندي**: ينصرف المفهوم العام للمرض الهولندي لتلك العلاقة بين التوسع في استغلال الموارد الطبيعية وبين الانكماش في مجال الصناعات التحويلية، وهي نفس العلاقة التي تفضي إلى مزيد من المداخيل المالية وانتقال

اليد العاملة إلى قطاع الموارد الطبيعية وانكماش صادرات السلع المحلية، التي فقدت مزاياها النسبية وعدم صمودها أمام السلع المستوردة.

والمرض الهولندي هو مصطلح دخل قاموس المصطلحات الاقتصادية على المستوى العالمي للتعبير عن تلك الحالة الاقتصادية التي تنشأ عند حدوث طفرة مالية في بلد ما بسبب اكتشاف الموارد الطبيعية في أراضيه وما تحدثه هذه الطفرة من آثار سلبية على القطاعات الإنتاجية خاصة قطاع الصناعة ، وظهر هذا المصطلح في النصف الأول من القرن الماضي في هولندا بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، وهذا ما سمح للمجتمع الهولندي بالدخول في مرحلة من الرخاء والرفاه والترف، لكن سرعان ما انتهت هذه الفترة نتيجة استنزاف آبار النفط والغاز، ولذا أطلق عل تلك الظاهرة بالمرض الهولندي، ونشر هذا المصطلح لأول مرة في جريدة **economist** البريطانية في 26 -11- 1977[1].

مما دفع العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى الخوض في دراسة هذه الظاهرة وتفسيرها وبيان أسبابها وآثارها، ومن أبرز المنظرين :**W. Max.corden & J.P. Neary (1982)**، من خلال نموذج أطلق عليه (النموذج الأساسي) وبفضل هذا النموذج يمكن تتبع آثار المرض الهولندي، حيث افترضا وجود اقتصاد مفتوح صغير مكون من ثلاث قطاعات رئيسية وهي[2]: قطاع منتعش- قطاع متأخر- قطاع السلع غير القابلة للتجارة.

- **قطاع منتعش**: يمثل قطاع الموارد الطبيعية (البترول، الغاز، المناجم..... الخ)
- **قطاع متأخر**: يمثل بشكل عام قطاع السلع المصدرة خارج الموارد الطبيعية.
- **قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري**: كقطاع الخدمات، البناء والنقل.

ولغرض تحليل الآثار الحقيقية على الاقتصاد، فإن هذا النموذج يترك جانبا الجوانب النقدية، ويدرس أثر التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الاخرى، وقد توصلا إلى أن انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية يولد أثرين هما: أثر انتقال الموارد وأثر الإنفاق[3].

**-أثر انتقال الموارد**: يأتي هذا الأثر بفعل قابلية عناصر الإنتاج وليكن العمل بالانتقال بين مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أن تطور وانتعاش قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه، مما يترتب عليه تحول اليد العاملة من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر (قطاع الموارد الطبيعية).

**-أثر الإنفاق**: يحدث أثر النفقات نتيجة ارتفاع عائدات الدولة بسبب انتعاش قطاع الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص والقطاع العائلي، الشيء الذي ينتج عنه زيادة الطلب على السلع المحلية غير قابلة للتبادل التجاري فترتفع أسعارها مقارنة بالسلع القابلة للتبادل التجاري، وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي يؤثر على صادرات السلع المحلية بسبب ارتفاع أسعارها وزيادة الواردات.

**وعندما يجتمع الأثرين في اقتصاد معين ينتج ما يلي[4]:**

---

[1] بوش فاطمة الزهراء، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، 2017، ص 269.

[2] حاكمي بوحفص، أعراض المرض الهولندي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 11، ديسمبر 2016، الجزائر، 2016، ص107

[3] مايح شبيب ألشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2 جامعة الكوفة، العراق،2010، ص15

[4] سيدي محمد شوكري، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص 18.

- ✓ ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.
- ✓ ارتفاع مخرجات القطاعات غي مصدرة (البناء والخدمات).
- ✓ انخفاض إنتاج وصادرات القطاع الصناعي.

**ويمكن القول إن هناك عدة أسباب للمرض الهولندي نوجز بعضها فيما يلي**[1]:

- ✓ اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام.
- ✓ ارتفاع غير متوقع لصادرات المنتج الرئيسي في الأسواق العالمية.
- ✓ ظهور قطاع مزدهر نتيجة التطور التكنولوجي.
- ✓ تدفق رؤوس الأموال الخارجية كالإعانات والمساعدات الخارجية والقروض بشكل كبير.
- ✓ انتهاج سياسات اقتصادية فاشلة.
- ✓ ارتباط السياسة بالمال وتفشي الفساد.
- ✓ انعدام المبادرة لدى أفراد المجتمع وتفشي روح الاعتماد على الدولة.

**ثانيا: أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري**: رأينا فيما سبق أن من أعراض إصابة أي اقتصاد بالعلة الهولندية، هي ارتفاع سعر العملة المحلية، وانخفاض إنتاج وصادرات القطاع الصناعي وهيمنة قطاع المورد الطبيعي، بالإضافة إلى انتعاش قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري (الخدمات، النقل، البناء...)، ونحاول في هذا الفرع معرفة مدى تعرض الاقتصاد الجزائري للمرض الهولندي بمطابقتنا لأعراض المرض عليه من خلال الآتي:

**ارتفاع سعر الصرف الحقيقي**: بالنسبة للجزائر يحدث ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي من خلال الأسعار المحلية، فالزيادة في أسعار التصدير تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني، بحيث تؤدي هذه الزيادة إلى الزيادة في الإنفاق على السلع والخدمات[2] ، وبحكم ارتباط الاقتصاد الجزائري بإنتاج وتصدير البترول، فلذلك تعتبر أسعار البترول أول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي، حيث يؤدي ارتفاع سعر البترول إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، هذا ما أكدته أغلب الدراسات التي تناولت محددات سعر الصرف في الجزائر حيث توصلت الدراسة التي قام ا صندوق النقد الدولي عام ( 2008)[3] إلى أن زيادة قدرها 1% في أسعار البترول الحقيقية تؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي في الجزائر بحوالي 03% وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من المرض الهولندي.

**تدني مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي**: حيث يؤدي المرض الهولندي إلى تراجع قطاعات سلع التبادل التجاري خارج قطاع الموارد الطبيعية، أي تراجع كل من القطاع الصناعي والفلاحي، مع انتعاش قطاع السلع غير القابلة التبادل، وهذا ما يظهر لنا جليا وتطابقه على الاقتصاد الجزائري من خلال معرفة الأهمية النسبية لكل قطاع من القطاعات الرئيسية في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

[1] مايح شبيب ألشمري، مرجع سبق ذكره، 2010، ص ص 13 -14.
[2] حاكمي بوحفص، مرجع سبق ذكره، 2016، ص 114.
[3] سيدي محمد شوكري، مرجع سبق ذكره، 2012، ص 81

**جدول رقم 3-4: الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2000-2016):**

| السنة | المحروقات (%) | الفلاحة(%) | الصناعة(%) | السنة | المحروقات (%) | الفلاحة (%) | الصناعة (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 39,19 | 8,39 | 7,07 | 2009 | 31 | 9,3 | 5,7 |
| 2001 | 34 | 9,7 | 7,4 | 2010 | 34,69 | 8,42 | 4,96 |
| 2002 | 32,51 | 9,18 | 7,41 | 2011 | 35,9 | 8,1 | 4,6 |
| 2003 | 35,5 | 9,8 | 6,7 | 2012 | 34,2 | 8,8 | 4,5 |
| 2004 | 37,85 | 9,44 | 6,16 | 2013 | 29,8 | 9,8 | 4,6 |
| 2005 | 44,7 | 7,7 | 5,3 | 2014 | 27 | 10,6 | 5 |
| 2006 | 45,59 | 7,53 | 5,27 | 2015 | 18,9 | 11,7 | 5,4 |
| 2007 | 43,7 | 7,6 | 5,1 | 2016 | 17.3 | 12.2 | 5.6 |
| 2008 | 45,06 | 6,55 | 4,68 | 2017 | -- | -- | -- |

**المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري، أعداد مختلفة (2000-2016)**

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قطاع المحروقات يستحوذ على النصيب الأكبر في تركيبة الناتج المحلي الداخلي، بالرغم من تراجع نسبة مساهمته ابتدءا من 2014، يعود ذلك لما عرفته أسعار المحروقات من تراجع في السوق العالمية للبترول، بالإضافة إلى انخفاض إنتاج البترول في الجزائر، لكن مع هذا الانخفاض في مساهمة قطاع المحروقات، لم ينعكس بالمقابل على زيادة مساهمة بقية القطاعات الرئيسية المتمثلة في القطاع الفلاحي والقطاعي الصناعي، حيث تراوحت مساهمة قطاع الفلاحة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي بين 6.6% كأدنى مساهمة سجلت سنة 2008 وبين 12.2% كأعلى مساهمة سجلت سنة 2016، أما بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات فنجد أن هذا القطاع يعد أضعف قطاع مساهمة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي حيث نجد مساهمته لم تتعدى 7% في أغلب السنوات، وهذا دليل على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من المرض الهولندي، ويمكن تأكيد صحة الإصابة هو تنامي مساهمة قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية .

**المبحث الثالث: تحليل أداء سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول.**

نحاول في هذا المبحث تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر، في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (1990- 2022)، مع ابراز مساهمة الجباية البترولية في تمويل النفقات العام لنعرج في الأخير على البدائل التنموية التي يتعين على الاقتصاد الجزائري الاهتمام ا من اجل تنويع الاقتصاد لتفادي التقلبات التي تعرفها أسعار البترول في السوق العالمية للنفط.

**المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2022).**

تؤكد معظم الدراسات المتعلقة بالإنفاق العام الاتجاه العام لتزايده ونموه في مختلف دول العالم، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلات نموه ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشهدها المجتمع، والجزائر كغيرها من الدول تشكل النفقات الحكومية دورا محوريا في اقتصادها منذ الاستقلال وحتى الآن، ما يبرر هذا الدور السياسات والخطط التنموية التي عرفتها الجزائر طيلة المدة 1990-2022 وهذا سعيا منها لتنمية الاقتصاد الوطني، حيث عرف الإنفاق العام في الجزائر تطورا وتزايدا ملحوظا خلال فترة السياسة (هذا ما يوضحه الجدول الموالي).

جدول رقم 3-5: التطور الاجمالي للنفقات العامة في الجزائر خلال (1990- 2022)

الوحدة: مليار دج

| السنة | لنفقات العامة | نسبة نمو النفقات الحكومية | PIB | نسبة النفقات الحكومية إلى PIB |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | 136,5 | 9,6% | 555,8 | 24,56% |
| 1991 | 212,1 | 55,4% | 844,5 | 25,12% |
| 1992 | 420,131 | 98,1% | 1048,2 | 40,08% |
| 1993 | 476,627 | 13,4% | 1166 | 40,88% |
| 1994 | 566,329 | 18,8% | 1491,5 | 37,97% |
| 1995 | 759,617 | 34,1% | 1990,6 | 38,16% |
| 1996 | 724,609 | -4,6% | 2570 | 28,19% |
| 1997 | 845,196 | 16,6% | 2780,2 | 30,40% |
| 1998 | 875,739 | 3,6% | 2830,5 | 30,94% |
| 1999 | 961,682 | 9,8% | 3238,2 | 29,70% |
| 2000 | 1178,122 | 22,5% | 4123,51 | 28,57% |
| 2001 | 1321,028 | 12,1% | 4227,11 | 31,25% |
| 2002 | 1550,646 | 17,4% | 4522,77 | 34,29% |
| 2003 | 1690,175 | 9,0% | 5252,32 | 32,18% |
| 2004 | 1891,769 | 11,9% | 6149,12 | 30,76% |
| 2005 | 2052,037 | 8,5% | 7561,98 | 27,14% |
| 2006 | 2453,014 | 19,5% | 8501,64 | 28,85% |
| 2007 | 3108,569 | 26,7% | 9352,89 | 33,24% |
| 2008 | 4191,051 | 34,8% | 11043,7 | 37,95% |
| 2009 | 4246,334 | 1,3% | 9968,03 | 42,60% |
| 2010 | 4466,94 | 5,2% | 11991,56 | 37,25% |
| 2011 | 5853,569 | 31,0% | 14588,53 | 40,12% |
| 2012 | 7058,173 | 20,6% | 16208,7 | 43,55% |
| 2013 | 6024,131 | 14,7% | 16650,18 | 36,18% |
| 2014 | 6995,769 | 16,1% | 17242,54 | 40,57% |
| 2015 | 7656,331 | 9,4% | 16591,88 | 46,15% |
| 2016 | 7297,494 | -4,7% | 17081,84 | 42,72% |
| 2017 | 6800.000 | -- | -- | -- |
| 2018 | 6828.000 | -- | -- | -- |
| 2019 | 4628.000 | -- | -- | -- |
| 2020 | 6557.000 | -- | -- | -- |
| 2021 | 6320.000 | -- | -- | -- |
| 2022 | 8113.100 | -- | -- | -- |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الحوصلة الإحصائية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

**www.ons dz – Ministère des Finances, Direction Générale de la prévision et des Politiques ،sur le site** : http://www.dgpp-mf.gov.dz.

**المطلب الثاني: مساهمة إيرادات البترول في الإيرادات العامة للدولة.**

تتكون إيرادات الميزانية العامة للدولة أساسا من الجباية بنوعيها البترولية و العادية، ونظرا لما يحتله القطاع البترولي من أهمية في الجزائر ومساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية البترولية، والتي كانت مساهمتها في ميزانية الدولة غداة الاستقلال لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات العامة، إلا أنه و بعد تأميم المحروقات سنة 1971

بدأت مساهمتها في الميزانية العامة للدولة ترتفع سنة بعد الأخرى، بالرغم من الانخفاضات التي عرفتها تباعا لانخفاض أسعار البترول، والجدول الموالي يبين مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة:

**الجدول رقم 3-6: تطور مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1990- 2016).**

الوحدة مليار دج.

| السنة | الايرادات العامة | الجباية البترولية | نسبة الجباية البترولية إلى العامة | السنة | الايرادات العامة | الجباية البترولية | نسبة الجباية البترولية إلى العامة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 152,5 | 76,2 | 50% | 2007 | 1949,05 | 973 | 50% |
| 1991 | 248,9 | 161,5 | 65% | 2008 | 2902,448 | 1715,4 | 59% |
| 1992 | 311,864 | 193,8 | 62% | 2009 | 3275,362 | 1927 | 59% |
| 1993 | 313,949 | 179,218 | 57% | 2010 | 3074,644 | 1501,7 | 49% |
| 1994 | 477,181 | 222,176 | 47% | 2011 | 3489,81 | 1529,4 | 44% |
| 1995 | 611,731 | 336,148 | 55% | 2012 | 3804,03 | 1519,04 | 40% |
| 1996 | 825,157 | 495,997 | 60% | 2013 | 3895,315 | 1615,9 | 41% |
| 1997 | 926,668 | 564,765 | 61% | 2014 | 3927,748 | 1577,73 | 40% |
| 1998 | 774,511 | 378,556 | 49% | 2015 | 4552,542 | 1722,94 | 38% |
| 1999 | 950,496 | 560,121 | 59% | 2016 | 5011,581 | 1682,55 | 34% |
| 2000 | 1124,924 | 720 | 64% | 2017 | -- | -- | -- |
| 2001 | 1389,737 | 840,6 | 60% | 2018 | -- | -- | -- |
| 2002 | 1576,684 | 916,4 | 58% | 2019 | -- | -- | -- |
| 2003 | 1525,551 | 836,06 | 55% | 2020 | -- | -- | -- |
| 2004 | 1606,397 | 862,2 | 54% | 2021 | -- | -- | -- |
| 2005 | 1713,992 | 899 | 52% | 2022 | -- | -- | -- |
| 2006 | 1841,925 | 916 | 50% | -- | -- | -- | -- |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الحوصلة الإحصائية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

**www.ons dz – Ministère des Finances, Direction Générale de la prévision et des Politiques ،sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz.**

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه التطور المستمر الذي عرفته الجباية البترولية منذ سنة 1990 أين قدرت قيمتها في تلك السنة بـ 152,5 مليار دج بمساهمة في الإيرادات العامة بنسبة 50%، واستمرت مساهمتها خلال عقد التسعينات تتراوح ما بين 65 %كحد أقصى عام 1991 و47 % عام 1994.

ومع بداية الألفية الحالية عرفت أسعار البترول انتعاشا ووصولها إلى مستويات قياسية أدت إلى زيادة الإيرادات العامة، حيث انتقلت الإيرادات العامة من 112424.9 مليار دج عام 2000 إلى 11.50581 مليار دج عام 2016، وعند تحليلنا لتطور مصادر الإيرادات العامة لاحظنا تطور مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت هذه النسبة من 31% عام 2000 إلى 50% عام 2016 كما عرفت هذه المساهمة سنة 2014 أكبر نسبة مساهمة للجباية العادية في هيكل الإيرادات العامة حيث قدرت ب 53%، وهذا يعود إلى

الانخفاض الذي شهدته أسعار البترول الخام بداية من منتصف سنة 2014 الذي أثر حصيلة الجباية البترولية وكذلك إلى جهود الدولة في تنويع مصادر الإيرادات وإلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

وبالمقابل لوحظ خلال فترة الدراسة تدني مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة بالرغم من تزايد حصيلتها، حيث عرفت هذه النسبة انخفاضا ملحوظا خلال فترة الدراسة فبعد أن كانت تشكل نسبة 64% عام 2000 أصبحت 34% عام 2016.

والسؤال المطروح هنا ما سبب انخفاض نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة بالرغم من ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة (2000-20014)؟

تكمن الإجابة على هذا السؤال في اعتماد الجزائر في تقديرها للجباية البترولية على سعر مرجعي للبترول ،كان قبل 2008 على أساس 19 دولار للبرميل وتم رفعه منذ 2008 إلى 37 دولار للبرميل، فعلى أساس السعر المرجعي تقدر الجباية البترولية التي تدرج في الميزانية العامة، لكن الملاحظ خلال فترة الدراسة لم تنخفض أسعار البترول السنوية عن السعر المرجعي وهذا يدل على أن الجباية البترولية المحصلة فعلا أكبر من الجباية المقدرة في قوانين المالية على أساس السعر المرجعي والمدرجة في الميزانية العامة لذلك لجأت الجزائر إلى إنشاء صندوق يسمى بصندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 تتكون إيراداته بشكل كبير من فائض الجباية البترولية عن المقدر في قوانين المالية .

وعليه فإن الجباية البترولية المحصلة فعلا في الجزائر شهدت ارتفاعا وتطورت مع تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية للبترول وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم 3-7: تطور الجباية البترولية المحصلة والمدرجة (2000-2016)

| السنة | الجباية البترولية المدرجة في الميزانية | الجباية البترولية المحصلة | سعر البترول بالدولار |
|---|---|---|---|
| 2000 | 720 | 1173,237 | 27,26 |
| 2001 | 840,6 | 964,464 | 23,1 |
| 2002 | 916,4 | 942,904 | 24,3 |
| 2003 | 836,06 | 1284,974 | 28,2 |
| 2004 | 862,2 | 1485,699 | 36 |
| 2005 | 899 | 2267,836 | 50,6 |
| 2006 | 916 | 2714 | 61 |
| 2007 | 973 | 2711,848 | 69,1 |
| 2008 | 1715,4 | 4003,559 | 94,4 |
| 2009 | 1927 | 2327,675 | 61 |
| 2010 | 1501,7 | 2820,01 | 77,4 |
| 2011 | 1529,4 | 3829,72 | 107,5 |
| 2012 | 1519,04 | 4054,349 | 109,5 |
| 2013 | 1615,9 | 3678,131 | 105,9 |
| 2014 | 1577,73 | 3388,05 | 96,2 |
| 2015 | 1722,94 | 2275,132 | 49,5 |
| 2016 | 1682,55 | 1781,1 | 40,7 |

-**SOURCE**: **Ministére des Finances**, **Direction Génerale de la prévision et des Politiques**, **sur le site**: http://www.dgpp-mf.gov.dz

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، صندوق النقد العربي، http://www.amf.org.ae

- تقرير الأمين العام، أعداد مختلفة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. متاح على الموقع: http://www.oapecorg.org

يتضح جليا من الجدول النمو والتزايد المستمر الذي عرفته الجباية البترولية المحصلة فعلا بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال معظم سنوات الدراسة، بمعنى وجود علاقة طردية بين الجباية البترولية المحصلة فعلا وأسعار البترول.

نخلص مما سبق أن تدني مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر بالرغم من ارتفاع أسعار البترول، يعود إلى اعتماد الجزائر على سعر مرجعي لبرميل البترول تقدر به جبايتها البترولية التي تدرج في الميزانية العامة، أما الجباية البترولية المحصلة فعلا فهي تتأثر بتقلبات أسعار البترول في السوق العالمية

**المطلب الثالث: تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول**

عمدت الجزائر أثناء الوفرة المالية الناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار المحروقات، إلى تمويل التنمية الاقتصادية، من خلال تطبيق استراتيجيات تنموية في شكل برامج تنموية متعددة السنوات، مرفوقة بسياسات إصلاحية (برامج الإنعاش الاقتصادي ، برنامج دعم النمو ، برنامج توطيد النمو)، لكن انهيار الأسعار بدءا من منتصف عام 2014 أدى إلى تراجع الموارد المالية المخصصة لمواصلة تمويل التنمية الاقتصادية، مما طرح ضرورة الاعتماد على عدة خيارات و

بدائل دف إلى تنويع مصادر التمويل، بإعادة النظر في القطاعات الأخرى (الصناعة، السياحة، الفلاحة، والخدمات )، ومن أهم البدائل التي تساهم في تمويل التنمية خارج موارد المحروقات للجزائر في الوقت الحالي نجد:

**أولا– قطاع الفلاحة**: يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا و مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فالقطاع الفلاحي له أهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث أن أهمية القطاع الفلاحي ترتبط ارتباطا وثيقا بتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا نظرا للعلاقة الكبيرة المتشابكة و القوية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الصناعة[1] والتجارة والسياحة والنقل ....الخ، علاوة على توفيره للاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع، كما يعد مؤهلا لامتصاص جزءا معتبرا من البطالة، وقد أصبحت الفلاحة في العقود الأخيرة تمثل ركيزة للتنمية ببعدها البيئي بما ينطوي عليه ذلك من حفاظ على التنوع الحيوي و التوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد، و يؤمن ظروف التنمية المستدامة، ورغم هذه الأهمية لا يزال قطاع الفلاحة في الجزائر بعيدا عن المستوى المطلوب، رغم ما تزخر به الجزائر من مقومات والمجهودات الكبيرة من طرف الدولة من أجل النهوض ذا القطاع.

- ✓ يتمتع قطاع الزارعة في الجزائر بالعديد من المقومات والخصائص نذكر منها:
- ✓ تنوع الخريطة التضاريسية للجزائر بسبب شساعة مساحة الجزائر المقدرة بـ 2.381.741 كم$^2$، والمستغل منها للزراعة لا يتجاوز 42.44 مليون هكتار2.
- ✓ التساقط المعتبر للمياه، حيث يتراوح المعدل السنوي لتساقط المياه في الجزائر بين 95– 100 مليار م، بالإضافة إلى مياه السدود والأنهار والمياه الجوفية في الجنوب
- ✓ خصوبة التربة
- ✓ سوق كبير (الأسواق المحلية والخارجية) بالإضافة إلى تشكيلة كبيرة من المواد ذات نوعية جيدة[3].

جهود الجزائر للنهوض بالقطاع: بذلت الدولة جهودا جبارة من أجل النهوض بالقطاع من خلال العديد من القوانين والإصلاحات والبرامج التي قامت ا الجزائر منذ الاستقلال، فكان قانون الثورة الزراعية ( 1971) كأول قانون عرفته الجزائر المستقلة للإصلاح الزراعي، لكن إصلاحاته عجزت عن تحقيق الهدف المنشود هو الاكتفاء الغذائي خلال فترة السبعينات، كما عرف عقد الثمانينات العديد من الإصلاحات أهمها قانون ( 87– 19) المتعلق بالمستثمرات الفلاحية، وتزامن هذا القانون مع الأزمة الخانقة التي عصفت بالاقتصاد الوطني بسبب انهيار أسعار البترول، لكن لوحظ رغم ذلك تدني مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي، وتواصلت الإصلاحات في القطاع خلال فترة التسعينات موازاة مع الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي عرفتها الجزائر خلال ( 1989– 1995)، ومع انتعاش أسعار البترول مع مطلع الألفية الجديدة سطرت الحكومة العديد من البرامج دف النهوض بالقطاع تمثلت في:

---

[1] رضا جاوحدو، النهوض بقطاع الفلاحة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية، ورقة في الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 14 15 أكتوبر 2017، جامعة عنابة، الجزائر2017.

[2] – مجدولين دهينه، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام إلى منظمة للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص 210

[3] رضا جاوحدو، مرجع سبق ذكره، ص52.

1- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 (PAND)**: هو عبارة عن استراتيجية لإنعاش التنمية الزراعية، وتم اعتماد هذا المخطط كمسعى لتجديد وتأهيل القطاع الفلاحي بإيجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج والإنتاجية وتوفير كامل متطلبات المنافسة العالمية[1]، ولتلبية على الأقل الاحتياجات الغذائية الوطنية المتزايدة، وقدر المبلغ النهائي للبرنامج بمبلغ 1216 مليار دينار، واستفاد القطاع الفلاحي من مبلغ قدر 55.89 مليار دج من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[2] .

**2-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2004-2008 (PANDRA)**: يهدف هذا المخطط لتهيئة برنامج يتضمن تكييف أنظمة الإنتاج وتكييف الإنتاج الفلاحي وتحسين الإنتاج والإنتاجية الفلاحية، بالإضافة إلى المحافظة على الثروة النباتية، و استصلاح الأراضي، التشجير، مكافحة التصحر من خلال برامج تنمية فلاحة الجنوب والمناطق الجبلية[3] ، واستفاد هذا المخطط من برنامج تكميلي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) حيث خصصت له موارد مالية هائلة حيث وصلت إلى 4202 مليار دينار، إضافة إلى إنشاء برنامج الهضاب العليا بقيمة 432 مليار دينار و برنامج الجنوب بقيمة قدرت ب 868 مليار دينار التي بدورها خصص لها حساب تخصيص خاص ا لتسييرها حيث خصص مبلغ 300 مليار دينار لتنفيذ مخطط (PANDRA).

3-**برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009- 2014**: حيث تمت المصادقة على قانون التجديد الفلاحي والريفي (16/08) في 3 أوت 2008، الذي سطر محاور التنمية المستديمة للفلاحة والريف، وحرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد إستراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية[4]، كما استفاد القطاع من غلاف مالي ضمن البرنامج الخماسي (2010- 2014) قدر بـ 1000 مليار دينار بهدف زيادة نسبة النمو السنوية بشكل مستقر ومستمر لهذا القطاع الاستراتيجي.

لكن رغم هذه الجهود المبذولة نجد أن هذا القطاع عجز عن تحقيق احتياجات الأفراد الغذائية [5]وهو ما يترجم مساهمته المتدنية في الناتج المحلي الإجمالي التي قدرت عام 2015 بـ 12.2%[6].

**ثانيا: قطاع السياحة:** شهدت العقود القليلة الماضية اهتماما متزايدا للقطاع السياحي على المستوى العالمي، حيث أصبح ينظر إليه كأحد أسرع واهم القطاعات الاقتصادية نموا في العالم، فوفقا لمنظمة السياحة العالمية، توسع عدد السياح الدوليين الوافدين بمعدل سنوي قدره % 2.6 وتزايد من 52 مليون، إلى 89 مليون سائح، من عام 1950إلى عام 2011 ، كما يعد حاليا من أهم المصادر التي تدر إيرادات مالية كبيرة خاصة من العملة الصعبة، إلا أن الجزائر بالرغم

---

[1] عبد الرزاق بوعزير، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 - 2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004-2005، ص 49

[2] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص 229

[3] أرد عبد القادر، سياسات ومخططات الاصلاح الاقتصادي في قطاعي السياحة والزراعة كاستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي ودعم لنمو في الجزائر، ورقة في الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 14 -15 أكتوبر 2017، جامعة عنابة، الجزائر.

[4] بارد عبد القادر، مرجع سبق ذكره ص63.

[5] Djenane Abdelmajid, reformes économiques et – agriculture en Algerie, thése pour le doctorat en science économiques, université Sétif, 1997.p 250

[6] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015.

من تمتعها بالكثير من المقومات السياحية ( المناطق السياحية الخلابة، الحمامات المعدنية، سياحة الشاطئ، السياحة الصحراوية ، المناطق الاثرية...) التي تمكنها من منافسة العديد من البلدان، والمجهود الكبير الذي بذل في الفترة الأولى من عمر استقلالها لإعطاء القطاع السياح بمكانته الذي يستحقها، إلا أن السياحة بقيت من القطاعات الثانوية التي لم تنل حظها من الرعاية والدعم، خاصة في ظل ما يتعرض له الاقتصاد الجزائري من هزات ناتجة عن تغيرات أسعار البترول في الأسواق الخارجية، لذلك يعد تحقيق تنمية سياحية في الجزائر ضرورة حتمية وليس مجرد خيار يمكن الاستغناء عنه وهذا لمواجهة آثار تغيرات أسعار البترول .

وللسياحة أهمية من عدة جوانب أهمها:

1-**الأهمية الاقتصادية:** حيث تساهم السياحة في خلق مناصب عمل مباشرة في القطاع، وأخرى غير مباشرة لارتباطها بقطاعات اقتصادية أخرى، كما تساهم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة بقطاع السياحة، وكذا الإنفاق اليومي للسياح مقابل الخدمات السياحية، إضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدماتية لقطاعات اقتصادية أخرى، مع النقد الأجنبي المتوفر مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد وفروق تحويل العملة والخدمات البنكية.

2-**الأهمية الاجتماعية والثقافية والسياسية:** إضافة لمساهمة السياحة في الحد من ظاهرة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، فهي أداة للتواصل الفكري وتبادل الثقافات والتقاليد بين الشعوب، حيث تعتبر أداة للتبادل المعرفي وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم[1]، كما تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول وتساهم في حل العديد من المشكلات السياسية داخلها.

و لتطوير قطاع السياحة بالجزائر والارتقاء بقدراته التنافسية يجب على الهيئات الوصية على قطاع السياحة تنفيذ مشاريع لتطوير قطاع السياحة، وتطبيق إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة لتأهيل القطاع من خلال استغلال الإمكانيات السياحية الضخمة والمتنوعة، والتصدي في الوقت نفسه للمنافسة وأدوا ا الاقتصادية والتقنية القادمة نتيجة للعولمة، مما يتطلب توجيه السياسات الحكومية لتحسين بيئة الاستثمار السياحي، وتنمية الموارد البشرية السياحية، وفتح المجال للقطاع الخاص حيث أن صناعة السياحة تقع على عاتقه أكثر من القطاع الحكومي خاصة الظروف المطلوبة لجذب السياح وتجويد نوعية المنشآت والخدمات إلى جانب تطوير الكفاءات العاملة في قطاع السياحة وتحسينها.

[1] فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والوطن العربي: الاستراتيجيات – الاهداف- الاولويات، ط1، عالم الكتب مصر، 2004، ص55

**خلاصة الفصل:**

من خلال ما تقدم في هذا الفصل تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ تمتلك الجزائر إمكانات بترولية معتبرة، لكن مع ذلك شهد إنتاج البترول في السنوات الأخيرة انخفاضا بسبب ضعف عدد الآبار البترولية المستكشفة وضعف مردودية الآبار القديمة بالإضافة إلى تذبذب الأسعار وما يصاحبه من تخوف المستثمرين.
- ✓ يستحوذ قطاع المحروقات على النصيب الأكبر في تركيبة الناتج المحلي الداخلي بالرغم من تراجع نسبة مساهمته ابتدءا من 2014، بالمقابل نجد أن تدني مساهمة بقية القطاعات الرئيسية المتمثلة في القطاع الفلاحي والقطاعي الصناعي في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي وهذا دليل على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من المرض الهولندي.
- ✓ كما أدت النفقات الحكومية دورا مهما في تنفيذ البرامج التنموية المبرمجة منذ الاستقلال التي انتهجتها الجزائر سواء في خضم النظام الاشتراكي أو في إطار الانتقال من اقتصاد السوق أو خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي التي بدأت مع حلول الألفية الجديدة.
- ✓ تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة، بتزايد في حجم النفقات الحكومية ومعدلات نموها، غير أن نسبة الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى، ويتمثل العامل الرئيسي في تلك النسبة تقلبات أسعار البترول والأزمات التي عرفتها أسعاره، كون تمويل النفقات الحكومية في الجزائر يعتمد بصورة كبيرة على المداخيل المتأتية من الجباية البترولية التي تخضع لأسعار البترول المتسمة بعدم الاستقرار.
- ✓ تم التوصل إلى أن الجباية البترولية المحصلة فعلا أكبر من الجباية المقدرة في قوانين المالية على أساس السعر المرجعي والمدرجة في الميزانية العامة، لذلك لجأت الجزائر إلى إنشاء صندوق يسمى بصندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 تتكون إيراداته بشكل كبير من فائض الجباية البترولية عن المقدر في قوانين المالية.
- ✓ توصلت الدراسة إلى ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري حتى لا يتعرض لتأثيرات تغيرات أسعار البترول وذلك بالاهتمام والنهوض بقطاعي الفلاحة والسياحة.

# الفصل الرابع:

# أثر تغيرات أسعار البترول على الانفاق الحكومي في الجزائر

# -دراسة قياسية-.

نظرا لأهمية الدراسة القياسية في تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وتقدير معالمها في ضوء البيانات الإحصائية الواقعية، وتحويل تلك العلاقة المجردة التي تستنبطها النظريات الاقتصادية إلى علاقة واقعية تقديرية قائمة على القياس والتحليل واختبار العلاقة وبناء النماذج.

وانطلاقا من هذه الأهمية للدراسات القياسية في علم الاقتصاد، خصصنا هذا الفصل للدراسة القياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة ( 1990- 2022) وذلك بالبدء أولا بعرض نظري حول النمذجة القياسية( السلاسل الزمنية التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ)، ثم التعرف على خصائص متغيرات الدراسة المتمثلة في أسعار البترول والإنفاق العام الإجمالي ، من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، ثم تقدير دوال الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، والمتمثلة في دالة الإنفاق العام ، ويلي بعد ذلك التحليل القياسي لأثر تغيرات أسعار البترول على الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، وذلك بإجراء تحليل كمي للإنفاق الحكومي ودراسة مختلف النماذج، ثم تحليل نتائج التقدير لمختلف النماذج باستعمال منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL ببرمجية Eviews12 ، وهذا من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- ✓ المبحث الأول: الجانب النظري.
- ✓ المبحث الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج.

## المبحث الأول: الجانب النظري للاقتصاد القياسي

خصص هذا المبحث لعرض نظري حول السلاسل الزمنية واختبارات استقراريتها، واختبارات التكامل المشترك المستخدمة في النماذج القياسية، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ.

### المطلب الأول: دراسة السلاسل الزمنية.

تعد السلاسل الزمنية من أهم أساليب الاستدلال حول المستقبل، بناءا على أحداث الماضي والحاضر فهي عبارة عن مجموعة من القياسات- **المشاهدات الكمية**- المأخوذة عن متغير واحد أو مجموعة من المتغيرات مرتبة وفقا لزمن حدوثها.

إن السلاسل الزمنية تبين التغير الذي يحدث في قيم متغير ما بدلالة الزمن، سواء كان هذا التغير منتظما أو غير منتظم، فعندما تظهر البيانات الخاصة بمتغير عن فترات ماضية اتجاها معينا أو طابعا خاصا، فمن المتوقع أن يستمر هذا الانتظام في المستقبل، وتستمر السلسلة في نفس الاتجاه، مما يشكل أساسا معقولا للتنبؤ، وفي نفس الوقت يشكل السبب الرئيسي لدراسة السلاسل الزمنية.

**أولا-مبادئ عامة عن السلسلة الزمنية:** يمكن تعريف السلسلة الزمنية على أنها عدد من المشاهدات الإحصائية تصف ظاهرة معينة مع مرور الزمن أو مجموعة من المشاهدات التي أخذت على فترات زمنية متلاحقة ومتساوية[1].

**1.مركبات السلسلة الزمنية:** تتكون السلسلة الزمنية من عناصر جوهرية تفيد في تحديد سلوكها في الماضي وفي المستقبل وتتمثل في: مركبة الاتجاه العام $(Tt)$، المركبة الفصلية $(St)$، المركبة الدورية $(Ct)$ والمركبة العشوائية $(\varepsilon t)$

وانطلاقا من هذه المركبات، فإنه يمكننا أن نميز الأشكال التالية للسلسلة الزمنية:

- الشكل التجميعي(**Additif**) : $X_t = T_t + S_t + C_t + \varepsilon_t$
- الشكل الجدائي(**Multiplicatif**) : $X_t = T_t * S_t * C_t * \varepsilon_t$
- الشكل الجدائي المختلط: $X = T_t * S_t + C_t * \varepsilon_t$

ويتم تحديد شكل السلسلة باستعمال اختبارBays-Ballot، وذلك انطلاقا من قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سنة، نقوم بإيجاد العلاقة بين الوسط الحسابي والانحراف المعياري، ولتبسيط هذا الاختبار نقوم بتقدير معلمات المعادلة $\delta_t = \beta_0 + \beta_1 x + \varepsilon_t$ بطريقة Ols.

- ✓ فإذا كان المعامل $\beta_1$ معنويا غير مختلف عن الصفر $(\beta_1=0)$، نقبل فرضية الشكل التجميعي.
- ✓ وإذا كان المعامل $\beta_1$ معنويا مختلف عن الصفر $(\beta_1\neq0)$، نقبل فرضية الشكل الجدائي.

**2.الكشف عن مركبات السلسلة الزمنية:** يتم الكشف عن مركبات السلسلة الزمنية بطريقتين، سواء عن طريق الاختبارات الإحصائية أو عن طريق الاختبارات البيانية. وفيما يلي نعرض الاختبارات المستعملة للكشف عن مركبات السلسلة الزمنية:

[1] أحمد عبد السميع طيبة، مبادئ الاحصاء، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر، عمان، 2007، ص 173

**أ-الكشف عن مركبة الاتجاه العام:** للكشف عن مركبة الاتجاه العام نستعمل اختبار الفروقات من خلال حساب الفروقات من الدرجة الأولى، أي حساب $\Delta x_t = x_t - x_{t-1}$، ثم حساب S الذي يمثل عدد الفروقات الموجبة، ويخضع للتوزيع الطبيعي إذا كان عدد المشاهدات أكبر من 12 مشاهدة.

$S \rightarrow N(E(S).V(S))$ ، حيث: $V(S) = \frac{n+1}{2}$ و $E(S) = \frac{n-1}{2}$ و n: عدد المشاهدات.

- **شكل الاختبار:**

$H_0$ : السلسلة عشوائية (لا يوجد اتجاه عام).

$H_1$: يوجد اتجاه عام.

- ***مبدأ الاختبار:***

بعد إيجاد E (S) و V (S) نقوم بحساب Z، حيث: $Z = \frac{S - E(S)}{\sqrt{V(s)}}$

- **قرار الاختبار:**

✓ نرفض $H_0$ إذا كان $Z > 1.96$ أي: يوجد اتجاه عام غي السلسة.

✓ نرفض $H_1$ اذا كان $Z < 1.96$ أي: لا يوجد اتجاه عام في السلسة.

**ب- الكشف عن المركبة الفصلية:** للكشف عن هذه المركبة نستعمل اختبار فيشر الذي يعتمد على نقطتين هما:

- دورية السلسلة الزمنية $X_t$، حيث P=4 أو P=12 حسب طبيعة المشاهدات.
- غياب مركبة الاتجاه العام واقتصادها إن وجدت.

نقوم بحساب مجموع المربعات بالعلاقة التالية: $S_T = \sum_{i=1}^{N} \sum_{j=1}^{P} (x_{ij} - x..)^2$

حيث:

N : عدد السنوات.

P : عدد المشاهدات خلال السنة (فصلية :4، شهرية :12).

$x_{ij}$ : قيمة السلسلة في السنة i والفترة j.

x : الوسط الحسابي لكل المشاهدات.

فإنه يمكننا أن نستنتج العلاقة التالية: $ST = S_A + S_P + S_R$

ومنه مجموع المربعات الكلي يصبح كما يلي:

حيث:

✓ $S_A$ : مجموع المربعات حسب السنة

✓ $S_P$ : مجموع المربعات حسب الفترة

✓ $S_R$ : مجموع مربعات البواقي

شكل الاختبار

$H_0$ : لا توجد مركبة فصلية

$H_1$ : توجد مركبة فصلية

مبدا الاختبار نقوم بحساب $F_C$ و التي تعطى بالعلاقة التالية $F_C = \frac{V_\rho}{V_R}$

قرار الاختبار:

نرفض $H_0$ اذا كانت $F_C > F_{TBL}$، أي توجد المركبة الفصلية.

نرفض $H_1$ اذا كانت $F_C < F_{TBL}$, أي لا توجد المركبة الفصلية.

**ثانيا. دراسة استقرارية السلسلة الزمنية.** تعتبر المتغيرات الاقتصادية سلاسل زمنية غير مستقرة، كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، وبالتالي يصعب نمذجة تلك السلاسل الزمنية، لذلك لابد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة.

**1.تعريف وخصائص:** نقول إن سلسلة زمنية معينة مستقرة إذا كان لها وسط حسابي ثابت، وتباين ليس له علاقة بالزمن[1]، ومنه يمكن أن نستنتج أن السلسلة الزمنية المستقرة تتميز بـ:

i_ ثبات الوسط الحسابي لقيم السلسلة عبر الزمن: $E(x_t) = \mu$ ،$\forall t \in Z$

ii_ التباين منته وثابت عبر الزمن $V(x_t) = \delta_x^2 < +\infty, \forall t \in Z$

تعرف السلسلة الزمنية على أنها مستقرة إذا كانت نتيجة لنموذج مستقر، هذا ما يستلزم أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا على المركبة الفصلية، ولا على أي عامل يتأثر بتغير الزمن.

**2.اختبارات الاستقرارية:** لدراسة استقرارية السلسلة الزمنية نستعمل اختبارات الجذور الأحادية لـ:( DICKY-FULLER) التي لا تعمل على الكشف عن مركبة الاتجاه العام فقط، بل تعمل على تحديد الطرق المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات هناك نموذجان يمثلان عدم الاستقرارية هما[2]:

نموذج"TS" Trend-Stationnary: هو نموذج غير مستقر، يأخذ الشكل التالي: $x_t = f_t + \varepsilon_t$

حيث:

- $f_t$: دالة كثيرة الحدود.
- $\varepsilon_t$: تشويش ابيض.

النموذج الأكثر انتشارا هو: $x_t = a + b_t + \varepsilon_t$، هذا النموذج غير مستقر لأن متوسطه $E(x_t)$ متعلق بالزمن، ويصبح مستقرا بطرح $(\hat{a} + \hat{b})$ من $x_t$، حيث: $\hat{a}$ و $\hat{b}$ مقدرتين بطريقة المربعات الصغرى.

**نموذج"DS" Différency-Stationnary**: هذا النموذج غير مستقر، ويبرز عدم الاستقرارية العشوائية، ويأخذ الشكل التالي: $x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$ ، ونميز بين:

**"DS"** بدون مشتقة، ويأخذ الشكل التالي: $x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$، نجعله مستقرا بإجراء الفروق الأولى أي:

$$(1-\beta)x_t = \varepsilon_t \Leftrightarrow x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t.$$

حيث: $\beta$: معامل التأخير

**"DS"** بمشتقة، ويأخذ الشكل التالي: $x_t = x_{t-1} + B + \varepsilon_t$ ، نجعله مستقرا بإجراء الفروق الأولى؛ أي:

$$(1-\beta)x_t = B + \varepsilon_t \Leftrightarrow x_t = x_{t-1} + B + \varepsilon.$$

[1] مولود حشمان نماذج وتقنيات التنبؤ قصير المدى، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص115

[2] محمد شيخي طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص ص 200 -201

حيث:

B : ثابت حقيقي، $\beta$ : معامل التأخير.

قبل تطبيق اختبار ديكي فولر لابد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة، وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي ومركبة الاتجاه العام في السلسلة، ولإيجاد درجة التأخير نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بملاحظة (Correlogram) السلسلة وتحديد الأعمدة (Lespics) الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي الجزئية (FPAC)؛ حيث إذا كان $p=0$ (أي لا يوجد أي تأخير له دلالة إحصائية) نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط، وإذا كان $P\geq 1$ (أي يوجد على الأقل تأخير له دلالة إحصائية) نستعمل اختبار ديكي فولر المطور.

**أ-اختبار ديكي فولر البسيط**: يسمح هذا الاختبار بتوضيح استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية، ويعتمد هذا الاختبار على ثلاث نماذج أساسية هي:

حيث: $\varepsilon_t \rightarrow N(0.\delta_\varepsilon^2)$

$$\begin{cases} [1]: x_t = \phi_1 x_{t-1} + \varepsilon_t \\ [2]: x_t = \phi_1 x_{t-1} + c + \varepsilon_t \\ [3]: x_t = \phi_1 x_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \end{cases} \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

(1): نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى.

(2): نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى+ ثابت.

(3): نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى + ثابت + اتجاه عام.

إذا تحققت الفرضية $H_0$ أي $\delta = 1$، في نموذج من النماذج الثلاث، فإن السلسلة غير مستقرة.

في النموذج الثالث، إذا تحققت الفرضية $H_1$ أي $\delta < 1$، وكان الثابت معنويا مختلف عن الصفر فالنموذج يكون من النوع TS، يمكن جعله مستقرا بحساب البواقي"Les résidus"، بطرح الاتجاه العام المقدر $(\hat{b}+\hat{a})$ من xt، حيث $\hat{a}$ و $\hat{b}$ مقدرة بطريقة المربعات الصغرى (MCO).

•مبدأ الاختبار: نقوم بتقدير المعاملات والانحرافات المعيارية بطريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج 3.2.1، هذا ما يسمح لنا بحساب $t_{\phi_1}$ المشاهدة لإحصائية ستودنت.

•قرار الاختبار:

-نرفض $H_0$ إذا كان $t_{\phi_1} > t_{tab}$ ، أي لا يوجد جذر، ومنه فالنموذج مستقر.

-نرفض $H_1$ إذا كان $t_{\phi_1} < t_{tab}$، أي يوجد جذر أحادي، النموذج غير مستقر.

**ب-اختبار ديكي فولر المطور**: في النماذج الثلاثة السابقة نفترض أن $\varepsilon_t$ شوشرة بيضاء، وبما أنه لا يوجد سبب من أجله تكون الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض، فقد تم بناء اختبار ديكي فولر المطور.

إن اختبارات ADFتعتمد على الفرضية $/\phi_1/ < 1$، وعلى طريقة المربعات الصغرى (MCO) كأحسن طريقة للتقدير في النماذج الثلاثة التالية:

$$\begin{cases} [4]\Delta x_t = \lambda x_{t-1} - \sum_{j=1}^{\rho} \phi_j \, x_{t-j+1} + \varepsilon_t \\ [5]\Delta x_t = \lambda x_{t-1} - \sum_{j=1}^{\rho} \phi_j \, x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots (2) \\ [6]\Delta x_t = \lambda x_{t-1} - \sum_{j=1}^{\rho} \phi_j \, x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \end{cases}$$

هدا الاختبار يأخذ نفس مجرى الاختبار السابق DF، ما عدا الجداول الإحصائية.

**المطلب الثاني: التكامل المشترك**

لقد ظهرت تقنية التكامل المشترك المتزامن أو " Cointégration" من طرف Granger سنة 1983 ومن طرف Engel &Granger سنة **1987**م، وقد اعتبره الاقتصاديون مفهوما جديدا له أهمية كبيرة في مجال القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية[1]، حيث ارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرار السلاسل الزمنية، وهي عبارة عن عملية دمج ما بين تقنية بوكس جينكينز والتقارب الديناميكي لنماذج تصحيح الخطأ.

إن وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الأحادي للتحقق من استقرار السلاسل الأحادية وبالتالي التأكد من وجود تكامل مشترك؛ أي التقارب بين مسارات السلاسل الزمنية.

**أولا: عموميات عن التكامل المشترك:** يسمح تحليل التكامل المشترك بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين المتغيرات، وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج ثم إزالة أثره[2].

**1-خصائص رتبة التكامل:**

نقول إن السلسلة $x_t$ متكاملة من الرتبة "d" إذا ما تطلب جعلها مستقرة "d" من الفروق.

لتكن السلسلة $x_t$ مستقرة والسلسلة $y_t$ متكاملة من الرتبة "1"[3].

$$\left.\begin{array}{l} x_t \to I(0) \\ y_t \to I(1) \end{array}\right\} \Rightarrow x_t + y_t \to I(1)$$

لتكن السلسلتان xt وyt سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة "d ".

$$\left.\begin{array}{l} x_t \to I(d) \\ y_t \to I(d) \end{array}\right\} \Rightarrow \alpha x_t + \beta y_t \to I(d^*)$$

$d^*$ عادة ما تكون تساوي d ، لكن في بعض الحالات نجد:$d^*<d$

•لتكن xt وyt سلسلتان مختلفتان في رتبة التكامل:

$$\left.\begin{array}{l} x_t \to I(d_1) \\ y_t \to I(d_2) \end{array}\right\} \Rightarrow \alpha x_t + \beta y_t \to I(d_2)$$ حيث: $d_1<d_2$

لتكن السلسلتان xt وyt، إذا كان لهما اتجاه نمو ثابت في الفترة الأولى، ثم اتجاه نمو متباعد في الفترة الثانية، فالسلسلتان ليستا في تكامل مشترك.

إذا كان للسلسلتين xt وyt، اتجاه نمو ثابت على طول فترة الدراسة؛ فالسلسلتان في تكامل مشترك.

---

[1] R-Bourbounnais, Econométrie, 6éme édition, DUNOD, Paris2005, P277.

[2]Sandrine LADIC, Valérie MIGNON, Econométrie Des séries Temporelles Macroéconomique2 et FinancièresEconomica. paris 2002. p21.

[3]Damodar N. Gujarati, Econométrie, Traduction de la 4éme édition américaine par Bernard Bernier, 1éme édition Paris.2004, p796.

**2-شروط التكامل المشترك**: نقول إن السلسلتين xt وyt في تكامل متزامن، إذا تحقق الشرطان التاليان:

- ✓ السلسلتان xt وyt لهما اتجاه عام عشوائي من نفس رتبة التكامل " d ".
- ✓ التوفيقة الخطية لهاتين السلسلتين تعطي سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين، أي إذا:

حيث: $d \geq b \geq 0$

$$\left.\begin{array}{l} x_t \to I(d) \\ y_t \to I(b) \end{array}\right\} \Rightarrow \alpha x_t + \beta y_t \to I(d-b)$$

**3-التكامل المشترك بين k متغيرة**: إن الدراسات الحالية للاقتصاد الكلي والتي تدرس نظرية التوازن، تبين أن كل سلسلة زمنية مستقرة يمكن أن تكون نتيجة لتوفيقة بين عدد من المتغيرات غير المستقرة، وتكون دراسة التكامل المشترك بين k متغيرة معقدة جدا، وذلك لاحتمال وجود عدة أشعة تعبر عن علاقة التكامل المشترك[1].

- **مفهوم التكامل المشترك بينk متغيرة**: ليكن نموذج قياسي يحتوي على k متغيرة مفسرة، حيث:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_t + \ldots\ldots\ldots + \beta_k x_t + \varepsilon_{kt}$$

إذا كانت المتغيرات $y_t$ و$x_{it}$ غير مستقرة $(i = 1 \ldots k)$، مثلا ذات رتبة تكامل من الدرجة الأولى، في هذه الحالة يكون هناك احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإذا وجدت توفيقة خطية مستقرة لهذه المتغيرات، فإن هذه المتغيرات في تكامل مشترك، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على النموذج يمكن حساب البواقي:

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \ldots\ldots\ldots + \hat{\beta}_k x_{kt}$$

بصفة عامة إذا كان لدينا نموذج بمتغير تابع واحد وk متغيرة تفسيرية، أي أن هناك k+1متغيرة فإنه من المحتمل وجودk شعاع إدماج مستقلة خطيا تعبر عن علاقة التكامل المشترك، وعدد أشعة الإدماج تسمى: رتبة التكامل المشترك"rang de Cointégration".

إذا كانت المتغيرات من نفس رتبة التكامل، في هذه الحالة احتمال وجود شعاع إدماج وحيد أمر ممكن؛ أما إذا كانت السلاسل مختلفة في رتبة التكامل فمن المؤكد أن شعاع التكامل ليس وحيد.

عمليا لاختبار فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات يجب إجراء الاختبار على k+1 متغيرة، بعدها في حالة وجود التكامل المشترك بينها يمكننا إجراء الاختبار على مختلف التوفيقات بين هذه المتغيرات لتعيين نوع علاقة التكامل المشترك.

**ثالثا: اختبار التكامل المشترك**: ترتكز نظرية التكامل المشترك (المتزامن)[2]، على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة (non-stationary)؛ حيث يشير كل من (Engle and Granger 1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة، وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي المستقر فإن السلاسل الزمنية غير المستقرة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة (cointegrated)، وبالتالي يمكن لنا استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون هذا الانحدار زائفا (spurious)، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى الطويل.

[1] عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكتبة القاهرة للنشر، مصر، 2004، ص 170

[2] بختي فريد، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة البطالة في الجزائر، رسالة ماجستير إقتصاد وإحصاء تطبيقي المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2005، ص154

وعند نهاية المرحلة الأولى من التقدير لأنجل وغرانجر، نقوم بالتحقق ما إذا كانت الأخطاء المقدرة للعلاقة الاحصائية مستقرة، ولإثبات فرضية التكامل المشترك وبالتالي صحة علاقة المدى الطويل، لأجل ذلك نعرض بعض اختبارات التكامل المشترك.

**1-اختبار (DF) و (AFD) لأنجل وغرانجر (Engle-Granger Test)**: يبدأ هذا الاختبار أولا بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى كالآتي:

$$Y_t = 5T\hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 X_t + E_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

وتسمى بمعادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة ($E_t$) هذان الاختباران مرتبطان مباشرة باختبارات الجذور الأحادية لديكي فولر بحيث تقوم باختبار استقرار البواقي المقدرة للعلاقة (4) المقدرة بطريقة المربعات الصغرى (MCO).

اختبار DF: $\Delta\varepsilon_t = \phi \cdot \varepsilon_{t-1} + u_t \quad (\phi = \varphi - 1 \rightarrow AR(1))$.

اختبارَ ADF: $(\phi = \varphi - 1 \rightarrow AR(P))$ .

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \phi \cdot \hat{\varepsilon}_{t-1} + \sum^{P} \theta_t \Delta\varepsilon_{t-1} + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

حيث نقبل الفرضية: $H_0: \phi=0$ عندما يكون $t^* < t_\phi$ (النظرية)، ونقبل الفرضية: $H_1: \phi<0$ عندما يكون $t_\phi > t^*$ (النظرية). أي أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة (cointegrated).

**2- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود**: تتطلب اختبارات التكامل المشترك السالفة الذكر، أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة، كما ينتج عن تلك الاختبارات نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم المشاهدات (العينة) صغيرا، ونتيجة لهاتين المشكلتين ظهر نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، كبديل لكونه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة[1]، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت السلاسل الزمنية:

- كلها مستقرة عند المستوى.
- أو كلها مستقرة عند الفرق الأول.
- أو بعضها مستقر في المستوى والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول

وقدم اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL)، من قبل Pesaran and Shin عام 2001، بما يعرف باختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bound Test)، كأسلوب حديث والأكثر تطورا واستخداما في تقدير نماذج الاقتصاد القياسي، ويمتاز بالعديد من الخصائص نذكر منها[2]:

- يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة صفر أو متكاملة من الدرجة واحد (1)، أو مزيج من الإثنين معا بشرط ألا تتعدى الدرجة واحد (1).

[1] أمين حواس، فاطمة، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، اجمللد:25، العدد: 01، الجزائر، 2016، ص 214

[2] Emeka, N, Kelvin uko, Aoutoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique, Journal of Statistical and Econometric Methods, Vol 5, No 4, p 78-79.

- كما أنه في حالة إذا كان عدد المشاهدات صغير فإن نتائج تطبيقها تكون جيدة على عكس معظم اختبارات التكامل التقليدية.
- كما أن استخدام منهج (ARDL) يساعد على تقدير علاقات الأجل الطويل والقصير معا وفي نفس الوقت وفي معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.
- المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، فضلا عل أنه يساعد على حل مشكلة الانحدار الزائف.

ولتطبيق منهجية (**ARDL**) يتطلب المرور بالمراحل الأربعة الأساسية التالية[1]:

- اختبار استقرارية متغيرات الدراسة.
- اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود
- تقدير علاقات الأجل الطويل والقصير.
- الاختبارات التشخيصية للنموذج

**المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ**

يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنيه طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع $y_t$ في إطار محدداته$x_t$.

وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق؛ ومن ثم فقد يأخذ المتغير التابع$y_t$ الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن (**Equilibrium Error**)[2]. ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ، وعلى ذلك يفترض نموذج تصحيح الخطأ نوعين من العلاقات ما بين المتغيرات $x_t$ و$y_t$، وهي:

**أ- علاقة طويلة المدى (Long-runrelationship)**، أي علاقة توازنية على المدى البعيد بين $y_t$ و$x_t$، وتقاس العلاقة هنا بمقياس مستوى متغيرات النموذج.

**ب – علاقة قصيرة المدى (Short-runrelationship)**، وهي العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين $y_t$ و$x_t$ في كل فترة زمنية (t)، وتقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة.

**وتقدير نموذج تصحيح الخطأ يتطلب:**

**أولا:** التحقق من مدى استقرار (stationarity) مستوى متغيرات النموذج، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة عن طريق اختبار جذر الوحدة.

**ثانيا:** التأكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج، ويتم ذلك من خلال اختبار التكامل المشترك (cointegration) بين هذه المتغيرات.

---

[1] Ahmed Zubaidi bahaarumshah and al, The stability of money demand in China: Evidence from the ARDL model, Elsevier Economic systems, N33: www.elsevier.com

[2] يستخدم القياسين مصطلح التوازن (Equilibrium) للدلالة على وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات متكاملة أو غير مستقرة، بينما عند الاقتصاديين يستخدم للدلالة على مستوى توازني تتساوى عنده القيم الفعلية والمرغوب فيها. ولذلك مفهوم التكامل المشترك؛ أو العلاقة التوازنية؛ في نماذج تصحيح الخطأ لا يتطلب بالضرورة أن يكون هذا التوازن متولد بفعل عوامل السوق أو القرارات السلوكية للأفراد.

وإذا أخذنا الحالة $CI(1,1) \rightarrow xt\ yt$ و $[B,-1]$ وهو شعاع الإدماج، في هذا النوع من التعيين مجرد كون السلاسل مدمجة وغير مستقرة يخلق مشكل في التقدير والجودة الإحصائية للنموذج ($R^2$ معامل التحديد كبير ومعاملات النموذج ذات مدلوليه)، حيث تتطلب استقراريه السلاسل في انحدار مباشر لـ: $y_t$ على $x_t$، وهذا عندما يكون: $CI \rightarrow xt\ yt$ $(1,1)$، حيث يكون استعمال هذا النموذج لأهداف تنبؤية غير صالح وغير مجد، لأن العلاقة المفسرة لانحدار $y_t$ على $x_t$ غير حقيقية وهذا لأنها علاقة بين اتجاهين ذو مركبتا الاتجاه (Deux tendances).

إذا نجد أن المشكل يكون في استخراج علاقة موحدة للتكامل (الاتجاه الموحد)، ومن جهة أخرى البحث عن العلاقة الحقيقية بين المتغيرات، والهدف من النموذج (ECM) هو أنه في نفس الوقت نموذج ساكن (statique) أي بمعنى ($B_1\Delta x_t$) ونموذج ديناميكي (($B_2\ (y_{t-1} - Bx_{t-1})$).

وهكذا يمكن كتابة العلاقة:

$$\Delta y_t = B_1\Delta x_t + B_2(\ y_{t-1} - Bx_{t-1})$$

من خلال علاقة المدى الطويل، النموذج (ECM) يسمح بدمج تغيرات (تقلبات) في المدى القصير، المعامل $\beta 2$ (الذي يجب إن يكون سالبا) والذي يمثل معامل حد تصحيح الخطأ ويعبر عن قوة الحشد، وهذا نحو التوازن في المدى الطويل، وبمفهوم آخر $\beta 2$ هي معلمة تعديل القيم الفعلية لـ yt باتجاه قيمها التوازنية من فترة لأخرى، وتحديدا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة$(t-1)$ التي يتم تصحيحه أو تعديلها في الفترة (t).

**المبحث الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج.**

. في هذا المبحث يتم أولا التعريف بمتغيرات الدراسة لدالة النفقات الحكومية ونفقات التسيير ونفقات التجهيز مع تقديم وصفي لها، وذلك في المطلب الأول ثم نقوم في المطلب الثاني بدراسة استقراريه السلاسل الزمنية المعبرة عن متغيرات الدراسة

**المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة.**

بداية قمنا باستخدام بيانات سنوية في الفترة (1990- 2022) والتي تم جمعها من مصادر مختلفة لمجموعة من المتغيرات لها علاقة بدراستنا وهذا بعد اطلاعنا على مجموعة من الدراسات السابقة، ومن خلال الدراسة النظرية والتحليلية لموضوع الدراسة

وبعد إجراء العديد من المحاولات لتحديد النماذج المناسبة، توصلنا أن المتغيرات المناسبة لحالة الجزائر تتمثل في متغيرين هما: أسعار البترول، الإنفاق الحكومي

**أولا: تقديم وصفي لمتغيرات الدراسة**

**1-الإنفاق الحكومي**: أهم متغير تابع في الدراسة تم ترميزه بالرمز (Gt) ومقومة بالمليار دينار جزائري، تم الحصول على الإحصائيات المتعلقة ا من وزارة المالية، والديوان الوطني للإحصائيات.

**2-أسعار البترول**: يعتبر أهم متغير مستقل في جميع نماذج الدراسة ويرمز له بالرمز (PPt)، وهي إحصائيات بالدولار الأمريكي لمتوسط خامات الأوبك تم جمعها من تقارير مختلفة لتقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك.

وللوقوف على المتغيرات محل الدراسة من الناحية الإحصائية، تم الاستعانة ببعض مقاييس الإحصاء الوصفي مثل: المتوسط الحسابي، أعلى قيمة، أعلى وأصغر قيمة والانحراف المعياري، وهذا من أجل إعطاء فكرة مبسطة وملخصة عن هذه المتغيرات، والجدول الموالي يوضح الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

**الجدول رقم 4-1: ملخص وصفي لمتغيرات الدراسة**

| Variable | Observations | Mean | Maximum | Minimum | Std. Dev |
|---|---|---|---|---|---|
| Gt | 33 | 44.21121 | 98.40 | 11.00 | 29.46187 |
| PPt | 33 | 52.19152 | 128.00 | 12.72 | 34.02 |

**المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews12**

**ثانيا: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة:**

**الدراسة الوصفية لسعر البترول:**

**الشكل4-1: التمثيل البياني لأسعار النفط (1990- 2022)**

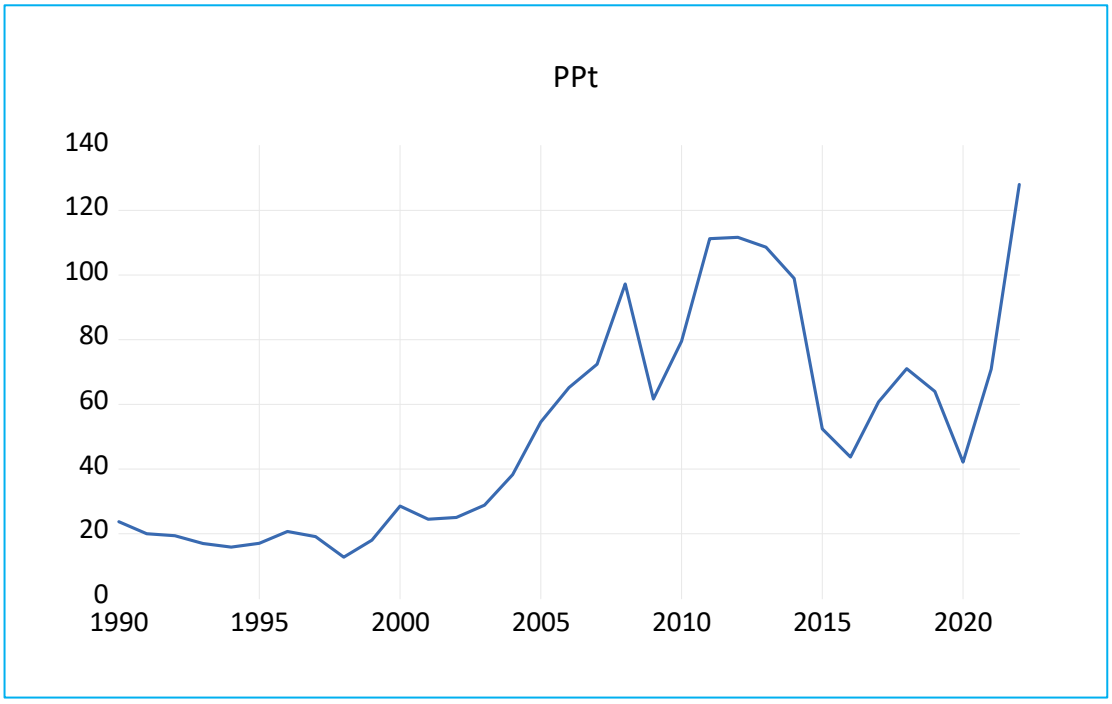


**المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews12**

**سلسة (PPt)**: يمثل المتغير المستقل في نموذج الدراسة، ويعبر عن أسعار البترول، حيث تم الاعتماد على سعر سلة خامات الأوبك مقوم بالدولار الأمريكي، وإحصائيا هي سلسلة بـ 33 مشاهدة، سجلت أدنى قيمة لها عام 1998 قدرت بـ 12.72 دولار للبرميل، وأكبر قيمة قدرت بـ 128 دولار للبرميل عام 2022، وقدر متوسط أسعار البترول خلال فترة الدراسة بـ 52.19152 دولار للبرميل، فيما بلغ تشتت قيمها عن متوسطها والذي سجل بانحراف معياري قدره 34.02 دولار، ومنه يمكن القول إن سلسلة أسعار البترول غير مستقرة في المستوى الاصلي.

**الدراسة الوصفية للانفاق الحكومي:**

**الشكل4-2: التمثيل البياني الانفاق الحكومي في الجزائر(1990- 2022).**

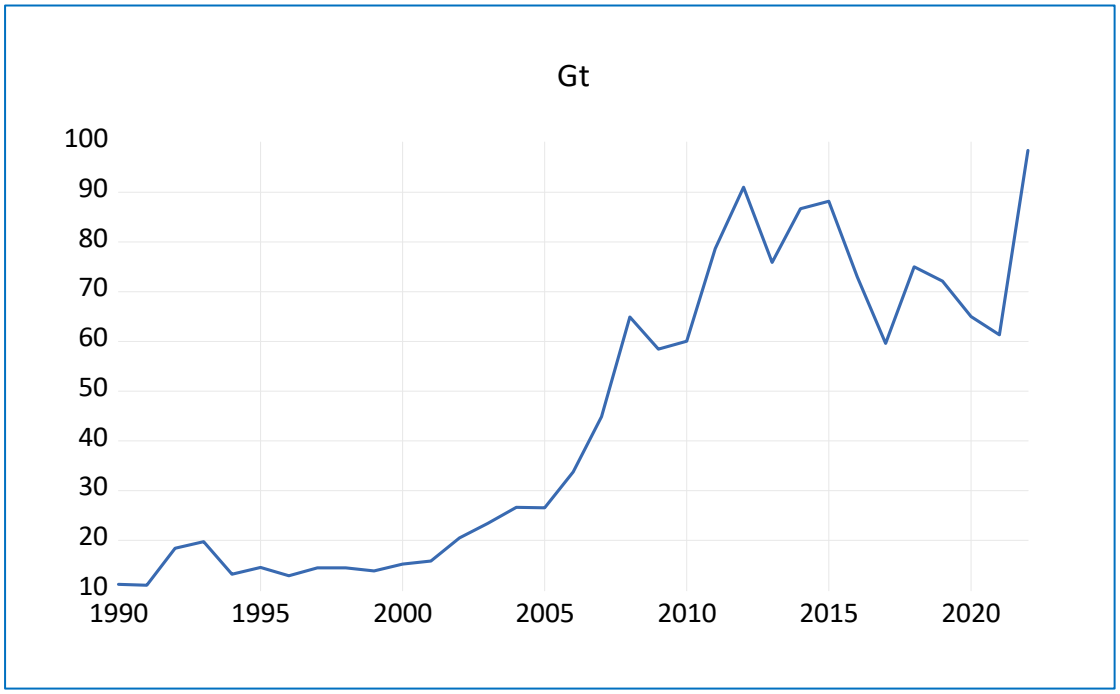


**المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامجEviews12.**

**سلسة (Gt)**:تعبر هذه السلسلة عن الإنفاق الحكومي في الجزائر بـ 33 مشاهدة ، وهي متغير تابع في النموذج ، ومن خلال الشكل عرفت الإنفاق الحكومي تطورا ملحوظا في الفترة المدروسة حيث سجلت أعلى قيمة لها 98.40 مليار دولار عام 2022، وبلغت أدنى قيمة لها سنة 1991 حين سجلت قيمة 11.00 مليار دولار، في حين بلغ متوسط هذه السلسلة 44.21121 مليار دولار، كما عرفت قيمها تشتتا بانحراف معياري قدر بـ 29.46187 مليار دج مما يدل على أن هناك تباين كبير وتشتت قوي بين قيم السلسلة في الفترة المدروسة، وعليه يمكن القول أن السلسلة غير مستقرة في المستوى الأصلي.

**ثالثا: تحديد الشكل المناسب للنموذج** كما سبق فإن الهدف من هذه الدراسة هو تقدير تأثير أسعار البترول على الإنفاق الحكومي، وذلك باستخدام أساليب تقدير النماذج الديناميكية، من نماذج التكامل المشترك (المتزامن) ونماذج تصحيح الخطأ ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (اختبار الحدود)، مبينا مدى تأثير المتغيرات المفسرة (المحددة) في المدى القصير والطويل على حجم الإنفاق الحكومي.

-والشكل العام لعلاقة أسعار البترول بالإنفاق العام هو كالتالي:

$$Gt = f(PPt) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1.$$

-والشكل الرياضي للنموذج كالتالي:

$$Gt = a + bPPt + Ui \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2.$$

فرغم اختلاف نماذج محددات النفقات في بعض الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا إننا نجد أن أسعار البترول (بالنسبة للاقتصاد الوطني)، يعتبر عامل رئيسي في تحديد قيمة الإنفاق الحكومي، وتبدأ صياغة هذا النموذج في هذه الدراسة على أن متغير قيمة الإنفاق الحكومي (Gt) تابع لأسعار البترول (PPt).

**المطلب الثاني: دارسة استقرارية المتغيرات.**

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل (علاقة التكامل المتزامن)، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (لمتغيرات) المستعملة في التقدير.

واعتمدنا في دراستنا لاستقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على اختبارات كل من ديكي- فولر (ADF) والتي تم الحصول عليها نتائجها مباشرة وفي نفس الوقت مع اختبار فيلبس- بيرون (PP) بالنسبة لكل متغيرات الدراسة، وهذا بالاعتماد على البرمجية المعدة خصوصا في برنامج EViews 12، ويوضح الجدول نتائج استقرارية كل متغيرات الدراسة.

**الجدول 4-2: نتائج استقرارية كل متغيرات الدراسة.**

| المتغير | النموذج | السلسلة الاصلية level | | | سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى 1st difference | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ADF | t-Statistic.5% | Prob | ADF | t-Statistic.5% | Prob |
| Gt | III/None | -0.228198 | -1.953381 | 0.5950 | -4.513997 | -1.953858 | 0.0001 |
| | II/trend and intercept | -1.939993 | -3.580623 | 0.6073 | -4.393409 | -3.587527 | 0.0089 |
| | I/ intercept | -1.262326 | -2.971853 | 0.6325 | -4.485590 | -2.976263 | 0.0015 |
| PPt | III/None | -1.303025 | -1.953381 | 0.1732 | -5.767376 | -1.954414 | 0.0000 |
| | II/trend and intercept | -4.386601 | -3.580623 | 0.0087 | -5.567375 | -3.595026 | 0.0006 |
| | I/ intercept | -4.322939 | -2.971853 | 0.0021 | -5.682933 | -2.981038 | 0.0001 |

**المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامجEviews12.**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Φالمقدرة اقل من القيمة الجدولية بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5% مما يعني قبول الفرضية العدمية $H_0$ أي وجود جدر وحدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى ولابد من أخذ فروق الدرجة الأولى. وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى حيث نلاحظ ان قيمة Φ المقدرة أكبر من القيمة الجدولية بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5% مما يعني رفض الفرضية العدمية $H_0$ أي عدم وجود جدر وحدة وبالتالي السلاسل الزمنية للمتغيرات التفسيرية مستقرة في الفرق الأول **I(1)** وهدا ما يمكننا من الانتقال للقيام باختبار التكامل المتزامن لاختبار وجود علاقة طويلة الاجل.

**اختبار استقراريه البواقي:** بما أن السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، عندها لابد من دارسة استقراريه البواقي عند المستوى بواسطة اختبار ADFللمعادلة بعد تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية OLSحيث:

- ✓ إذا كانت Φالمقدرة أصغر من القيم الحرجة المقدرة نرفض الفرضية العدمية $H_0$، أي أن سلسلة البواقي غير مستقرة.
- ✓ إذا كانت Φالمقدرة أكبر من القيم الحرجة المقدرة نقبل الفرضية العدمية $H_0$، أي أن سلسلة البواقي غير مستقرة.

وباستعمال برنامجEViews12.نحصل على نتائج اختبارADF لسلسلة البواقي الممثلة في الجدول التالي:

**الجدول 4-3: نتائج اختبار ADFلسلسلة البواقي**

| المتغير | النموذج | السلسة الأصليةLevel | | |
|---|---|---|---|---|
| | | ADF | t-Statistic. 5% | Prob |
| $U_I$ | III/None | -3.319388 | -1.953858 | 0.0018 |
| | II/trend and intercept | -4.514484 | -3.632896 | 0.0086 |
| | I/ intercept | -3.247268 | -2.976263 | 0.0280 |

**المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامجEviews12.**

حسب النتائج المتحصل عليها فان السلسلة الزمنية لبواقي المعادلة هي ساكنة عند مستوى معنوية5%وبتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية$H_0$، وهذا يعني أن سلسلة البواقي مستقرة ومتكاملة من الدرجة (6) أي أنها تشكل تشويش ابيض. وهذا يعني وجود تكامل متزامن وهذا يعني وجود تكامل متزامن بين المتغيرات وأن هناك علاقة طويلة الأجل

**عدد التأخيرات في النموذج:** تقاس فترة التباطؤ الزمني بالفترة التي يظهر منها أثر متغير ما على متغير أخر وتحدد هذه الفترة بالإجابة عن السؤال التالي: كم يتأخر ظهور اثر متغير على متغير أخر؟ ، وتعد مرحلة اختيار عدد الفترات الإبطاء من أهم الم ارحل لأنها تؤثر بالدرجة الأولى على نتائج التقدير، هذا من جهة، و من جهة أخرى يستحسن تحديد عدد فترات الإبطاء إلى اقل ما يمكن في حالة عينات صغيرة كدراستنا هذه .ولتحديد فترات الإبطاء الزمني سيتم الاعتماد على الزمني سيتم الاعتماد على معاييرAIC وSC وHQ وتختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها اقل قيمة لهذه المؤشرات، ونتائج اختبار عدد التأخيرات موضحة في الجدول التالي

**الجدول رقم4-4: اختبار تحديد عدد فتارت التباطؤ الزمني.**

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GT PPT
Exogenous variables: C
Date: 02/24/23 Time: 21:57
Sample: 1990 2022
Included observations: 31

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -279.9608 | NA | 272477.1 | 18.19102 | 18.28353 | 18.22118 |
| 1 | -237.0998 | 77.42631 | 22232.70 | 15.68386 | 15.96140* | 15.77433 |
| 2 | -231.3933 | 9.572216* | 20004.05* | 15.57376* | 16.03634 | 15.72455* |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

**المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامجEviews12.**

**حيث أن***: تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني تدل على عدد التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار و(0.1.2) عدد التأخيرات. وتشير نتائج الاختبار إلى أن عدد الاختبار إلى أن عدد التأخيرات التي يجب أن يتضمنها النموذج هي فترة الإبطاء رقم (2) أي يظهر التأثير في أي يظهر التأثير في السنة الثانية.

**اختبار الحدود test Bound**وتوجد فرضيتين هما

-**فرضية العدم$H_0$**: والتي تدل على عدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا كان F المحسوبة اقل من I1 Bound.

-**فرضية البديل$H_1$**: تدل على وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا كان F المحسوبة أكبر من I1 Bound الأجل ونقارن F-statistic المحسوبة مع I1 Bound.

**الجدول 4-5: نتائج تقدير اختبار الحدود test Bound**

| F-Bounds Test | | | Null Hypothesis: No levels relationship | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | Asymptotic: n=1000 | | |
| F-statistic | 15.11525 | 10% | 3.02 | 3.51 |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |

**المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامجEviews12**.

من خلال الجدول نلاحظ ان F-statistic =15.11 المحسوبة اكبرI1 Bound = 4.16 عند مستوى معنوية 5% في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل يعني وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر (سعر البترول) إلى المتغير التابع (الإنفاق الحكومي).

انحدار التكامل المشترك وفقا نموذج **ARDL**: نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لاستقصاء وجود علاقة توازنيه في المدى طويل الأجل بين أسعار البترول**PPt** والإنفاق الحكومي**Gt** ، وطبيعة علاقة التوازن بين المتغيرات في المدى الطويل ويتضمن ذلك أن العلاقة بينه ما تكاملية، حيث يعد المتغيران أنهما متكاملان، أي يسيران مع الزمن بطريقة عشوائية تصاعدية. ويشترط لوجود التكامل المشترك وجود متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات في اختبارARDL. ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model, ARDL كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل حيث يتم اختبار التكامل المشترك باستخدامARDL من خلال أسلوب "اختبار الحدود اختبار الحدود Bound Test" المطور من قبل Pesaran et Shinعام 2001 حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model, AR(p) ونماذج فت ارت الإبطاء الموزعةDistributed Lag Model. في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بفترة واحدة أو أكثر وتتميز طريقة وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة:

يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت الم ت غي ارت محل الدراسة متكاملة من الرتبة الدراسة متكاملة من الرتبة (0) I أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح(1) I أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة.

أن نتائج تطبيقيا تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرا وهذا على وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة؛

أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات(علاقات)الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول 4-6: نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار.**

Dependent Variable: GT
Method: ARDL
Date: 04/23/23 Time: 12:53
Sample (adjusted): 1996 2022
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 6 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (6 lags, automatic): PPT
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 42
Selected Model: ARDL(6, 3)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| GT(-1) | 0.226441 | 0.160682 | 1.409254 | 0.1779 |
| GT(-2) | -0.370869 | 0.159503 | -2.325151 | 0.0335 |
| GT(-3) | -0.363812 | 0.145512 | -2.500222 | 0.0237 |
| GT(-4) | 0.794698 | 0.119873 | 6.629516 | 0.0000 |
| GT(-5) | -0.604602 | 0.143675 | -4.208128 | 0.0007 |
| GT(-6) | 0.561246 | 0.108036 | 5.194986 | 0.0001 |
| PPT | 0.300205 | 0.039480 | 7.603884 | 0.0000 |
| PPT(-1) | 0.181030 | 0.067634 | 2.676617 | 0.0165 |
| PPT(-2) | 0.006322 | 0.079336 | 0.079685 | 0.9375 |
| PPT(-3) | 0.359406 | 0.082269 | 4.368684 | 0.0005 |
| C | -4.899458 | 1.556604 | -3.147530 | 0.0062 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.992323 | Mean dependent var | 50.77148 |
| Adjusted R-squared | 0.987525 | S.D. dependent var | 28.63379 |
| S.E. of regression | 3.198121 | Akaike info criterion | 5.454570 |
| Sum squared resid | 163.6476 | Schwarz criterion | 5.982504 |
| Log likelihood | -62.63670 | Hannan-Quinn criter. | 5.611553 |
| F-statistic | 206.8210 | Durbin-Watson stat | 2.087259 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

**المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12.**

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار الموضحة في الجدول السابق إلى الجودة المرتفعة للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد أن ($R^2$=0 .99 )وتوضح أن النموذج يفسر99% من التغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي. كما تشير النتائج إلى أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ليست زائفة حيث لمعنوية Prob (F- statistique)عند مستوى الدلالة أقل بكثير من5%.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول ان الثأثير الذاتي للانفاق الحكومي في الجزائر يصل الى فترة ابطاء (6-) من خلال معنوية المعلمة عند مستوى 5% وهذا يدل على طبيعة المخططات الاستثمارية هي خماسية أي يظهر التاثير بعد نهاية كل مخطط.

**استخدام منهجية معامل تصحيح الخطاء (معامل حد الخطاء)**: ما يهمنا هو ثنايا هذا التقدير والمتمثل في معامل تصحيح الخطاء باستخدام ARDL Cointegrating And Long Run Formوالنتائج موضحة في الجدول التالي:

**الجدول 4-7: تقدير معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل.**

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GT)
Selected Model: ARDL(6, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/23/23 Time: 13:13
Sample: 1990 2022
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(GT(-1)) | -0.016661 | 0.111725 | -0.149123 | 0.8833 |
| D(GT(-2)) | -0.387530 | 0.114580 | -3.382175 | 0.0038 |
| D(GT(-3)) | -0.751342 | 0.134097 | -5.602955 | 0.0000 |
| D(GT(-4)) | 0.043356 | 0.107721 | 0.402486 | 0.6927 |
| D(GT(-5)) | -0.561246 | 0.100185 | -5.602084 | 0.0000 |
| D(PPT) | 0.300205 | 0.035377 | 8.485785 | 0.0000 |
| D(PPT(-1)) | -0.365728 | 0.098074 | -3.729116 | 0.0018 |
| D(PPT(-2)) | -0.359406 | 0.076052 | -4.725812 | 0.0002 |
| CointEq(-1)* | -0.756898 | 0.105972 | -7.142406 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.951125 | Mean dependent var | 3.105185 |
| Adjusted R-squared | 0.929403 | S.D. dependent var | 11.34812 |
| S.E. of regression | 3.015217 | Akaike info criterion | 5.306422 |
| Sum squared resid | 163.6476 | Schwarz criterion | 5.738368 |
| Log likelihood | -62.63670 | Hannan-Quinn criter. | 5.434862 |
| Durbin-Watson stat | 2.087259 | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| PPT | 1.118991 | 0.037169 | 30.10583 | 0.0000 |
| C | -6.473076 | 1.936620 | -3.342461 | 0.0041 |

EC = GT - (1.1190*PPT - 6.4731)

**المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews12.**

في هذا الاختبار يجب أن يتحقق شرطين هما أن يكون CointEq(-1) بإشارة سالبة ومعنوي حيث نلاحظ من نتائج الجدول أن CointEq (-1) معامل تصحيح الخطاء يساوي (0.756898-)، وبإشارة سالبة ومعنوي لأن prob=000.0 اقل من 0.05 ومنه تحقق الشرطين حيث يتم تصحيح العلاقة التوازنية في الاجل القصير نحو الاجل الطويل بنسبة 75% 0.75/1 تساوي 1.32اي يتم التصحيح نحو الاجل الطويل خلال سنة وثلاثة اشهر وهذا يعتبر تصحيح سريع لوضع التوازن ، وتتمثل معادلة التكامل المشترك وتتمثل معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل المتمثلة في المتغير التابع الإنفاق الحكومي والمتغير المفسر أسعار النفط كما يلي:

$$Gt = -6.4731 + 1.119\ PPt + Ui \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots .3$$

بالنسبة لأسعار النفط بإشارة موجبة وهي تتطابق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة مما يعني أن كلما ارتفعت أسعار النفط سوف يزيد حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر وهذا يعكس صحة الفرضية. كذلك أن prob=0000.0، اقل من0.05 يعني معلمة أو مقدرة أسعار النفط لها معنوية إحصائية، إذا توجد علاقة طردية

توازنيه طويلة الأجل بين أسعار النفط والإنفاق أسعار النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر، أي كلما ارتفعت أسعار بوحدة واحدة سوف يرتفع حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر بـ 1.119 دولار. وهو ما يعني أن الإنفاق الحكومي في الجزائر يرتبط في المدى البعيد ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار النفط، وبمأن أن وبم أن هذه العلاقة طردية فإنه في المدى البعيد تتوسع سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر في الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط وتنكمش سياسة الإنفاق عندما ينخفض منحنى أسعار النفط. أما في الأجل القريب توجد علاقة طردية معنوية بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديد$R^2$= 0.95 وهذا يشير إلى أن المتغير المستقل أسعار النفط(PPt) مفسر بنسبة 95% للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (Gt)و5%هو مقدار الخطاء أو متغيرات أخرى التي لم يتم إدراجها في النموذج أو لعدم دقة البيانات الإحصائية.

**المطلب الثالث: الاختبارات الاحصائية لدراسة مدى صلاحية النموذج وتحليل النتائج.**

**أولا. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test).**

**الجدول 4-8: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test).**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.112793 | Prob. F(2,14) | 0.8941 |
| Obs*R-squared | 0.428158 | Prob. Chi-Square(2) | 0.8073 |

**المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامجEviews12.**

بمان.Prob. F-statistic عالية جدا اكبرمن0.05 فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء.

**ثانيا: اختبار وجود تجانس بين التباين Breusch-Pagan-Godfrey Test.**

**الجدول 4-9: نتائج تقدير اختبار ثبات التباين.**

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.480768 | Prob. F(10,16) | 0.2334 |
| Obs*R-squared | 12.97752 | Prob. Chi-Square(10) | 0.2249 |
| Scaled explained SS | 2.680917 | Prob. Chi-Square(10) | 0.9880 |

**المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامجEviews12.**

نلاحظ من خلال الجدول أن Prob. F(10,16) وهي أكبر من 0.05فإننا نرفض الفرض البديل H1ونقبل فرض العدم وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس أي أن البواقي لها نفس التباين.

**اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدرJarque-Bera**: بالاستعانة بالبرنامج نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي هذا النموذج المقدر كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل 4-3: اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر**

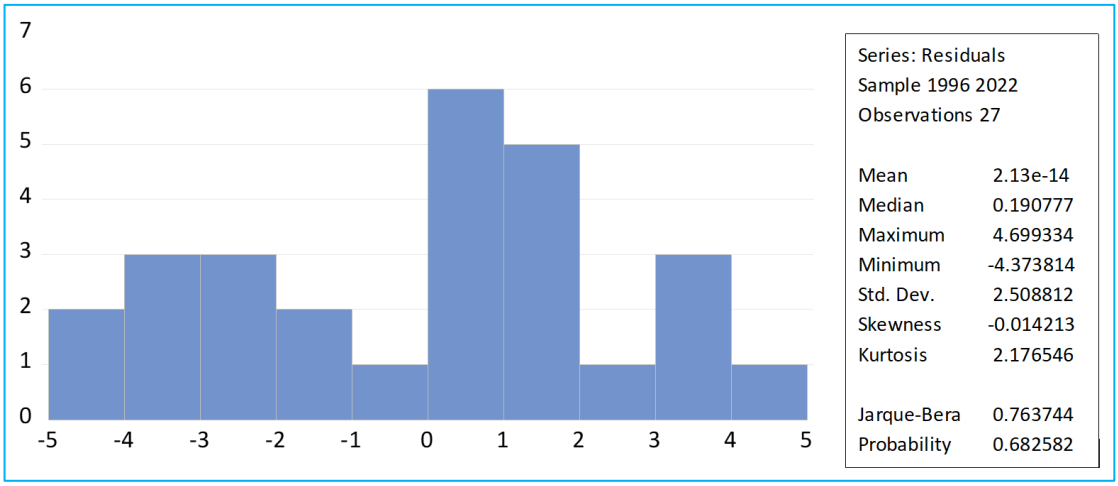


**المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامجEviews12**

نلاحظ من خلال الشكل اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدرJarque-Bera ان القيمة الاحتمالية لإحصائية Prob= 0.682582 اكبرمن0.05(5%) إذا فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وأظهرت النتائج عموما توافقا مع افتراضات النظرية الاقتصادية والدارسات السابقة، حيث توصلت الدارسة إلى وجود أثر موجب ومعنوي لأسعار النفط على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال 1990-2022.

**خلاصة الفصل**

- ✓ تم في هذا الفصل دارسة مدى تأثير سعر النفط العالمي على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، حيث تم حصر مجموعة من المتغيرات بالاعتماد على الدراسات السابقة والنظرية من المتغيرات بالاعتماد على الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية.
- ✓ من خلال دراسة استقراريه متغيرات الدراسة يمكننا أن نستنتج أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى، وأن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة الصفر، وبالتالي يوجد خطر التكامل المشترك (المتزامن)، مما يضمن وجود علاقة على المدى الطويل، وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية؛ التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير مستقرة في المستوى ولكنها تصبح مستقرة (ساكنة) بعد إجراء الفرق الأول كما سمحت لنا هذه النتيجة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةِ. ARDL
- ✓ أما في النموذج حاولت تحديد العلاقة بين سعر النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر. حيث وجدنا أنهما متكاملان تكاملا مشتركا وتم التوصل إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، مما يعني أنهما لا يبتعدان على بعضهما البعض كثيرا بحيث يظهران سلوكا متشابها. وفي نموذج تصحيح الخطأ دل اختبار تصحيح الخطأ المقدر السالب والمعنوي إحصائيا أن ابتعاد هذه العلاقة عن التوازن في الأجل الطويل، يصحح كل بمقدار0.75%. وان العلاقة السببية تتجه من سعر النفط إلى الإنفاق الحكومي في الأجلين الطويل والقصير.
- ✓ وأظهرت الاختبارات الإحصائية وهي (اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test)) و(اختبار وجود تجانس بين التباين Breusch-Pagan-Godfrey Test) و (اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر Jarque-Bera) عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء وأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس أي أن البواقي لها نفس التباين وكدالك تتبع التوزيع الطبيعي.

# الخاتمة

جاءت هاته الدراسة لمعرفة أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، ولتحقيق هدف الدراسة والإجابة إلى اشكاليتها الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، واختبار الفرضيات، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والتحليل القياسي، من خلال استعراض نظري لسياسة الإنفاق العام وتحليل تطور أسعار البترول في السوق العالمية للبترول وانعكاساتها على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، لتختتم الدراسة بتحليل قياسي من خلال تقدير النموذج وتحليل النتائج، معتمدين في ذلك على منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

**أولا-النتائج النظرية:**

تعد سياسة الإنفاق العام أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وعلاج الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية والمساهمة في التأثير على الطلب الكلي، إلا أن هذه الفعالية مرتبطة بمجموعة من العوامل والمتمثلة في المقدرة المالية وطرق تمويل الإنفاق الحكومي.

لقد اكتسب النفط أهمية كبيرة عن غيره من مصادر الطاقة وذلك على المستوى العالمي، مما أهله إلى أن يصبح سلعة إستراتيجية هامة متداولة عالميا وهذا بالنظر للخصائص التي يمتاز بها.

يتوزع النفط عبر كافة المناطق في العالم، لكن بكميات متفاوتة، بحيث نجد أن أغلب احتياطات النفط تتركز لدى الدول النامية وخاصة دول الشرق الأوسط السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة..... إلخ، وبالتالي تعتبر هذه الدول من أكبر منتجي النفط في العالم، وهذا نظرا للكميات النفطية المنتجة من قبلها، في حين تصنف الدول الصناعية الكبرى من أكبر المستهلكين لهذه السلعة في العالم، وهذا راجع إلى افتقارها للنفط مثل الصين أو حفاظا على مواردها النفطية من النفاذ المبكر كالولايات المتحدة الأمريكية.

يتم تداول النفط في مكان معين أطلقت عليه تسمية السوق العالمي للنفط، بحيث يتحدد فيه السعر النفطي وفق القوى الفاعلة فيه التي تتمثل في الشركات البترولية والدول المصدرة للبترول والدول المستوردة له، ونتيجة للتغيرات المتلاحقة بخصوص مراكز القوى وتشابك العوامل المؤثرة عليها وتضارب المصالح بين المنتجين الساعين لتعظيم عوائدهم والمستهلكين الذين يسعون إلى الحصول على البترول بأرخص الأسعار، الأمر الذي أضفى على السوق البترولية ميزة عدم الاستقرار.

شهد السعر النفطي تطورات كبيرة مع مرور الزمن، هذا ما أدى إلى ظهور أنواع كثيرة منه.

تتمتع الصناعة البترولية بجملة من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من الصناعات، تتمثل في الكثافة العالية من رأس المال والتكنلوجيا العالية، وازدياد التركز الانتاجي بتواجد النفط في عدد قليل من البلدان، والطابع الاستنزافي للبترول، واحتمالية عملية اكتشافه.

من خلال استعراضنا لمكانة النفط في الاقتصاد الجزائري تبين أنه يحتل مكانة متميزة، خاصة مساهمته المعتبرة في هيكل الناتج المحلي الاجمالي وفي ايراداته المعتمد عليها في تمويل الإنفاق العام.

تبين لنا إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي وخاصة حين بينت الدراسة سيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري مقابل ضعف باقي القطاعات الرئيسية الأخرى (الصناعة والفلاحة) وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

تعتبر الايرادات البترولية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة للجزائر، حيث تعكس سيطرة الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة وضآلة مساهمة المصادر الأخرى للإيرادات خاصة الجباية العادية.

تعتمد الجزائر في تمويل انفاقها العام بنسبة كبيرة على الايرادات البترولية، مما يجعل نمو النفقات مرتبط بشكل أساسي بنمو الايرادات البترولية التي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة، وبذلك فإن نمو الايرادات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية وإدارتها بل هو مرتبط بأسعار البترول وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية.

عجز الجزائر عن كبح جماح الإنفاق العام عندما ترتفع الأسعار، وكانت النتيجة أنه من الصعب خفضه أثناء هبوط أسعار البترول،

يعزى الأداء الاقتصادي الضعيف للجزائر إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصدمات أسعار البترول، حيث أن الارتباط الكبير بين عائدات البترول وإيرادات الميزانية العامة أدى إلى عدم استقرار سياسة الإنفاق العام في الجزائر وبالتالي إلى دورية السياسة المالية والتي أصبحت قناة تنتقل ا تقلبات أسعار البترول إلى باقي المتغيرات الاقتصادية.

لقد تسبب تقلب أسعار البترول واستمرار صدمات أسعاره طيلة فترة أربعين سنة الماضية في درجة عالية من التقلب وعدم اليقين في الإيرادات العامة للجزائر، وذلك في الوقت التي كانت تخضع فيه النفقات العامة لتعديل بمقدار أقل في الايرادات العامة، مما أحدث تذبذبا في أرصدة المالية العامة خلال فترة الدراسة.

على الرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار في ميزانيتها العامة وفك الارتباط بقطاع المحروقات، من خلال تبني العديد من التدابير والإجراءات، ومنها إصلاح النظام الضريبي ، وكذا إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات، الذي يعتبر كأداة لامتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية من جهة ومساهمته بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل عجز الميزانية من جهة أخرى، ومحاولة تنويع اقتصادها من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية غير البترولية ، إلا أن القدرة على صياغة السياسة المالية وتحمل عجز الميزانية مازالت مرهونة بتقلبات أسعار البترول.

**ثانيا–نتائج الدراسة التطبيقية:**

من خلال دراسة استقراريه متغيرات الدراسة يمكننا أن نستنتج أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى، وأن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة الصفر، وبالتالي يوجد خطر التكامل المشترك (المتزامن)، مما يضمن وجود علاقة على المدى الطويل، وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية؛ التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير مستقرة في المستوى ولكنها تصبح مستقرة (ساكنة) بعد إجراء الفرق الأول كما سمحت لنا هذه النتيجة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةِ. ARDL

أما في النموذج حاولت تحديد العلاقة بين سعر النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر. حيث وجدنا أنهما متكاملان تكاملا مشتركا وتم التوصل إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، مما يعني أنهما لا يبتعدان على بعضهما البعض كثيرا بحيث يظهران سلوكا متشابها. وفي نموذج تصحيح الخطأ دل اختبار تصحيح الخطأ المقدر السالب والمعنوي

إحصائيا أن ابتعاد هذه العلاقة عن التوازن في الأجل الطويل، يصحح كل بمقدار0.75%. وان العلاقة السببية تتجه من سعر النفط إلى الإنفاق الحكومي في الأجلين الطويل والقصير.

وأظهرت الاختبارات الإحصائية وهي (اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test)) و(اختبار وجود تجانس بين التباين Breusch-Pagan-Godfrey Test) و (اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر Jarque-Bera) عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء وأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس أي أن البواقي لها نفس التباين وكدالك تتبع التوزيع الطبيعي.

إن البحث في موضوع تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام، كون الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن هذا المنطلق ارتأينا تقديم بعض المواضيع لبحوث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

- ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول.
- سياسات التنويع الاقتصادية ودورها في الحد من تقلبات أسعار البترول.
- آليات توطين الفوائض البترولية في البلدان العربية.
- حوكمة النفقات العامة كآلية للحد من عجز الميزانية العامة.
- سبل تنويع الاقتصاد الجزائري.
- ترقية الاستثمار في الطاقات النظيفة كبديل لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.

# المراجع

**أولا–الكتب اللغة العربية:**


**1)** عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية1998

**2)** راشدي البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1 1968،

**3)** موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان2015

**4)** الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 2139، خريف 2011، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت،2011

**5)** فتحي محمد ابو عيشة، الجغرافية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، 2004

**6)** حسين القاضي، محاسبة البترول، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى2001

**7)** نبيل حعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي بيروت. ط1، 2001

**8)** علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوبك، المجلد 38، العدد 141، الكويت، 2012

**9)** نواف نايف اسماعيل، تحديد أسعار النفط الخام في السوق العالمية، دار الرشيد للنشر، بيروت، 1981

**10)**علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوبك، المجلد 38، العدد 141، الكويت،2012

**11)**عبد الستار عبد الجبار موسى، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 18، العراق، 2015

**12)**جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، – حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد التاسع، جامعة الوادي، جوان 2016،

**13)**عماد الدين محمد، العوامل التي أثرت على تقلبات على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 15، العدد01، فلسطين، 2013

**14)**رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، دار صفاء، الأردن،2014

**15)**عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

**16)**مايكل لينش، البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى2005

**17)**بول هيرست، وغراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت2001

**18)**السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى2011

**19**)مايكل لينش، البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى2005

**20**)بول هيرست، وغراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت2001

**21**)السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى2011

**22**)قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 4 وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى2010

**23**)علي لطفي، التنمية والطاقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر2010

**24**)حمد زكي يماني وآخرون، المشهد النفطي العربي والعالمي (2000) (الوطن العربي بين القرنين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى2000

**25**)محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان، سوريا2010

**26**)منى مصطفى البرادعي، السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993

**27**)فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والوطن العربي: الاستراتيجيات – الاهداف- الاولويات، ط1، عالم الكتب مصر2004

**28**)أحمد عبد السميع طبية، مبادئ الاحصاء، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر، عمان2007

**29**)محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن2012

**30**)عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكتبة القاهرة للنشر، مصر2004

**31**)فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والوطن العربي: الاستراتيجيات – الاهداف- الاولويات، ط1، عالم الكتب مصر2004

**32**)أحمد عبد السميع طبية، مبادئ الاحصاء، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر، عمان2007

**33**)محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن2012

**34**)عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكتبة القاهرة للنشر، مصر. 2004

**ثانيا–الرسائل والاطروحات:**


**1)** العمري علي، دارسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دارسة حالة الجزائر 1970–2006، مذكرة مقدمة لنيل 2 شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2008

**2)** هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر1997

**3)** بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى منظمة للتجارة، 2 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة2008

**4)** سيدي محمد شوكري، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012

**5)** مجدولين دهينه، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام إلى منظمة للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر2017

**6)** عبد الرزاق بوعزير، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 – 2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005-2004

**7)** مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ قصير المدى، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002

**8)** بختي فريد، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة البطالة في الجزائر، رسالة ماجستير إقتصاد وإحصاء تطبيقي المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء2005

**ثالثا– المجلات والملتقيات:**


**1)** منتدى الأعمال الفلسطيني، تقلبات أسعار النفط عالميا، فلسطين، 2015

**2)** أسعار النفط إلى أين، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، البنك الدولي، العدد07، جويلية 2016،

**3)** براهيم بالقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، عدد2013 /12. ورقلة. 2013

**4)** محمد زيدان ومحمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول 3 منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14 -15 فيفري 2012،

**5)** لوركان ليوفز، الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد الأول،2008

**6)** حمزة بن الزين، أمال رحمان، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية: حالة الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2017/12

**7)** بوش فاطمة الزهراء، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، 2017

**8)** 69حاكمي بوحفص، أعراض المرض الهولندي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 11، ديسمبر 2016، الجزائر، 2016

**9)** مايح شبيب ألشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2 جامعة الكوفة، العراق2010

**10)**رضا جاوحدو، النهوض بقطاع الفلاحة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية، ورقة في الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 14 -15 أكتوبر 2017، جامعة عنابة، الجزائر2017

**11)**أرد عبد القادر، سياسات ومخططات الاصلاح الاقتصادي في قطاعي السياحة والزراعة كاستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي ودعم لنمو في الجزائر، ورقة في الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 14 -15 أكتوبر 2017، جامعة عنابة، الجزائر2017

**12)**أمين حواس، فاطمة، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، اجمللد:25، العدد: 01، الجزائر2016

**رابعا– القوانين والتقارير**

**1)** لجريدة الرسمية، السنة 25ن العدد 35 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986

**2)** الجريدة الرسمية، العدد 48 بتاريخ 30 جويلية 2006

**3)** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) (2016)، التقرير الإحصائي السنوي

**4)** التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015

**خامسا– المواقع الالكترونية:**

**1)** الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك على الموقع الإلكتروني: www.opec.org.

**2)** الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية (IEA).

**سادسا–المراجع باللغة الأجنبية:**

**1)** Marc Ecriment, "Indépendance politique et libération économique. 1985.

**2)** Omar KHELIF. Dynamiques des marchès et - valorisatioon des hydrocarbures, (Alger: CREAD, 2005

**3)** Djenane Abdelmajid, reformes économiques et - agriculture en Algerie, thése pour le doctorat en science économiques, université Sétif, 1997.

**4)** R-Bourbounnais, Econométrie, 6éme édition, DUNOD, Paris2005,

**5)** Sandrine LADIC, Valérie MIGNON, Econométrie Des séries Temporelles Macroéconomique 2et FinancièresEconomica. paris 2002.

**6)** Damodar N. Gujarati, Econométrie, Traduction de la 4éme édition américaine par Bernard Bernier, 1éme édition Paris.2004,

**7)** Emeka, N, Kelvin uko (2016), Aoutoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique, Journal of Statistical and Econometric Methods, Vol 5, No 4.

**8)** Word Oil Outlook (2013), OPEC: www.opec.org 27/11/2022

**9)** Ahmed Zubaidi bahaarumshah and al (2009), The stability of money demand in China: Evidence from the ARDL model, Elsevier Economic systems, N33: www.elsevier.com

**10)**BP Statistical Review of World Energy (2018): www.bp.com 26/11/2022

**11)**OPEC, Annual statistical Bulletin.2016

# الملاحق

الملحق 1: الطلب العالمي على البترول/ تقديرات أوبك مليون برميل يوميا

Table 1.9

**World oil demand outlook in the Reference Case** *mb/d*

| | 2012 | 2015 | 2020 | 2025 | 2030 | 2035 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| OECD America | 23.7 | 23.9 | 23.7 | 23.2 | 22.6 | 21.9 |
| OECD Europe | 13.8 | 13.1 | 12.5 | 12.1 | 11.7 | 11.4 |
| OECD Asia Oceania | 8.5 | 8.3 | 8.0 | 7.8 | 7.4 | 7.1 |
| **OECD** | **46.0** | **45.2** | **44.2** | **43.1** | **41.8** | **40.4** |
| Latin America | 5.2 | 5.7 | 6.2 | 6.5 | 6.9 | 7.2 |
| Middle East & Africa | 3.4 | 3.5 | 3.9 | 4.4 | 4.8 | 5.3 |
| India | 3.7 | 4.0 | 5.0 | 6.2 | 7.6 | 9.3 |
| China | 9.7 | 10.8 | 12.7 | 14.4 | 16.0 | 17.5 |
| Other Asia | 7.2 | 7.6 | 8.6 | 9.5 | 10.3 | 11.0 |
| OPEC | 8.7 | 9.5 | 10.2 | 10.8 | 11.4 | 11.9 |
| **Developing countries** | **37.8** | **41.1** | **46.6** | **51.8** | **57.0** | **62.1** |
| Russia | 3.4 | 3.5 | 3.7 | 3.7 | 3.7 | 3.8 |
| Other Eurasia | 1.6 | 1.7 | 1.9 | 2.0 | 2.1 | 2.2 |
| **Eurasia** | **5.0** | **5.3** | **5.5** | **5.7** | **5.8** | **6.0** |
| **World** | **88.9** | **91.6** | **96.3** | **100.7** | **104.6** | **108.5** |

Source: Word Oil Outlook (2013), OPEC: www.opec.org

الملحق 2: توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 بعنوان كل دائرة وزارية.

| الدوائر الوزارية | المبالغ (دج) |
|---|---|
| رئاسة الجمهورية | 7.904.677.000 |
| مصالح الوزير الأول | 3.437.925.000 |
| الدفاع الوطني | 1.118.297.000.000 |
| الداخلية والجماعات المحلية | 426.127.386.000 |
| الشؤون الخارجية والتعاون الدولي | 30.573.877.000 |
| الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية | للبيان |
| العدل | 73.431.991.000 |
| المالية | 95.399.378.000 |
| الطاقة | 44.793.741.000 |
| الصناعة والمناجم | 5.349.818.000 |
| الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري | 254.253.914.000 |
| المجاهدين | 248.645.702.000 |
| الشؤون الدينية والأوقاف | 26.033.177.000 |
| التجارة | 20.527.754.000 |
| النقل | 11.218.880.000 |
| الموارد المائية والبيئة | 17.616.679.000 |
| الأشغال العمومية | 19.085.089.000 |
| السكن والعمران والمدينة | 21.302.786.000 |
| التربية الوطنية | 764.052.396.000 |
| التعليم العالي والبحث العلمي | 312.145.998.000 |
| التكوين والتعليم المهنيين | 50.379.263.000 |
| العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي | 226.484.929.000 |
| التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية | 4.117.881.000 |
| الثقافة | 19.056.672.000 |
| التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة | 118.830.888.000 |
| العلاقات مع البرلمان | 243.408.000 |
| الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات | 379.407.269.000 |
| الشباب والرياضة | 37.181.458.000 |
| الاتصال | 19.369.240.000 |
| البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال | 3.875.224.000 |
| **المجموع الفرعي** | **4.359.144.400.000** |
| التكاليف المشتركة | 448.187.600.000 |
| **المجموع العام** | **4.807.332.000.000** |

**المصدر**: قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

**الملحق3**: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات.

**الوحدة**: ألف دينار جزائري.

| القطاعات | رخص البرنامج | اعتمادات الدفع |
|---|---|---|
| الصناعة..... | 4.895.000 | 7.373.410 |
| الفلاحة والري..... | 198.261.576 | 271.432.500 |
| دعم الخدمات المنتجة..... | 14.904.700 | 36.223.667 |
| المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية..... | 441.208.514 | 685.704.445 |
| التربية والتكوين..... | 78.644.800 | 159.757.147 |
| التكوين والتعليم المهنيين والثقافة..... | 37.203.737 | 113.170.477 |
| دعم الحصول على سكن..... | 24.481.500 | 469.781.674 |
| مواضيع مختلفة..... | 800.000.000 | 600.000.000 |
| المخططات البلدية للتنمية..... | 60.000.000 | 60.000.000 |
| **المجموع الفرعي للاستثمار**..... | **1.655.199.327** | **2.403.393.315** |
| دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)..... | – | 542.949.928 |
| البرنامج التكميلي لفائدة الولايات..... | – | – |
| احتياطي لنفقات غير متوقعة..... | 239.005.000 | 230.505.000 |
| **المجموع الفرعي لعمليات برأس المال**..... | **239.005.000** | **773.454.928** |
| **مجموع ميزانية التجهيز**..... | **1.894.204.327** | **3.176.848.243** |

**المصدر**: قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016

**الملحق 4**: بعض الاحصائيات

| السنوات | سعر النفط الخام برنت | الاحتياطي النفطي العالمي مليار برميل | الاحتياطي النفطي لدول الأوبك | احتياطي السعودية مليار برميل | الانتاج العالمي النفط مليون برميل يومي | الطلب العالمي النفط مليون برميل يومي | انتاج دول الأوبك مليون برميل يوميا | انتاج السعودية مليون برميل يوميا | انتاج الولايات المتحدة الأمريكية برميل يوميا | طلب النفط في الو م أ مليون برميل يومي | معدل النمو الاقتصادي العالمي | معدل التضخم العالمي | طلب النفط في الصين مليون برميل يومي | طلب OECD مليون برميل يومي | انتاج النفط خارج الأوبك مليون برميل يومي | سعر الصرف الدولار مقابل الدينار الليبي | المخزون الاستراتيجي الأمريكي مليون برميل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 990 | 23,73 | 1 027,51 | 763,44 | 260,34 | 65,38 | 66,64 | 23,85 | 7,11 | 8,91 | 16,98 | 2,90 | 7,6 | 2,29 | 41,82 | 41,26 | 4,85 | 585,31 |
| 1 991 | 20,00 | 1 097,84 | 769,01 | 260,94 | 65,20 | 66,84 | 23,90 | 8,82 | 9,07 | 16,71 | 1,44 | 8,1 | 2,49 | 41,97 | 41,00 | 5,31 | 571,71 |
| 1 992 | 19,32 | 1 103,83 | 772,68 | 261,20 | 65,71 | 67,88 | 25,42 | 9,10 | 8,86 | 17,03 | 1,79 | 6,5 | 2,70 | 42,99 | 39,99 | 5,61 | 570,09 |
| 1 993 | 16,97 | 1 104,30 | 774,94 | 261,36 | 65,98 | 67,60 | 26,18 | 8,96 | 8,58 | 17,24 | 1,56 | 7,1 | 3,01 | 43,28 | 39,48 | 5,79 | 581,73 |
| 1 994 | 15,82 | 1 117,97 | 778,88 | 261,37 | 67,06 | 69,20 | 26,78 | 9,08 | 8,38 | 17,72 | 3,70 | 9,6 | 3,07 | 44,51 | 39,94 | 8,59 | 590,51 |
| 1 995 | 17,02 | 1 126,17 | 786,60 | 261,45 | 67,98 | 70,33 | 27,10 | 9,09 | 8,32 | 17,72 | 3,60 | 7,8 | 3,34 | 45,17 | 40,50 | 8,40 | 591,67 |
| 1 996 | 20,67 | 1 148,76 | 804,99 | 261,44 | 69,83 | 71,79 | 28,03 | 9,24 | 8,29 | 18,31 | 4,10 | 6,0 | 3,65 | 46,34 | 41,42 | 8,34 | 582,46 |
| 1 997 | 19,09 | 1 162,06 | 817,47 | 261,54 | 72,08 | 73,85 | 29,51 | 9,43 | 8,27 | 18,62 | 4,10 | 4,9 | 4,00 | 47,11 | 42,15 | 8,32 | 563,63 |
| 1 998 | 12,72 | 1 142,41 | 823,08 | 261,54 | 73,40 | 74,48 | 30,71 | 9,45 | 8,01 | 18,92 | 2,50 | 4,3 | 4,13 | 47,37 | 42,27 | 8,30 | 563,68 |
| 1 999 | 17,97 | 1 281,83 | 831,93 | 262,78 | 72,22 | 76,26 | 29,63 | 8,80 | 7,73 | 19,51 | 3,33 | 4,1 | 4,38 | 48,30 | 42,16 | 8,28 | 572,51 |
| 2 000 | 28,50 | 1 300,93 | 849,66 | 262,77 | 74,93 | 76,94 | 31,13 | 9,46 | 7,73 | 19,70 | 4,80 | 4,5 | 4,70 | 48,29 | 43,42 | 8,28 | 566,59 |
| 2 001 | 24,44 | 1 305,39 | 855,55 | 262,70 | 75,17 | 77,86 | 30,70 | 9,19 | 7,67 | 19,65 | 2,50 | 3,7 | 4,80 | 48,28 | 44,03 | 8,28 | 543,72 |
| 2 002 | 25,02 | 1 354,86 | 903,31 | 262,79 | 74,96 | 78,77 | 29,32 | 8,90 | 7,63 | 19,76 | 3,00 | 3,1 | 5,20 | 48,31 | 45,15 | 8,28 | 574,56 |
| 2 003 | 28,83 | 1 362,10 | 912,06 | 262,73 | 77,68 | 80,54 | 31,34 | 10,14 | 7,36 | 20,03 | 4,00 | 4,0 | 5,80 | 48,91 | 45,79 | 8,28 | 611,77 |
| 2 004 | 38,27 | 1 366,19 | 918,84 | 264,31 | 81,01 | 83,35 | 34,09 | 10,45 | 7,25 | 20,73 | 4,44 | 4,7 | 6,75 | 49,66 | 46,27 | 8,28 | 660,22 |
| 2 005 | 54,52 | 1 374,39 | 927,78 | 264,21 | 81,91 | 84,67 | 35,10 | 10,93 | 6,90 | 20,80 | 4,90 | 4,8 | 6,90 | 50,02 | 46,15 | 8,17 | 689,52 |
| 2 006 | 65,14 | 1 388,35 | 936,15 | 264,25 | 82,51 | 85,77 | 35,57 | 10,67 | 6,82 | 20,69 | 5,40 | 4,9 | 7,43 | 49,85 | 46,34 | 7,95 | 687,25 |
| 2 007 | 72,39 | 1 424,24 | 949,53 | 264,21 | 82,33 | 87,16 | 35,27 | 10,26 | 6,86 | 20,68 | 4,90 | 5,3 | 7,80 | 49,74 | 46,49 | 7,58 | 690,91 |
| 2 008 | 97,26 | 1 495,54 | 1 024,37 | 264,06 | 82,89 | 86,57 | 36,30 | 10,66 | 6,78 | 19,49 | 2,80 | 8,1 | 7,94 | 48,13 | 46,04 | 7,05 | 702,46 |
| 2 009 | 61,67 | 1 534,96 | 1 064,63 | 264,59 | 81,22 | 85,69 | 34,00 | 9,66 | 7,26 | 18,77 | - 1,73 | 2,4 | 8,28 | 46,13 | 46,68 | 6,84 | 718,45 |
| 2 010 | 79,50 | 1 642,43 | 1 163,33 | 264,52 | 83,25 | 88,72 | 35,09 | 10,07 | 7,55 | 19,18 | 5,10 | 4,4 | 9,43 | 46,66 | 47,66 | 6,72 | 726,56 |
| 2 011 | 111,26 | 1 681,26 | 1 197,54 | 265,40 | 84,02 | 89,72 | 35,99 | 11,14 | 7,86 | 18,88 | 4,00 | 5,8 | 9,79 | 46,13 | 47,55 | 6,46 | 714,46 |
| 2 012 | 111,67 | 1 694,59 | 1 204,58 | 265,85 | 86,18 | 90,67 | 37,48 | 11,63 | 8,89 | 18,49 | 3,10 | 3,1 | 10,23 | 45,60 | 48,20 | 6,31 | 695,62 |
| 2 013 | 108,66 | 1 701,76 | 1 209,06 | 265,85 | 86,61 | 92,11 | 36,56 | 11,39 | 10,07 | 18,96 | 3,00 | 3,0 | 10,73 | 45,68 | 49,56 | 6,15 | 695,91 |
| 2 014 | 98,95 | 1 706,54 | 1 211,06 | 267,00 | 88,83 | 93,02 | 36,57 | 11,50 | 11,77 | 19,11 | 2,85 | 2,0 | 11,21 | 45,29 | 51,77 | 6,16 | 692,55 |
| 2 015 | 52,39 | 1 691,45 | 1 210,31 | 266,58 | 91,70 | 95,00 | 38,13 | 11,98 | 12,75 | 19,53 | 2,85 | 2,0 | 11,98 | 45,95 | 53,18 | 6,28 | 693,23 |
| 2 016 | 43,73 | 1 706,67 | 1 220,47 | 266,45 | 92,15 | 96,55 | 39,36 | 12,34 | 12,35 | 19,63 | 1,70 | 2,0 | 12,30 | 46,55 | 52,42 | 6,65 | 695,10 |
| 2 017 | 54,19 | 1 696,60 | 1 218,81 | 266,20 | 92,64 | 98,18 | 39,44 | 11,95 | 13,05 | 19,87 | 2,80 | 3,4 | 12,79 | 47,03 | 53,21 | 6,76 | 681,61 |
| 2018 | 71,31 | 1 729,73 | 1 242,21 | 297,67 | 94,71 | 99,84 | 39,33 | 12,28 | 15,31 | 20,45 | 3,60 | 2,6 | 13,52 | 47,46 | 55,38 | 6,63 | 659,98 |


1. BP Statistical Review of World Energy June 2019 http://www.bp.com/statisticalreview
2. Short-Term Energy Outlook Real and Nominal Prices, September2019: www.eia.gov.
3. https://www.exchangerates.org.uk
4. https://www.ex.com

الملحق 5: بعض الاحصائيات.

| السنوات | الإنفاق الحكومي بالمليار دينار | أسعار الصرف | الإنفاق الحكومي بالمليار دولار | أسعار النفط | احتياطي الصرف مليار دولار | الاحتياطي النقدي الجزائري مليار دينار | معدل النمو الاقتصادي في الجزائر | معدل التضخم | معدل البطالة | الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار | إنتاج النفط الجزائري مليون برميل يومي | طلب مصفاة النفط الجزائرية مليون برميل يومي | قيمة الصادرات النفطية مليار دولار | قيمة الواردات | رصيد صندوق ضبط الموارد مليار دج | المديونية الخارجية الجزائر مليار دولار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 990 | 136,50 | 12,20 | 11,19 | 23,73 | 0,73 | 9,20 | - 1,00 | 17,80 | 20,00 | 62,05 | 1,34 | | 6,16 | 9,68 | | 26,69 |
| 1 991 | 235,30 | 21,40 | 11,00 | 20,00 | 3,46 | 9,20 | - 1,20 | 25,90 | 22,50 | 45,72 | 1,35 | | 7,55 | 7,68 | | 26,26 |
| 1 992 | 420,10 | 22,80 | 18,43 | 19,32 | 3,32 | 9,20 | 1,80 | 31,70 | 24,38 | 48,00 | 1,32 | | 8,83 | 8,40 | | 25,76 |
| 1 993 | 476,60 | 24,12 | 19,76 | 16,97 | 3,66 | 9,20 | - 2,10 | 20,50 | 26,23 | 49,94 | 1,32 | | 7,67 | 8,78 | | 25,1 |
| 1 994 | 566,30 | 42,89 | 13,20 | 15,82 | 4,81 | 9,98 | - 0,90 | 29,00 | 27,73 | 42,54 | 1,32 | | 6,34 | 9,36 | | 28,45 |
| 1 995 | 759,60 | 52,17 | 14,56 | 17,02 | 4,16 | 9,98 | 3,90 | 29,80 | 31,84 | 41,76 | 1,32 | | 6,94 | 10,76 | | 31,31 |
| 1 996 | 724,60 | 56,18 | 12,90 | 20,67 | 6,30 | 10,80 | 4,30 | 18,67 | 28,61 | 46,94 | 1,38 | 391,00 | 9,16 | 9,98 | | 33,2 |
| 1 997 | 845,10 | 58,41 | 14,47 | 19,09 | 9,67 | 11,20 | 1,10 | 5,73 | 25,43 | 48,18 | 1,42 | 373,00 | 9,72 | 8,68 | | 28,72 |
| 1 998 | 875,70 | 60,35 | 14,51 | 12,72 | 8,45 | 11,31 | 5,10 | 4,95 | 26,70 | 48,19 | 1,46 | 549,00 | 6,27 | 8,40 | | 28,5 |
| 1 999 | 961,70 | 69,31 | 13,88 | 17,97 | 6,15 | 11,31 | 3,20 | 2,64 | 28,31 | 48,64 | 1,51 | 415,00 | 8,08 | 9,16 | | 25,93 |
| 2 000 | 1 178,10 | 77,19 | 15,26 | 28,50 | 13,56 | 11,31 | 3,80 | 0,33 | 29,77 | 54,79 | 1,54 | 544,00 | 14,20 | 9,17 | | 23,36 |
| 2 001 | 1 321,10 | 83,30 | 15,86 | 24,44 | 19,63 | 11,31 | 2,60 | 4,22 | 27,29 | 54,74 | 1,53 | 441,50 | 11,48 | 9,94 | 171,53 | 20,87 |
| 2 002 | 1 550,60 | 75,68 | 20,49 | 25,02 | 25,15 | 11,31 | 4,70 | 1,41 | 25,89 | 56,76 | 1,65 | 566,20 | 12,46 | 12,00 | 27,97 | 22,64 |
| 2 003 | 1 811,10 | 77,37 | 23,41 | 28,83 | 35,45 | 11,80 | 6,90 | 2,60 | 23,71 | 67,86 | 1,82 | 741,00 | 16,61 | 13,53 | 320,89 | 21,43 |
| 2 004 | 1 920,10 | 72,06 | 26,65 | 38,27 | 45,69 | 11,80 | 5,20 | 3,56 | 17,64 | 85,32 | 1,92 | 893,20 | 32,05 | 18,30 | 721,68 | 21,15 |
| 2 005 | 1 950,10 | 73,36 | 26,58 | 54,52 | 59,17 | 12,27 | 5,10 | 1,64 | 15,27 | 103,20 | 1,98 | 970,30 | 32,75 | 20,35 | 1842,68 | 16,39 |
| 2 006 | 2 454,40 | 72,64 | 33,79 | 65,14 | 81,46 | 12,27 | 2,00 | 2,50 | 12,27 | 117,03 | 1,97 | 997,20 | 38,29 | 21,45 | 2931,04 | 5,18 |
| 2 007 | 3 108,50 | 69,29 | 44,86 | 72,39 | 114,97 | 12,20 | 3,00 | 3,90 | 13,78 | 134,98 | 1,99 | 1 253,10 | 44,25 | 27,63 | 3215,53 | 5,18 |
| 2 008 | 4 191,00 | 64,58 | 64,90 | 97,26 | 148,10 | 12,20 | 2,40 | 4,40 | 11,32 | 171,00 | 1,97 | 841,00 | 53,60 | 39,47 | 4280,07 | 4,75 |
| 2 009 | 4 246,30 | 72,64 | 58,46 | 61,67 | 155,11 | 12,20 | 2,10 | 5,70 | 10,15 | 137,21 | 1,77 | 747,60 | 45,18 | 37,40 | 4316,46 | 4,05 |
| 2 010 | 4 466,90 | 74,39 | 60,05 | 79,50 | 170,46 | 12,20 | 3,00 | 4,10 | 9,96 | 149,07 | 1,68 | 709,40 | 57,09 | 38,88 | 4842,83 | 3,64 |
| 2 011 | 5 731,40 | 72,85 | 78,67 | 111,26 | 191,37 | 12,20 | 2,89 | 4,52 | 9,96 | 197,45 | 1,64 | 698,00 | 72,88 | 46,92 | 5381,7 | 3,08 |
| 2 012 | 7 058,10 | 77,55 | 91,01 | 111,67 | 200,59 | 12,20 | 3,37 | 8,89 | 10,97 | 206,40 | 1,53 | 685,90 | 71,73 | 51,57 | 5633,75 | 2,47 |
| 2 013 | 6 024,10 | 79,38 | 75,89 | 108,66 | 201,44 | 12,20 | 2,76 | 3,25 | 9,81 | 225,93 | 1,48 | 744,00 | 64,37 | 54,99 | 4408,46 | 2,07 |
| 2 014 | 6 980,20 | 80,56 | 86,65 | 98,95 | 186,35 | 12,20 | 3,78 | 2,92 | 10,60 | 220,09 | 1,58 | 622,90 | 60,12 | 59,67 | 4408,5 | 1,81 |
| 2 015 | 8 858,10 | 100,46 | 88,18 | 52,39 | 150,60 | 12,20 | 3,76 | 4,78 | 11,19 | 172,30 | 1,55 | 642,20 | 34,56 | 52,64 | 2072,5 | 1,19 |
| 2 016 | 7 984,20 | 109,46 | 72,94 | 43,73 | 120,79 | 12,20 | 3,20 | 6,40 | 10,19 | 166,00 | 1,58 | 649,22 | 15,22 | 49,43 | 740 | 1,87 |
| 2 017 | 6 800,00 | 114,11 | 59,59 | 60,74 | 104,85 | 12,20 | 1,60 | 6,00 | 10,12 | 170,37 | 1,54 | 632,60 | 18,20 | 46,17 | 100,6 | 1,9 |
| 2 018 | 8 628,00 | 115,00 | 75,00 | 71,03 | 84,60 | 12,20 | 1,40 | 4,50 | 11,70 | 180,69 | 1,51 | 822,00 | 20,43 | 46,19 | 0 | 1,73 |

**المصادر:**


1. إحصائيات خاصة بالواردات: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات للجمارك الجزائرية.
2. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائري، التقرير السنوي2017، جويلية2018.
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني لمحو الأمية
4. الديوان الوطني للإحصائيات قوانين المالية من سنة 7111 إلى غاية2018
5. بيانات البنك الدولي WDI,Excel
6. التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوابك سنوات والتقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوابك سنوات 2008 .2015.2010. 2018
7. لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي2017، جويلية 2018.

**الملحق6**: استقرارية السلسلة الزمنية للإنفاق الحكومي في الجزائر (Gt) خلال الفترة 1990-2022

السلسلة الأصلية level:

النموذج الأول:None

Null Hypothesis: GT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on HQ, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 0.881699 | 0.8936 |
| Test critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

النموذج الثاني: trend and intercept

Null Hypothesis: GT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.351044 | 0.0094 |
| Test critical values: | 1% level | -4.323979 | |
| | 5% level | -3.580622 | |
| | 10% level | -3.225334 | |

النموذج الثالث : intercept

Null Hypothesis: GT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.464960 | 0.8835 |
| Test critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى1st differenc e:

النموذج الأول: None

Null Hypothesis: D(GT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on HQ, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.048520 | 0.0002 |
| Test critical values: | 1% level | -2.644302 | |
| | 5% level | -1.952473 | |
| | 10% level | -1.610211 | |

النموذج الثاني: trend and intercept

Null Hypothesis: D(GT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Automatic - based on HQ, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.047176 | 0.0215 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

النموذج الثالث intercept:

Null Hypothesis: D(GT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 8 (Automatic - based on HQ, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.362760 | 0.0235 |
| Test critical values: | 1% level | -3.752946 | |
| | 5% level | -2.998064 | |
| | 10% level | -2.638752 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**الملحق7**: استقرارية السلسلة الزمنية لأسعار البترول في الجزائر (PPt) خلال الفترة 1990-2022

السلسلة الأصلية level:

النموذج الأول: None

Null Hypothesis: PPT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on HQ, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 0.353116 | 0.7809 |
| Test critical values: | 1% level | -2.639210 | |
| | 5% level | -1.951687 | |
| | 10% level | -1.610579 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثاني: trend and intercept

Null Hypothesis: PPT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on HQ, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.847841 | 0.0299 |
| Test critical values: | 1% level | -4.356068 | |
| | 5% level | -3.595026 | |
| | 10% level | -3.233456 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

النموذج الثالث: intercept:

Null Hypothesis: PPT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on HQ, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.885960 | 0.7797 |
| Test critical values: | 1% level | -3.653730 | |
| | 5% level | -2.957110 | |
| | 10% level | -2.617434 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

سلسلة الفروقات من الدرجة e الأولى1st differenc:

النموذج الأول: None

Null Hypothesis: D(PPT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on HQ, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.048520 | 0.0002 |
| Test critical values: | 1% level | -2.644302 | |
| | 5% level | -1.952473 | |
| | 10% level | -1.610211 | |

النموذج الثاني: trend and intercept

Null Hypothesis: D(PPT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.738620 | 0.0344 |
| Test critical values: | 1% level | -4.284580 | |
| | 5% level | -3.562882 | |
| | 10% level | -3.215267 | |

النموذج الثالث: intercept

Null Hypothesis: D(PPT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.139869 | 0.0031 |
| Test critical values: | 1% level | -3.670170 | |
| | 5% level | -2.963972 | |
| | 10% level | -2.621007 | |

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير اسعار البترول على الإنفاق الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة "1990-2022" ذلك لكون الدور الذي يلعبه البترول وتطورات أسعاره في تحديد الإنفاق الحكومي حيث يعتبر النفط العصب النابض للاقتصاد الجزائري فسعر النفط له تأثير مباشر على السياسة المالية للدولة الجزائرية حيث توصلت الدراسة ان السياسة الإنفاقية رهينة أسعار البترول حيث اتبعت الجزائر سياسة إنفاقيه توسعية بارتفاع أسعار البترول في حالة تراجع أسعار البترول يخفض الإنفاق العام وفق سياسة مالية صارمة اما في الجانب القياسي استخدمت فيه منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL طبقت على السلاسل زمنية سنوية لكل من الإنفاق الحكومي وأسعار النفط خلال الفترة 1990-2022 وقد خلصت الدراسة على انه يوجد تكامل مشترك في الاجل الطويل بين سعر بترول والإنفاق وذالك لمعنوية معلمة سعر البترول كما توجد علاقة في الاجل القصير وهذا يدل على حساسية الإنفاق الحكومي لتغيرات سعر البترول

**كلمات مفتاحية:** سعر البترول، الإنفاق الحكومي، الأوبك، التكامل المشترك، نماذج ARDL.

**Abstract** :

The aim of This study is to reach an answer to the main question it poses, which is "the impact of changes in oil prices on government spending in Algeria during the period 1990-2022" because the role played by oil and its price developments in determining government spending, as oil is considered the pulsating nerve of the Algerian economy, so the price of oil It has a direct impact on the fiscal policy of the Algerian state, as the study concluded that the spending policy is hostage to oil prices, as Algeria pursued an expansionary spending policy with the rise in oil prices. In the event of a decline in oil prices, public spending is reduced according to a strict fiscal policy. The distributed ARDL was applied to the annual time series for each of the government spending and oil prices during the period 1990-2002. The study concluded that the agreement policy followed in Algeria is in line with the cyclical trends in oil prices.